الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

أقسام الكلم العربيّ عند سيبويه وتمّام حسّان

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة عربية

التخصص: علوم اللسان العربيّ

إعداد الطالب(ة):
- أسماء بوفنغور

إشراف الأستاذ(ة):
عيســـى قيـــزة

السنة الجامعية: **2014/2013**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على توفيقه، وأصلّي وأسلّم على الحبيب المصطفى وبعده أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني لأصحاب الفضل برًا ووفاءً وعملًا بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر النّاس».

وعليه أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "عيسى قيزة" على مُتَابَعتِهِ جميع أطوار هذا البحث، بصدرٍ رحبٍ، فالله أسأل أن يزيده فضلاً على فضلٍ، وعلمًا على علمٍ، كما أشكر كلّ منْ أعانني في إعداد هذا البحث بأيّ وجه كان، وأسأل الله أن يجزيهم عنّي أحسن الجزاء.

مقدّم-ة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان علّمه البيان والصّلاة والسلام على خير الأنام أجمعين سيّدنا محمد وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، وأصحابه الأكرمين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدّين، وبعد:

أقسام الكلام أهم موضوع يتصدر الكتب النّحوية ونراه أساس الدّراسات النّحوية والصّرفية على الإطلاق، لذلك قرّرت البحث فيه وكان عنوان البحث: أقسام الكلم العربيّ عند "سيبويه" و"تمّام حسّان".

هذه الفكرة التي كثيرا ما رآها الباحثون إطارًا ضيّقًا للبحث تغيب فيه الجدّة ويقصر على حدّ تعريف الاسم والفعل والحرف. ولمّا كانت حقيقة المادة اللّغوية (اسم، فعل، حرف) بمثابة اللّبنة الأساسية لبناء صرح شامخ اسمه"علم النّحو العربيّ"، وما التّجربة التّاريخية إلاّ إثباتٌ لنجاحه الفريد في تمثيل اللّغة العربيّة. فحاولت أن أجمع جملة التّساؤلات التي تدور برأسي حول مشروعية هذا البحث والهدف منه.

أمّا دواعي اختيار هذا البحث فتتمثل في:أنّ المادة اللّغوية(الاسم، والفعل، والحرف) هي المادة الأوّلية إن صح التّعبير أو الأرضية الصّلبة لمسيرة الدرس اللّغوي بصفة عامة، والدرس النّحوي بصفة خاصة، فهي الخطوة التي ينطلق منها الكلم العربيّ، كيف لا وأنّ الكتب النّحوية تَسْتَهِلّ مواضيعها بالتّطرق لمسألة الكلم وما يتألف منه، إذ لا يكاد كتاب من الكتب النّحوية يخلو من التّطرق إلى الأقسام الثلاثة، وبدءًا بكتاب"سيبويه" "الكتاب" لأنّه أكمل كتاب وصل إلينا في نحو العربيّة، استهله صاحبه "بباب علم ما الكلم من العربيّة".

ولمّا كانت هذه الأقسام تستحق الذكر، زادت رغبتي، وشدّ ذلك من عزيمتي على دراسة موضوع أقسام الكلم العربيّ خصوصًا عندما وجدت عددًا من الباحثين العرب المشتغلين بالنّحو يقفون من مسألة التّصنيف موقف الحيرة والاضطراب، داعين إلى إيجاد حلول تتناسب والمسألة، معتقدين أنّ القسمة الثّلاثية قاصرة على استيعاب الطّاقة اللّغوية مستندين إلى حجج للاستدلال على أنّها قسمة عقلية قائمة على المنطق الأرسطي، ولا تمتُّ

للنّحو العربيّ بأيّ صلة، وأنّ النّحاة العرب تبنوا المعطيات أو المنطلقات المنطقية، وحاولوا إسقاطها على النّحو العربيّ، لا سيما مسألة تقسيم الكلم.

إضافةإلى أنّ كتاب "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" للدكتور "تمّام حسّان"يعدُّ أوّل محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية العربيّة بعد "سيبويه" بشهادة بعض الدّارسين، وقد وصفه "سعد مصلوح" بالكتاب الجديد بعد كتاب "سيبويه" كما يجدر بنا الإشارة إلى أنّ "تمّام حسّان" كان من أهم الدّارسين العرب الذين درسوا واحتكّوا بالمدارس الغربيّة، وقدّموا محاولات تروم التيسير والإصلاح والتّجديد، كما أنّ آراءهم كانت تستمد أصالتها من جذور التّراث العربيّ القديم، وتُسَاير الحداثة، كما هو موضح في تقسيمه الجديد للكلم العربيّ. إذًا فهذه الأسباب وغيرها كانت دافعًا قويًا لاختيار هذا الموضوع.

وأنا ألج هذا الموضوع تطرّقت لجملة من الإشكاليات، كالتّساؤل عن أقسام الكلم العربيّ عند "سيبويه"، أهي مستوفية لغرضه؟ و هل هي من إبداع العقل العربيّ، أم مجرّد اقتباس من المنطق الأرسطي، كما يرى ذلك جماعة من المشتغلين بالنّحو العربيّ؟ و ما هو التّقسيم الجديد الذي اقترحه "تمّام حسّان"؟ و ما هي المعايير البديلة التي استند عليها في ذلك؟

مع إصراري على تناول البحث في هذه القضية، فقد وجدت دراسات كثيرة في كتب النّحو اعتمد فيها أصحابها على ما جاء به قرآن النّحو العربيّ والمتمثل في كتاب "سيبويه" أمثال: المبرّد، ابن السّراج، ابن عصفور، ابن جني، السّيوطي، ابن الأنباري،...وغيرهم، أو دراسات حديثة تَبَنى فيها أصحابها قسمة جديدة أمثال: إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي،...

وقد اتّبعت في هذه الدّراسة المنهج الوصفي التّحليلي، قصد الإلمام بأكبر قدر ممكن من زوايا الموضوع.

وللإجابة عن جملة التّساؤلات السّابقة قسّمت هذا البحث بعد هذه المقدّمة إلى مدخل، وفصلين، ثمّ خاتمة. أمّا المدخل فخصصته للحديث عن مفهوم الكلام والكلم لغة واصطلاحًا، إضافة إلى ذكر أسباب اختيار لفظة الكلم على الكلام. أمّا الفصل الأوّل فتطرّقت فيه لأقسام الكلم عند "سيبويه" والنّحاة الذين جاؤوا من بعده؛ فذكرت أولا الاسم

تعريفه، علاماته، إضافة إلى تقسيماته؛ من حيث التّنكيرُ والتّعريفُ، والتّجرّد والزيادة، والجمود والاشتقاق، والتّذكيرُ والتّأنيثُ، وكذا من حيث كونُه منقوصًا أو مقصورًا أو ممدودًا أو صحيحًا، ومن حيث كونه مفردًا أو مثنى أو مجموعًا. وثانيا الفعل، تعريفه، علاماته إضافة إلى تقسيماته، من حيث الزمن، والصّحة والاعتلال، والتّجرّد والزيادة، والجمود والتّصرّف، وكذا التّعدّي واللّزوم، وبناؤه للفاعل والمفعول، أمّا ثالثا فذكرت الحرف، حدّه علامته، وكذا أنواع الحروف.

وخصصت الفصل الثّاني لآراء النّحاة العرب المحدثين في تقسيم الكلم، فذكرت أولاً آراء الأستاذ "إبراهيم أنيس" النّحوية في مسألة تصنيف الكلم منطلقًا من وجهة نظر النّحاة القدامى مع إضفـاء روح علمية موضوعيّة، وثانيًا ذكرت آراء الأستاذ "مهدي المخزومي" والإشارة إلى تقسيمه الذي خرج عن نطاق القسمة الثّلاثية ليكون تقسيمًا رباعيًا مستندا إلى جملة من الحجج و الأدلّة، أمّا العنصر الثالث فخصّصته لعرض آراء الأستاذ "تمّام حسّان" الذي كانت له محاولة متميّزة حقًا، إذ قصد بهذه المحاولة أن يسلك طريقًا مغايرًا لما صنّفه النّحاة القدماء، وقد اشتمل تقسيمه للكلم على سبعة أقسام، مع الإشارة إلى طوائف الكلمات التي تندرج تحت كلّ منها، وتحدّثت عنها بشكل حدّدت فيه مفهوم كلّ منها، وذكرت في آخر كلّ قسم المميّزات التي يمتاز بها عن غيره من الأقسام الأخرى. لتجسيد الفروق بين كلّ منها حتى يسهل تعيينها وتحديدها في الكلام، فالتّوصل للتّقسيم الذي أقرّه الأستاذ "تمّام حسّان" لم يكن بدافع التّقليد ، إنّما جاء بناءً على جملة من الانتقادات ، إذ ليس من اليَسير التّرحيب بفكرة التّقسيم غير الثّلاثي أو طرحها من دون الوقوف على أهم الأسباب التي أوجدته، والدواعي التي هيأت له. والمنطلقات التي انطلق منها.

وفي الخاتمة حدّدت جملة النتائج، وأوضحت فيها تلخيصًا لأهم ما توصلتُ إليه من خلال دراستي لموضوع البحث.

وبطبيعة الحال قد واجهتني عدة صعوبات ومشاكل أثناء هذه الدّراسة، فكانت المشكلة الأصعب: ضيق الوقت، إذ كنت في حاجة ماسة إليه، فالفترة المقدَّمة لا تكفي لإجراء دراسة واسعة وشاملة لمذكرة بحجم مذكرة الم استر. إضافة إلى صعوبة البحث في كتاب "سيبويه" لعدم ثبات المصطلحات عند ه كما أنّ ما يثير الباحث في كتاب "اللّغة العربيّة معناها

ومبناها" هو إحساسه بعمق فكر "تمّام حسّان"، فليس من اليسير سَبرُ أعماق فكره، فهو سيبويه عصره، ماليء الدنيا بعلمه، وشاغل المختصين بفكره.

وقد اعتمدت في هذا الموضوع عدّة مصادر ومراجع، تنوعت بين القديم والحديث، فمن الكتب القديمة: الكتاب "لسيبويه"، المقتضب "للمبرّد"، الأصول في النّحو "لابن السّراج"، الخصائص و اللّمع "لابن جنّي"، أسرار العربيّة "لابن الأنباري"، شرح الكافية "للرضيّ الإسترباذي" ...وغيرها. وأمّا الكتب الحديثة فقد أخ ذت منها ما يخدم الدّراسة ومنها: من أسرار اللّغة "لإبراهيم أنيس"، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، وفي النّحو العربيّ نقد وتوجيه "لمهدي المخزومي"، مناهج البحث في اللّغة، واللّغة العربيّة معناها ومبناها "لتمّام حسّان".

وأخيرا أرجو أن أكون قد وُفقْت في هذا العمل على أنّي معترفة أنّني مهما تحريت الصّواب فأنا عرضة للخطأ والزلل، وحسبي أنّي ب ذلت ما في وسعي، وأشكر الله سبحانه وتعالى، أن أعانني على إتمام هذا البحث فلَهُ الحمد، والشّكر، كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الذي كان له الفضل الأوّل في مساندتي أثناء اختيار موضوع البحث هذا فلم يبخل علي بعلمه وتوجيهاته السّديدة، فجزاه الله عن ي خير الجزاء. والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنّه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

مدخل:

يُعتَبرُ علم النّحو من أجلّ علوم العربيّة قدرًا، وأعلاها شأنًا وأكثرها تأثيرًا في باقي العلوم، فهولا يدرس أصوات الكلمات ولا بنيتها، ولا دلالتها، وإنّما يدرسها من حيث هي جزء في كلام تؤدي فيه عملاً معيناً. ومن مباحثه الكلم وما يتألف منه. وقد ارْتَأَيْتُ قبل الوُلوجِ في هذا الموضوع أنْ أقوم بتحديد ماهية كلّ من الكَلِم والكَلَام، مع توضيح أسباب اختيار لفظة الكَلِم على الكَلَام.

1/ تعريف الكلام:

1/1/لغة:

ورد في اللّسان:«الكَلَامُ:الإفْصَاحُ، وَيُطْلَقُ على القَوْلِ، وَعَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيء أو الشَّخْصِ مَجَازًا، وعلى حَدَثِ التَّكَلُّمِ والتَّكْلِيم والمُكَالَمَةِ، وعلى جِنْسِ مَا نتكَلَمُ بِهِ عُمُومًا».[1]

وجاء في القاموس: «الكَلَامُ: القَوْلُ، فَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ تَكَلُّمًا وتِكْلَامًا وَكَالَمَهُ: نَاطَقَهُ، وكَلِيمُكَ الَّذِي يُكَالِمُكَ، وكَالَمْتُهُ: إذَا حَادَثْتُهُ، وتَكَالَمَ المُتَقَاطِعَانِ:كَلَّمَ كُلٌّ واحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ.

وهذا رَجُلٌ تِكْلَامٌ:جَيِّدُ الكَلَامِ كَثِيرُهُ، فَصِيحٌ أو مِنْطِيقٌ. والكُلَامُ مَا غَلُظَ من الأرضِ، أو طِينٌ يَابِسَةٌ».[2]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصّه وعلق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار الصّبح، إديسُوفت، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ج12، ص142، مادة [ك، ل، م].

[2] مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 8، 2005م، ص1155، مادة [كلم].

وجاء في التّاج أيضًا: «الكَلَامُ: القَوْلُ، مَعْرُوفٌ، مَا كان مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ،وهو الجُملةُ، والقَوْلُ مَا لَمْ يَكُنْ مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ، وهُوَ الجُزْءُ مِنَ الجُملَةِ».[1]

مما سبق يتَّضح لنا أنّ الكَلَامَ في الاستعمال اللُّغوي:هو الإفْصَاحُ أي الإبَانَة عمّا نريد أن نتكلّم به، أو ننطقه، ومنه أُطلِقَ لفظ تِكْلَام على الرَّجُلِ الفَصِيحِ المِنْطِيقِ. أمَّا الكُلَامُ–بضمِّ الكَافِ–فيُطْلَقُ على اللّفظ المُبْهَم الغليظ الذي يَتَكَثَّفُ حتى يَحْجُبَ ما وراءه. ويُطْلَقُ الكَلَامُ أيضًا على القَوْل، وهو اسم لكلّ ما نتكلَم به، أو ننطقه عمومًا سواءً أكانَ مُفيدًا،أم غير مفيد. فيُطْلَق على اللّفْظِ المفرد كلمة كان، أم حرفًا، مهملاً أم مستعملاً. كما يطلق على اللّفظ المُركب أفاد، أولم يُفدْ، كما يطلق على المعنى القائم في نفس المتكلم، وعلى العبارة الدّالة عليه،أو المعبرة عنه، ومعناه أيضًا الحدث الذي هو التَّكْلِيمُ مثل قولنا: سَرَّنِي كَلَامُكَ؛ أي أن تكليمك لي أحدث عندي سرورًا، إضافة إلى أنّ الكَلَامَ هو الجملة المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها، وجُعِلَ هذا مقابلًا للقول، نحو قولنا: زيدٌ أَخُوكَ ، وقام محمد، فهذا قولٌ تام، مفيد، أمّا قولنا: زيدٌ، و محمد، فهو قول ناقص، لا يفيد، ويُمثلُ جزءًا من الجملة.

2/1/ اصطلاحا:

لقد قدّم العلماء للكَلام تعريفات كثيرة منها:

عرّفه "ابن جني" (ت392 هـ):«إنّ الكَلَامَ ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، مستقلاً بمعناه».[2]

كما قال أيضًا:«إنّ كُلَّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد في معناه سُمِّي كَلَامًا، وإنّه لا يكون إلاّ أصواتًا تامةً مفيدةً».[3]

---

[1] محمد مرتضى الحُسيني الزّبيديّ، تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، ط 16، 1993 م، ج33، ص369، مادة [ك،ل،م].

[2] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد عليّ النجّار، دار الكتب المصرية، د ت، ج1، ص19.

[3] المصدر نفسه، ص17.

أي إنّ المقصود بالكَلَامِ عند "ابن جني": ما اجتمع فيه أمران هما: اللّفظ والإفادة (المعنى) فاللَّفظ هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف نحو: رجل، بيت، بشرط أن يكون هذا اللَّفظ مُكْتَفِيًا بنَفسِه، مُسْتَغْنِيًا عن غيره، مفيدًا، فهو يُخرِجُ المُهْمَلَ كقولنا: لُجَرٍ مقلوب رَجُلٍ، و تَيْبٍ مقلوب بَيْتٍ.

كما عرَّفه "ابن عصفور" (ت 663 هـ):«الكلام اصطلاحا هو اللَّفظ المُركبُ وجودًا أو تقديرًا المفيد بالوضع».[1]

والكلام عند "ابن مالك" (ت 672 هـ) هو:«اللَّفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يبقى السامع منتظرًا لِشيءٍ آخر»[2] نحو قولنا: الله ربنا، و محمد – صلى الله عليه وسلم– نبينا.

كما عرَّف "ابن هشام" (ت 761 هـ) الكَلَامَ بأنّه: «القَوْلُ المُفِيدُ بالقصد والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يَحسنُ السُّكوت عليه».[3]

وعرَّفه "الرّضيّ" بقوله: «الكَلَامُ هو ما تضمَّن كلمتين أو أكثر، بإسنادٍ أصليّ مقصود لذاته».[4]

من خلال المفاهيم السّابقة نجد أنّ النّحاة اعتبروا أنّ الكَلَامَ هو كلُّ لفظ نَطَقَ به الإنسان مفردًا كان أو مركبًا، و لاشك في أنّ اللَّفظ المنطوق مؤلف من كلمات مستعملة غير مهملة، وهذا شرط ضروري لكنّه غير كاف، ولذا لابد من وجود شرط آخر ليكون المنطوق كلامًا مفيدًا. وهو شرط الإسناد نحو قولنا: العلمُ نافعٌ، فقد أُسْنِدَ النّفع إلى العلم، ولَابُدَّ لَهُ من طرفين المسند والمسند إليه، ولا يُعدُّ من الكلام ما افتقر إلى الإسناد نحو قولنا:

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي، المقرّب، تح: عبد الستار الجواري، مكتبة العاني، بغداد، د ط، 1971م، ج1، ص45.

[2] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر، د ت، ج1، ص24.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللّطيف محمد الخطيب، دار الفكر للطباعة و النشر, الكويت، ط1، 2000م، ج5، ص7.

[4] رضيّ الدين الإستراباذي، شرح الكافية، تصحيح و تعليق: يوسف حسن عُمَر، منشورات جامعة قازيونس بنغازي، ط2، 1996م، ج1، ص8.

قد زيدًا رَأَيْتُ. والإسناد يجب أن يكون مقصودًا لذاتِهِ، لا لغيره، نحو قولنا: جاء الذي قام، القصد في هذا الإخبار بالمجيء لا بالقيام.

وهناك من النّحاة من اعتبر أنّ الكَلَامَ ما تركب من كلمتين أو أكثر، فمن الواضِحِ أنّ فَهْمَ المُرَادِ لا يكون بكلمة واحدة لعدم كِفَايَتِهَا، بلْ لابُدَّ لحصول ذلك من كلمتين فأكثر. حتى يكون ما نتلفظ به مُفِيدًا فائدة يُعْتَدُ بها، ويحسنُ السكوتُ عليها من المُتَكَلِّمِ والسّامعِ أيضًا نحو قولنا: عَادَ العاملُ من المصنع، فأمّا (عَادَ) وَحْدَهُ فليس بكلام لأنّه غير مركب، و أمّا (عادَ من المصنعِ) فليس بكلام أيضًا لأنّه مع تركيبه ليس مفيدًا فائدة تامة.

وليس من الضروري أن يكون كلّ ما يتألف الكلام منه ظاهرًا ملفوظا فقد يكون بعضه مستترًا. نحو قولنا: أَقْبِلْ، و عُدْ، فهذا كلام لأنّه أفاد، و الفاعل في كلٍّ من الفعلين المذكورين ضمير مستتر تقديره "أنت". ولا يكون الكلام أقلّ من كلمتين، فلو قلنا (صَهْ) فهو كلمتان. الأولى تمَّ التلفّظ بها، أمّا الثانية فهي محذوفة، وتتمثل في الضمير المستتر "أنت" و(قِ) أيضا كلام لأن فيه ضميرا مستترا تقديره "أنت" أيضًا و هو فاعل.

وقد عكف النّحويون العرب كغيرهم على دراسة الكلام و تحليله، وبينوا أنّ أقل ما يتألف منه الكلام: اسمان، أو فعل واسم، وقد أرادوا بذلك بيان العناصر التي يمكن أن تفيد معنى يحسن السّكوت عليه بناءً على العلاقة التي يمكن أن تقوم بين كلّ من العنصرين أي بين الاسمين أو بين الفعل والاسم، والمراد بها علاقة الإسناد وهي محور الكلام. [1]

ومعنى ذلك أنّ الكلام لا يتأتى إلاّ من اسمين، لكون أحدهما مسندًا، والآخر مسندًا إليه. نحو قولنا: زيدٌ أخوكَ، أو من اسم و فعل، لكون الفعل مُسندًا، والاسم مسندًا إليه نحو قولنا: ضرب زيدٌ، فلا يتأتى من فعلين، ولا فعل وحرف لعدم وجود مسندٍ إليه فيهما. ولا حرفين نحو قولنا: أَمِنْ، نريد أَلِف الاستفهام و"من" التي يجرّ بها؛ لأنّه لا مسندَ إليه فيهما ولا مسند. ولا اسم وحرف نحو قولنا: إلى زيد؛ فهو إمّا أن يُفْقَد منه المسند، أو المسند إليه، ولا

[1] ينظر، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص48.

2/ تعريف الكَلِم:

1/2/لغة:

ورد في المقاييس:«(كَلِمْ):الكَافُ واللَّامُ والمِيمُ أصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ، والآخر على جِرَاحْ...، فَالأَوَّلُ الكَلَامُ: تَقُولُ كَلَّمْتُهُ أُكَلِّمُهُ تَكْلِيمًا؛ وهو كَلِيمِي إذا كَلَّمَكَ أو كَلَّمْتَهُ. ثمَّ يَتَّسِعُونَ فَيُسَمُّونَ اللَّفظةَ الوَاحِدَةَ المُفْهِمَةُ كَلِمَةً والقِصّةَ كَلِمَةً، والقَصِيدَةَ بِطولِهَا كلمةً. ويجمعون الكَلِمَةَ كَلِمَاتٍ وكَلِمًا. والأَصْلُ الآخَرُ الكَلْمُ، وهو الجُرْحُ؛ والكِلَامُ: الجِرَاحَاتُ. وجَمْعُ الكَلْمِ كُلُومٌ أيضًا، ورَجُلٌ كَلِيمٌ، وقَوْمٌ كَلْمَى، أي جَرْحَى».[1]

وجاء في المصباح:«كَلِمْ: الَّذي تُكلِّمُهُ ويُكَلِّمُكَ يقال:كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وتَكَلَّمْتُ كَلِمَةً وبِكَلِمَةٍ ومَا أجِدُ مُتَكَلَّمًا–بفتح اللّام– أي مَوْضِعَ كَلَامٍ، وكَلَّمْتُهُ إِذَا حَادَثْتُهُ، وتَكَالَمَ الرَّجُلَانِ كَلَّمَ كُلُّ وَاحِدٍ الآخرَ، وكَالَمْتُهُ: جَاوَبْتُهُ، وكَلَّمْتُهُ كَلْمًا مِنْ بَابِ قَتَلَ–جَرَحْتُهُ، ومن بَابِ ضَرَبَ لُغة، ثُمَّ أُطلِق المَصدرُ على الجُرْحِ وجُمِعَ على كُلُوم وكِلَامٌ مثل:بَحْر وبُحُورٌ وبِحَارٌ».[2]

كما وردَ في الأساس:«كَلِمْ: سَمِعْتُهُ يَتَكَلَّمُ بِكَذَا، وكَلَّمْتُهُ وكَالَمَهُ وكَالَمْتُهُ، وكَانَا مُتَصَارِمَيْنِ فَصَارَا يَتَكَالَمَانِ، ومُوسَى كَلِيمُ الله، ونَطَقَ بِكَلِمَةٍ فَصِيحَةٍ، وبِكَلِمَاتٍ فِصَاحٍ وبِكَلِمٍ. وجاءَ بِمَرَاهِمِ الكِلَامِ مِنْ أطَايِبِ الكَلَامِ...، ورَجلٌ كِلِّيم: مِنطيقٌ».[3]

يتّضح لنا من المفاهيم اللّغوية السّابقة أنّ الكَلِم– بكسر اللاّم مع فتح الكاف– يدلُّ على النّطق الفصيح الواضح المفهوم، وتسمّى اللّفظة المُفْهَمة كلمة. فالكلِمُ إذًا جمع مفرده

---

[1] أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريّا، مقاييس اللّغة، تح:عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ت، ج5، ص131، مادة[كلم].

[2] أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّومي، المصباح المنير، ساحة رياض الصّلح، بيروت، لبنان، د ط، 1987م، ص206، مادة [كلم].

[3] أبو القاسم جار الله محمود بن عُمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ج2، ص145، مادة [كلم].

2/2/ اصطلاحا:

عندما نتحدث عن المفهوم الاصطلاحي للكَلِم فهو:«اسم جنسٍ و مفرده كلمة، وهو ما تركب من ثلاث كلماتٍ فأكثر، أَفَادَتْ أو لم تُفِدْ».[1] نحو قولنا: إنْ يَجتَهد محمد؛ يُسَمَّى كَلِمًا لأنّه مجموع من ثلاث كلمات، أمَّا قولنا: إن يجتهد محمد ينجح؛ كَلِمٌ وكَلَامٌ؛ فهو كَلِمٌ لأنّه يتكون من ثلاث كلمات، وهو كَلَامٌ لأنّه أفاد فائدة يحسنُ السّكوت عليها.

وعرّفه "ابن مالك"(ت672هـ):«الكَلِم هو اسم جنس جمعي يُفرّق بينه وبين مفردِه بالتاءِ. فَيُقَالُ: كلمة، كشجر وشجرة، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد، أو لم يُفِدْ».[2]

و هناك من عرَّفه أيضًا:«أنَّه ما دلَّ على أكثر من معنى مفرد، والكَلِمْ بدوره ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: ما يدلُّ على أكثر من معنى مفرد ولكنَّه غير كامل، وهذا مهمل مثل:إن جاء. وفيها معنى الشرط، ومعنى الحدث، ومعنى الفاعل. ولكن هذه المعاني لا تكون كاملة.أمَّا القسم الثَّانِي من الكَلِمْ فقد أطْلَق عليه النُّحَاة اسم الكَلَامْ؛ وهو ما دلَّ على أكثر من معنى مفرد، وأفاد فائدة تامة. مثل:محمد قام، وهي عبارة تدلُّ على أكثر من معنى مفرد(الذَّات والحدث)، وتُعبِّرُ عن فكرة كاملة».[3]

يتَّضح لنا من خلال هذه المفاهيم الاصطِلاحيَّة أنَّها اتفقت فيما بينها على معنى واحد وهو: أنَّ الكَلِمْ اسم جنس جمعي؛ أي ما دلَّ على الجنس متضمِّنًا معنى الجمع، وله مفرد مُمَيِّزٌ لَهُ بتاء التأنيث، وهو كلمة. وهو القول المركب من ثلاث كلمات. إذًا فَهُو يَشتَرِطُ

---

[1] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، دار الثقافة، الجزائر، د ت، ص196.

[2] عبد اللّه بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص24.

[3] عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسسة الصّباح للنشر و التوزيع، الكويت، د ت، ص2.

3/أسباب اختيار لفظة الكَلِمْ على الكَلَامْ:

من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار لفظ الكَلِمْ على الكَلَامْ ما ورد في قول "سيبويه"(ت180هـ) في الكتاب:«"هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربيَّة"؛ فقوله:"مَا الكَلِمْ" لم يقل الكَلَام لأنَّه للكثير والكَلِمْ جمع كَلِمَة، ولم يقل الكَلِمَات لأنَّ الكَلِم أخفّ، ولأنَّ الكَلِم اِسم الذَّات، والكَلَامُ المصدر وأدخل من الوجهين: أحدهما تبيّنُ الجنس، والثّاني أنَّه قصد إلى الاسم والفعل والحرف، وليس هو كلّ العربيَّة، ولذلك قال: هذا باب، ولم يقل هذا كتاب».[1]

يتبيّن لنا من خلال هذا القول أنّ الكَلِم جمعٌ مفرده كَلِمَة، وهي لا تُجْمَعُ كَلِمَات لأنّه فيها نوع من الثقل، بالإضافة إلى أنَّ الكلم أخف من الكلام، نحو قولنا: نبقة فهي تُجْمَعُ نبق، ولا تُجْمَعُ نبقات.

واختار الكَلِم على الكَلَام وذلك أنَّ الكَلِم اسم الذات، أمّا الكَلَام فهو اسم مشتق من كَلَّمَ وهو بمعنى التَّكْلِيم وهو المصدر، موضوع للمبالغة والتّكثير.

كما ذكر "سيبويه" الوجهين و يَقصد بهما:

أوّلاً: تبيّن الجنس؛ أي أنَّ الكَلِم اسم جنس جمعي لا إفرادي لعدم صدقه على القليل نحو قوله تعالى:﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾.[2] وقوله أيضًا: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾.[3]

---

[1] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص12.

[2] فاطر/ 10.

[3] المائدة /13.

و الكَلِم ليس اسم جمع لتَمَيُّزِ واحده منه بالتَّاء كقولنا: تمر، تمرة، واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم، ورهط، وإبل...

ثانيًا: أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة وهي: الاسم والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع وهو الكَلِمُ. وترك مالا يخصُّ الجمع وهو الكَلَام، فكان ذلك موافقًا لمعناه ومُرَادِهِ.

إضافة إلى هذه الأسباب: فالكَلِم أخصُّ من الكَلَام، لأنَّه يكون بالتَّركِيب من ثلاث وأعم منه لعدم اشتراط الفائدة.

إذًا فالكَلِمُ عُمُومًا يشمل الكَلَام، وغير الكَلَام؛ بمعنى الكَلَام المُستعمَل الموضوع لمعنى له فائدة نحو قولنا: الصِّدقُ فضيلة. كما يَشملُ أيضا الكَلَام المهمل لأنّه لا يفيد فائدة تامة نحو قولنا: إِذَا جَاءَ أَخُوكَ. كما هو ممثل في المخطط الآتي:

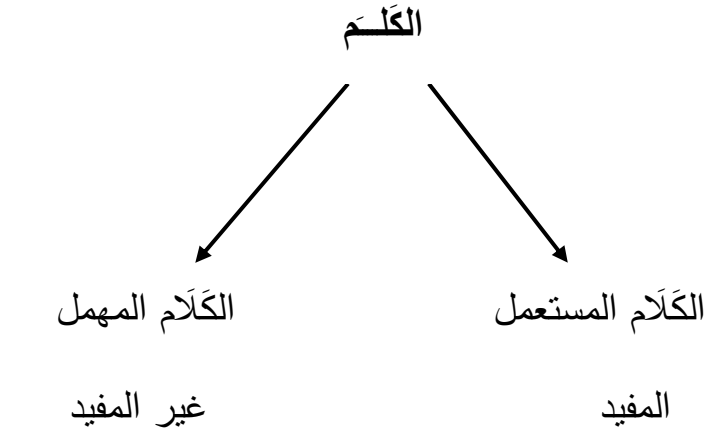

بدأ تقسيم الكَلِم العربيّ في وقت مبكّرٍ جدًّا، إذ استقرّ التّقسيم الثُّلَاثِيّ المعروف منذ زمان "سيبويه". وربَّما بدأ هذا التّقسيم منذ القرن الأوَّل الهجريّ عند "أبي الأسود الدّؤلي" (ت69هـ) وتلاميذه أمثال: "عنبسة بن معدان" «الفيل»، و"يحيى بن يَعْمُر"، و"عبد الرحمن بن هرمز". ويذكر "القِفْطي" (ت646 هـ) صاحب إنباه الرواة أنّ عليّا بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – ألقى إلى "أبي الأسود" صحيفة فيها: «بسم الله الرّحمن الرّحيم. الكَلَام كلُّهُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسم ما أنبأ عن مُسَمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المُسَمَّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل»[1]، ومن المؤكّد أنَّ التّقسيم الثّلَاثِي للكَلِم العربيّ وصل إلى "سيبويه" مستقرًّا بدليل استعماله في كتابه الموسوم:"الكتاب".

أقسام الكَلِم العربي عند "سيبويه":

قسَّم "سيبويه" الكَلِم العربيّ ثلاثة أقسام هي: الاسم، الفعل، والحرف. فقال في كتابه: «فالكَلِمُ اِسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل».[2] واتّبع "سيبويهِ" في تقسيم الكلم العربيّ كثير من نحاة العربيَّة أمثال: "المُبَرِّد" (ت 285هـ) حيث يقول:«فالكَلَام كُلُّهُ اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ. جاء لمعنى لا يخلو الكَلَام – عربيًّا كان أو أعجميًّا – من هذه الثّلاثة».[3] وإلى هذا توجه ابن "السّراج" (ت 316 هـ) فقال بأنَّ: «الكَلَامَ يَأْتَلِفُ من ثلاثة أشياء: اسم، فعل، وحرف».[4] وهو ما يراه "ابن جني" (ت 392 هـ) حيث قال : «الكَلَامُ كُلُّهُ ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى».[5]

كما ورد أيضًا قول "ابن مالك" (ت 672 هـ) في أُلْفِيَتِهِ:

---

[1] جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1986م، ج1، ص39.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د ط، 1994م، ج1، ص141.

[4] أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1996م، ج1، ص36.

[5] أبو الفتح عثمان ابن جني، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي للنشر، عمان،1988م، ص15.

كَلَامُنَا لَفظٌ مُفِيدٌ، كَاسْتَقِمْ وَاِسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ: الكَلِمْ. [1]

يتَّضحُ لنا مِمَّا سبق أنَّه قد اشتهر عند النُّحَاة القدماء في الأغلب التَّقسيم الثُّلَاثِي للكَلِم إلى: اسم، وفعل، وحرف – ولا يوجد قسم آخر– فلو كان ثمَّ قِسمٌ رابع لذكروه لنا.

وقد حاول بعض النُّحاة تعليل كون قسمة الكَلِم ثلَاثِيَّة، فنقل بعضهم " الاستدلال بالسَّماع" فعن علي بن أبي طالب – رضيّ الله تعالى عنه– أنَّه قال لَمَا شَكَا لَهُ "أبو الأسود الدُّؤلي" العُجْمَة قال لَهُ: «انْحُ نَحْوًا، واقْسِم الكَلَامَ ثَلَاثَة أشياء: اسمًا، وفعلًا، وحرفًا».[2] وعلَّل بعضهم بأنَّ هذه الأقسام الثلاثة تُعبّر عن كلّ ما يخطر في النَّفس كما وردَ في قول "الأنباري" (ت 577 هـ): «لأنَّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعَبَّرُ بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتَوَهَّمُ في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النَّفس شيءٌ لا يُمكن التّعبير عنه، ألا ترى أنّه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النّفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عُبِّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أنَّهُ ليس إلَّا هذه الأقسام الثلاثة».[3]

وَمنهم من علَّل هذا التّقسيم "بالاستقراء والتتبع"؛ حيث نظر النّحاة في كلام العرب فوجدوا أنَّه لا يخلو من ثلاثة أحوال: إمّا أن يكون اسمًا، وإمَّا أن يكون فعلًا، وإمَّا أن يكون حرفًا. كما قال "ابن هشام" (ت 761هـ): «والدَّليل على انحصار أنواعه في هذه الثلاثة الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع. ولو كان ثَمَّ نوع لعثروا على شيء منه».[4]

---

[1] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص23.

[2] جلال الدّين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ج1، ص10.

[3] أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ، دمشق، د ت، ج2، ص3.

[4] أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص18.

أولا: الاسم:

يحتل الاسم مكانًا بالغَ الأهمّية في اللُّغة العربيّة، إذ هو أحد الأقسام الرئيسية التي يتألف منها الكَلِم العربيّ. ولهذا كان لابد من تحديده أوّلًا.

1/ تعريفه:

لم يحدّ "سيبويه" الاسم، واكتفى بالتَّمثيل لَهُ:«فالاسم: رَجُلٌ، و فَرَسٌ، [و حَائِطٌ]». [1] و تَعدّاه ليعرّف الفعل والحرف. إذًا فتمثيل "سيبويه" الاسم بالرَّجل، والفرس، والحائط كان مستندًا على أساس شكلي. قال "السّيرافي" (ت368هـ): «وأمَّا الاسم فإنَّ سيبويه لم يَحُدَّه بحدّ ينفصل به عن غيره، ويَنمَاز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالًا اكتفى به من غيره فقال: الاسم: رجلٌ،وفرسٌ، وإنّما اخْتارَ هذا لأنَّهُ أخفُّ الأسمَاءِ».[2]

كما نَحَا "أبو العباس المبرّد" قريبًا من ذلك فقال:«أمّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى نحو: رجلٌ، وفرسٌ...».[3] مُرَاعِيًا بذلك الجانب الشّكلي، وإن أوحى بالمعنى الوظيفي.

وَلكن العلماء الذين جاؤوا بعد"سيبويه" حاولوا حدّهُ بحدّ جامع مانع فكثرت الحدود الموضوعة فيه. يقول"الأنباري" عن الاسم: « وقد ذكر فيه النّحويون حُدُودًا كثيرة تَنِيفُ على سبعين حدًّا، وَمنهم من قال: لا حدَّ لَهُ، ولهذا لم يَحُدّه سيبويه، وإنَّمَا اكتفى فيه بالمثال...». [4]

وَمن تلك الحدود ما قاله "ابن السّرّاج": «الاسم ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شَخْصًا، وغير شخصٍ»[5]، وقد راعى في ذلك المعنى الوظيفي وهو دلالة الاسم على مُسَمَّى.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1990م، ج1، ص8.

[3] المبرّد، المقتضب، ج1، ص141.

[4] الأنباري، أسرار العربيّة، ج2، ص10.

[5] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج1، ص36.

يتّضح من خلال هذا القول أنّ الاسم عند "ابن السّرّاج" هو ما دلَّ على المعنى؛ أي ما يُقْصَدُ من الشيء. ولا بد أن يكون هذا المعنى مفردًا غير مركّب؛ أي يُفْهَمُ تمام معنى الكلمة بمجرّد ذكر لفظها من غير ضَمِيمَةٍ، ومعنى ذلك أنَّه إذا ذكرنا الاسم وَحْدَهُ يُفْهَمُ منه معنى نحو قولنا: الرّجل؛ فهو عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء الأخرى كقولنا: فَرَسٌ، عُمَرٌ، بكر، زيد، بلد،... التي يُفْهَم منها معنى في حال إفراده. وأمَّا مَا كَانَ غير شخص فنحو قولنا: الأكل، والضرب، والعلم،...إلخ.

وحدَّه "ابن جنّي" بأنَّه: «ما حَسُنَ فيه حرفٌ من حروف الجرِّ، أو كان عبارة عن شخص».[1]

وهذا يعني أنّ "ابن جني" مزج بين جانبين، جانب شكلي يتمثل في دخول حروف الجرّ على الاسم، كقولنا: مِنْ بَكْرٍ، و إلى زَيْدٍ؛ فكلّ من: (إلىَ) و(مِنْ) حروف الجرّ، وما بعدها اسم مجرور بها. وجانب دلالي يتمثل في التّعيين كقولنا: هذا رجلٌ، وهذه امرأةٌ،...

أمَّا "ابن فارس" فقد اعتمد في تعريفه على الجانب الوظيفي إذ قال:«الاسم هو المُحَدَّثُ عنه»[2]، نحو قولنا: جاء مُحَمَّدٌ؛ فقد أُخْبِرْنَا بمجيء محمد، أي أنّ (جَاءَ) حديث، أمَّا (محمد) فهو المحدَّثُ عنه.

كما اعتمد "ابن يعيش" (ت 643 هـ) في تعريفه للاسم أيضًا على الجانب الوظيفي، إذ قال:«الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة عن الاقتران».[3]

فالمُلاحَظ هنا أنَّ كلَّ لفظ مستقل بالدَّلالة على المعنى في نفسه، من غير احْتيَاج إلى أمر آخر يُذْكَرُ مَعَهُ، يَتعلقُ به، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم. مثل قولنا: كتابٌ، أرضٌ، سماءٌ، شمسٌ، قمرٌ،...إلخ.

---

[1] ابن جني، اللّمع في العربيّة، ص15.

[2] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصّاحبي في فقه اللّغة، تح: أحمد صَقْر، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2005م، ص 94 .

[3] موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ت، ج1، ص22.

نخلص مما سبق إلى أنّ النّحاة القدماء اختلفوا في مجال تحديد الاسم، فمنّهم من راعى الأسس الشّكلية في التّحديد،"كسيبويه"، و"المبرّد"، وإن أوحى هذا الأخير بالمعنى الوظيفي. ومنهم من راعى الأسس الوظيفية، "كابن فارس"، و"ابن يعيش"،و" ابن السّراج"، ومنهم من جمع بين هذه وتلك، "كابن جني".

2/ علامات الاسم:

للاسم علامات تُمَيّزُهُ عن غيره من أقسام الكَلِم العربيّ، بمعنى أنّها تكون فيه، ولا تكون في غيره وإذا وُجِدَت واحدة منها كانت دليلاً على أنّ الكلمة (اسم)، وقد تعددت هذه العلامات، لأنّ الأسماء متعددة الأنواع. فقد تصلح العلامة لاسم ولا تصلح لآخر.

أهم هذه العلامات خمسة، ذكرها "ابن مالك" في أُلْفِيَتِهِ قال:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا، وَاَلْ وَمُسْنَدٍ لِلْاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[1]

فمعنى البيت حصل للاسْمِ تَمْيِيزٌ عن الفعل والحرف: بالجرِّ والتّنوِينِ، والنّدَاءِ، والألف واللّام، والإسناد إليه.

1/2/ الجَرُّ: ويشمل الجرّ بالحرف، والجرّ بالإضافة، والجرّ بالتَّبعِيّة. فإذا رأيت كلمة مجرورة لدَاعٍ من الدّواعي النّحوية عرفت أنَّها اسم.[2]

الجرُّ بالحرف: أي أن يكون الاسم مجرورًا بِإِحْدَى حروف الجرّ. نحو قوله تعالى:﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾.[3] فكلمة (السَّمَاء) اسم؛ لأنّها مجرورة بحرف الجرّ "مِنْ".

الجرُّ بالإضافة: أي أن تكون الكلمة مضافًا إليه. نحو قولنا: كنتُ في زيارةِ صديقٍ كريمٍ. فكلمة (صديقٍ) اسم؛ لأنّها مجرورة، إذ هي مضافٌ إليه.

---

[1] بهاء الدّين أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ج1، ص21.

[2] عبد الله محمّد النقراط، الشّامل في اللّغة العربيّة، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2003 م،ص12.

[3] البقرة/ 22.

الجرّ بالتَّبعية: أي أن تكون الكلمة تابعةً لما قبلها في أمور كثيرة. نحو قولنا: مَرَرْتُ بغلَامِ مُحَمَّدٍ الفَاضِل. فكلمة (الفاضل) اسم؛ لأنّها مجرورة بالتّبعية لما قبلها، فهي نعت لها.

2/2/ التّنوين: «وهو نُونٌ زائدة، ساكنة، تلحقُ الآخرِ لفظًا، لا خَطًّا، لغير توكيد».[1]

نحو قولنا: خالدٌ، محمدٌ، زيدٌ، فالأصل أنّها تُكْتَبُ: مُحَمَّدُنْ، زَيْدُنْ، خَالِدُنْ، غير أنّه حذفت النّون وعُوِّضت بالتّنوين. ومن الكلمات ما يقتضي أن يكون في آخره ضمتان، نحو قولنا: طَارَ عُصْفورٌ جَمِيلٌ، أو فتحتان نحو: شاهَدْتُ عصفورًا جميلًا، أو كسرتانِ نحو: اسْتَمعْتُ إلى عصفورٍ جميلٍ. والتّنوين أربعة أنواع:

1/2/2/ تنوين التّمكين: «وهو اللاّحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة. نحو: جاءَ خالدٌ مُسْتَبْشِرًا. إلّا جمع المؤنث السالم، نحو: "مُسْلِمَاتٍ"، وإلاّ نحو: "جوارٍ"، و"غواشٍ"».[2] أي أنّ تنوين التّمكين هو التّنوين الذي يلحق الاسم ليدلَّ على شدَّة تَمكنه في باب الاسمية.

2/2/2/ تنوينُ التّنكير: « وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين مَعرِفَتِها ونَكِرَتِهَا. نحو: مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وَسِيبَوَيْهٍ آخر».[3]

هذا يعني أن تنوين التنكير هو التّنوين الذي يلحق الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها. فكلمة (سيبويه) كلمة مبنية تكون معرفة إن لم تُنَونْ، ويكون المقصود بها واحدًا بعينه. وتكون نكرة إذَا نُوِّنَتْ وأُرِيد بها غير معيّن.

3/2/2/ تَنْوِينُ المُقَابَلَة: «وهو التّنوينُ اللّاحق لجمع المؤنث السّالم ليُقَابِلَ النّون في جمع المذكر السالم».[4]

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ص19.

[2] يوسف الشيخ محمّد البقاعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج1، ص29.

[3] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص28.

ومن هنا يمكن القول أنّ تنوين المقابلة هو التّنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم مثل قولنا: هَؤُلَاءِ مُسْلِمَاتٌ؛ فالتنوين الذي في آخر كلمة (مُسْلِمَاتٌ) يقابل النُّونَ في آخر كلمة (مُسْلِمُونَ) من قولنا: هؤلاءِ مُسْلِمُونَ.

4/2/2/ تنوينُ العِوَض: وهو على ثلاثة أقسام: [1]

أ) قسم يكون عوضًا عن جملة، وهو الذي يلحق "إِذْ" عوضًا عن جملة تكونُ بعدهَا.

ب) وقسم يكون عوضًا عن اسم، وهو اللّاحق لِـ (كلّ) و(بعض) عوضًا عمّا تُضَافَانِ إليه.

ج) وقسم يكون عوضًا عن حرف، وهو اللّاحق لـ "جَوَارٍ" و"غَوَاشٍ" ونحوهما رفعًا و جرًّا.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ تنوين العوض هو التّنوين الذي يكون بدلاً عن حرف أو كلمة أو جملة. فما كان عوضًا عن حرف نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[2]؛ فالأصل فيها "غَوَاشِي" فحذفت الياءُ وأُتِي بالتّنوين عوضًا عنها. وأمّا ما كان عوضًا عن كلمة (اسم) فنحو قولنا: حَضَرَ الطلابُ فصافحتُ بعضًا منهم، ونحو قولنا: كُلٌّ صَائِمٌ، أي كُلُّ إنسانٍ صائِمٌ؛ فحذف (إنسان) وأُتِيَ بالتّنوين عوضًا عنه. و أمّا ما كان عوضًا عن جملة تكون بعد "إِذْ" فنحو قولنا: قَدِمَ وَالدِي وكُنْتُ حِينئِذٍ غائبًا؛ أي حين إِذْ قَدِمَ، فحذف (قَدِمَ)، وأُتِيَ بالتّنوين عوضًا عنه.ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]، أي ويوم إِذْ غُلِبَتْ الرُّوم يفرح المُؤمنُونَ، فَحُذِفَ «غُلِبَت الرُّوم» وأُتِيَ بالتّنوين عوضًا عنه.

3/2/ النِّداء:هو الدعاء بياء أو إحدى أخواتها، أو هو:«طلبُ الإقبال بإحدى أدواتِ النّداء».[4] نحو قولنا: يا محمّد ساعد الضَّعِيفَ، يا خديجةُ أكْرِمِي أهْلَكِ، فنحن نُنَادِي محمدًا، وخديجةَ. وكلّ كَلِمَةٍ نُنَادِيهَا هي اسم، ونِدَاؤُهَا علامة اسميتها.

---

[1] بهاء الدّين أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص22.

[2] الأعراف / 41.

[3] الروم / 4.

[4] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفيّة، ص219.

4/2/ أن تكون الكلمة مبدوءة بـ"اَلْ": مثل قولنا: يدخلُ الطلابُ النّاجحون الجامعة. فالكلمات (طُلَّاب، ناجحون، جامعة) أسماء؛ لأنّها قبلت "اَلْ" التّعريف، فتعريفها بـ"اَلْ" دلالة على اسمِيَتِها.

5/2/ الإسناد إليه: «وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة».[1]مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾.[2] وكقولنا: حَضَرَ الغُلَامُ، نجَح الطالبُ، فكلّ من (لفظ الجلالة الله، الغلامُ، الطالبُ) اسمٌ لأنّه أسنِد إليهَا النّورُ، والحُضورُ، والنّجاحُ على الترتيب.

وهذا يعني أنّ العلامات السّابقة الذكر هي علامات أصلية، وهذا لا ينفي وجود علامات أخرى للاسم، أهمها: أن يعود عليه الضمير، مثل قولنا: جاء المحسنُ. ففي (المُحْسِن) ضمير ولا مَرْجِعَ لَهُ إلاّ "اَلْ" لأنّ المعنى "جاء الذي هو محسن" ولهذا قالوا: "اَلْ" هنا: اسم موصول. وكذلك: قد فاز المُخلِصُ، وأَفلَح الأمين. ومن علاماته أيضًا التّثنية والجمع. [3]

فالتّثنية هي إلحاق علامة التثنية بالأسماء. وتكون بإضافة الألف والنّون، أو الياء والنّون إلى كلّ اسم يُرَادُ تثنيته نحو قولنا: (رجل، رجلان، ورجلين)، و(جدار، جداران، وجدارين)...إلخ.

أما الجمع فهو ما دلّ على أكثر من اثنين، نحو قولنا: صَالحُونَ، مُجتَهدُون، رجالٌ، معلماتٌ، كتبٌ، إبلٌ، عربٌ، عسلٌ،...إلخ.

ومن علاماته أيضًا: أن يكون مُصَغرًا، وأن يكون منسوبًا إليه[4]؛ فالتّصغير من خواص الأسماء ومنه يكون تصغير الاسم دليل على صِغَرِ مُسَمَّاهُ. كقولنا: رُجَيْل، فإنّنا نريد بذلك رَجُلًا صغيرًا. أمّا النّسبُ فهو «إلحاق ياءٍ مشددة في آخر الاسم لتدلَّ على نِسْبَته إلى

---

[1] عبد الله محمّد النقراط، الشامل في اللّغة العربيّة، ص13.

[2] النور/ 35.

[3] ينظر، عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د ت، ج1، ص29.

[4] محمود حسني مغالسة، النّحو الشافي الشامل، دار المسيرة للنشر والتّوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007م، ص15.

المجرَّدِ منه».[1] نحو قولنا: مغربيّ نسبة إلى مغرب، وهاشميّ نسبة إلى هاشم، ومالكيّ نسبة إلى مالِك،...إلخ.

3/ تقسيم الاسم:

يُعْتَبَرُ الاسم من أهم أقسام الكَلِم العربيّ، بل من أشرفها وأعلاها وذلك لوقوعه مَحْكُومًا عليه وبه، ولأنّه لا غِنَى للكَلَامِ عنه، ولهذا نجد أغلب النّحاة يَبدَؤُون دائمًا بذِكْرِهِ، ويقدّمونه على كلّ من الفعل والحرف. وله تقسيمات عديدة منها:

1/3/ من حيث التّنكير و الّتعريف: فكلّ منهما يَخْتصُ بالاسم فقط.

1/1/3/ النَّكرةُ: «هي اسمٌ دلّ على غير مُعَيَّنٍ».[2] نحو قولنا: رجل، كتاب، مدينة،...

أي أنَّ الاسم النّكرةُ هو ما يَشِيعُ في جميع أفراد جِنْسِهِ، ولا يختص به واحدٌ مُعَيّن دون آخر. نحو قولنا: إنسان، امرأة،...

1/1/1/3/ أنواع النّكرة: النّكرة نوعان: [3]

النّوع الأوّل: ما يقبل (اَلْ) وتُؤثّرُ فيه التّعريف. نحو قولنا: رجلٌ، فنقول: الرَّجُلُ.

النّوع الثاني: ما يَقَع مَوقِعَ ما يقبل (اَلْ) التي تُؤثّرُ التّعريف. مثل: "ذُو" التي بمعنى "صاحب". نحو قولنا: "جَاءَنِي ذُوْ مَالٍ"؛ أي صاحب مال فَ (ذُوْ) نكرة، وهي لا تقبل (اَلْ)، لكنّها واقعة موقع "صَاحِبْ"، و"صاحب" يقبل (اَلْ) نحو: الصَّاحِب.

يتّضح مما سبق أنّ الاسم الذي يقبل (اَلْ) وتُؤثّر فيه التّعريف؛ بمعنى أنّ دُخُولَها عليه يَجْعَلُه مَعْرِفَة كقولنا: نَفْسٌ؛ فهي اسم نكرة، وإذا دخلت عليه (اَلْ) المُعَرَّفَةُ يُصبِح مَعْرِفَة. أو أنَّ الاسم غير قابل لِـ (اَلْ)، ولكنّه واقع مَوقِع ما يقبلها. مثل قولنا: اعْرِفُ لكلِّ

---

[1] محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفِيّة، ص222.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر صيدا، بيروت، ط28, 1993م، ج1، ص147.

[3] ينظر، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص55.

ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ؛ فَ (ذِي) هنا اسم نكرة، وهو لا يقبل (اَلْ) المفيدة للتّعريف، ولكنَّه بمعنى كلمة أُخْرى تقبل (اَلْ) التي للتّعريف. فَ (ذُو) بمعنى (صَاحِب) وهي تقبل (الْ) فَيُقَال: (الصَّاحب)...

2/1/3/ المعرفة: "وهي مَا وُضِعَ لشيءٍ مُعَيَّنٍ".[1] أو "هي مالا يقبل (اَلْ)، ولا يقع موقع ما يَقْبَلُهَا".[2] نحو قولنا: هذا كتابٌ، أنا في الحديقة، تكلم زيدٌ؛ فكلٌّ من (هذا، أنا، زيدٌ) مَعْرِفَة. فقولنا: هذا كتابٌ؛ تَعَيَّنَ الكتاب المراد، وتحدّد المطلوب بسبب الإشارة إليه، والمعرفة لا تقبل دخول (اَلْ) ولا تقع موقِعَ ما يقبلها، إذ لا يمكننا القولُ: (الهذا، الزيد،...).

1/2/1/3/ أنواع المعرفة:

للمعرفة ستة أنواع وهي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والمعرّف بـ (اَلْ)، والاسم الموصول، والمضاف إلى المعرفة. [3]

النّوع الأوّل: الضمير: وهو الاسم الذي يدلُّ على متكلم أو مخاطب، أو غائب، مثل قولنا: أنا، أنت،هو،...إلخ. والضمير نوعان: إمَّا أن يكون مستترًا وهو ما ليس لَهُ صورة منطوقة في اللّفظ بل مَفْهُومًا. [4]نحو قولنا: إنَّنا نُقدِّرُكَ؛ لأنَّكَ تَأْمُرُ بالمعرُوفِ وتَنْهَى عن المنكَرِ. ففي كلِّ فعلٍ في المثال السّابق ضمير مُسْتَتِر هو الفاعل، تقديره "أنت" في الفعلين (تأمُر) و(تَنْهَى).

وإمَّا أن يكون ظاهرًا أو بارزًا؛ وهو مالَهُ صورة منطوقة في اللّفظ.[5] وهو نوعان: ضمير منفصل نحو قولنا: محمد هو الناجِحُ وضمير متّصل. نحو قوله تعالى:

---

[1] العيني، حاشية الصّبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، د ط، د ت، ج1، ص183.

[2] المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[3] فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، مكتبة أنوار دجلة، بغداد، د ت، ج1، ص38.

[4] محمّد حماسة عبد اللّطيف وآخرون، النّحو الأساسي، دار الفكر العربيّ،1997م، ص16.

[5] محمّد حماسة عبد اللّطيف وآخرون، النّحو الأساسي ، ص16.

النّوع الثاني: العلم:

العَلَم- بفتح العين واللّام -هو الاسم الذي يُعَيِّنُ مُسمَاهُ تعيينًا مطلقًا من غير وسيلة.[2] مثل قولنا: محمدٌ, عبد الله، قريشٌ، سيبويه، دمشق،...

والعَلَمُ ثلاثة أنواع: فهو إمَّا أن يكون اسمًا مثل: محمد، زينب، أو يكون لقبًا نحو قولنا: الرشيدُ، الجاحظ. أو كُنْيَة مثل قولنا: أبو القاسم، أم المؤمنين...

النّوع الثالث: اسم الإشارة:

إنَّ ما جعل "سيبويه" يعدّ أسماء الإشارة أسماءً، أنّه إذا أمكن لأيّة وحدة لغوية أن تَحُلَّ في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد على الأقل مَحَلَّ "أصل" الأسماء، وتقوم بوظيفته عُدَّت في الأسمَاءِ.[3] وليس افتراض "أصل" للأسماء من "سيبويهِ" ببعيد فهو يعدّ النّكرة أصلاً للمعرفة، والتّذكير أصلًا للتّأنيث، والواحد أصلاً للجميع.[4]

وقد استعمل البصريون لاسم الإشارة ثلاثة مصطلحات هي:

1)- اسم الإشارة: وهو ما وضع للمُشار إليه أي: لمعنى يُشار إشارة حسّية بالجوارح والأعضاء.[5] أي أنَّه إذا لم تقترن الإشارة بشيء كأحد الأعضاء الحسّية فلا تكون إشارة أو معرفة، لأنَّ الإشارة هي حقيقة في الإشارة الحسّية فلا يَرِدُ ضمير الغائب وغيره، ومن هنا

---

(1) النمل/18.

(2) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص69.

(3) محمد أحمد نحلة، في المصطلح النّحوي، الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د ت، ص16-17.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1،ص22.

(5) محمد عليّ التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحرج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ص249.

جاء قول "العَيْنِيْ" في تعريفه:«هو اسم تصحبه الإشارة الحسّية، وهي التي بأحد الأعضاء».[1]

2) الاسم المُبْهَمْ: حيث ورد في الكتاب قوله: «أمَّا الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانِك، وتانِك، وأولئك، وما أشبه ذلك».[2]

وتسمية "سيبويه" أسماء الإشارة بالمبهمات، راجع لكونها لا تَتَعَرَّفُ إلاّ بالإشارة إلى الشّيء دون سائر أُمَّتِهِ.

3)الأسماء غير المُتَمَكِّنَة: وقد حمل "المبرّد" اسم الإشارة على الأسماء غير المتمكنة قال: «اعلم أنَّهم قَالُوا: ذا عبد الله، وهذا عبد الله، وقالوا في التّهجي: باء، وتاء، وراء، ليدلّوا على أنّها أسماء».[3]

ويتّضح لنا من كلِّ هذا أنَّ مصطلح اسم الإشارة هو أكثر وضوحًا من المصطلحين الآخرين، إذ أنّه يدلُّ على معنى الإشارة دلالة مباشرة، في حين أنّهما لا يدلّان على هذا المعنى، كما أنَّ مصطلح المُبْهَمْ لا يحدِّدُ ماهيَّة هذا المُبْهَم هل هو اسم إشارة أم اسم موصول.

النّوع الرابع: الاسم الموصول:

المَوْصُولُ في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه. [4] وهو ضربان: موصول حرفيٌّ وموصول اسميٌّ، فالموصول الحرفيُّ هو ما أُوِّلَ مع صلته بمصدرٍ، وهو (أَنْ) وتوصل بفعلٍ متصرفٍ.[5]

---

[1] العينيّ، حاشية الصّبّان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص227.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

[3] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4] يحيى عطية عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، ط 1، 2002م، ص237.

[5] السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص263.

والضَّرب الثّاني وهو المَوْصُول الاِسميُّ، وهو كلُّ اسم اِفْتَقَرَ إلى الوصل بجملةٍ خبريةٍ أو ظَرْفٍ أو جَارٍّ ومَجْرُورٍ تامَّين، أو وَصفٍ صريحٍ إلى عائدٍ.[1]

أي أنَّ الاِسم الموصول ما اِفتَقَرَ إلى عائد أو وصل. وعليه عَرَّفَهُ "ابن مالك" بقوله: «الموصول هو من الأسماء ما افْتَقَرَ إلى عَائِدٍ أو خَلَفِهِ وجملة صريحة أو مُؤَوَّلة، غير طلبيَّة أو إنشائيَّة».[2]

ولهذا سمِّي الموصول موصولاً، لأنّه يحتاج دومًا إلى صلةٍ وعائدٍ، ولا يُعرَفُ المقصودُ به إلَّا بالصّلة.

والأسماء الموصولة هي: الذي والتي، وتَثنِيَتهُما في الرّفع: اللّذان واللّتان، وفي الجرِّ والنّصب: اللَّذين واللَّتين، وجمع الذي: الذين بالياء في كلِّ حال والألى، وجمع التي: اللَّاتي واللَّائي، وجمع التي: اللَّاتي، اللَّواتي، ومن، وما، وأي، والألف واللَّام في معنى الذي والتي وتَثْنِيَتُهُمَا، وجمعهما: (والألي بمعنى الذين).[3]

النّوع الخامس: المُعرّف بـ"اَلْ":

يُعرَّفُ الاسم إذا دخلت عليه أداة التّعريف (اَلْ) مثل قولنا: الكتابُ، القلمُ، المدرسةُ، الرَّجلُ،... ولأداة التّعريف (اَلْ) ثلاثة معانٍ، فقد تكون للجنس وهي بدورها ثلاثة أنواع هي: (اَلْ) التي لبيان الحقيقة والماهيّة. نحو قولنا: السيّارة أسرع من القطارِ. و(اَلْ) التي لاستغراق الجنس على سبيل الحقيقة فهي تشمل كلّ أفراد الجنس، قال تعالى:﴿إِن ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِی خُسۡرٍ﴾.[4] أمَّا (اَلْ) التي لاستغراق الجنس على سبيل المجاز، ويقصد بها شمول صفات الجنس مبالغة، مثل قولنا: أَنْتَ الرَّجُلُ شَهَامَةً.[5]

---

[1] العيني، حاشية الصّبان، ص237.

[2] جمال الدّين أبو عبد الله محمد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النّحو، ط1، 1319هـ، ص12.

[3] ابن جني، اللّمع في العربيّة، ص126.

[4] العصر/ 2.

[5] ينظر، محمّد حماسة عبد اللّطيف و آخرون، النّحو الأساسي، ص37.

الثالث فهو (اَلْ) الزائدة، فهي تُزَادُ زيادةً لازمةً في الأسماء الموصولة نحو قولنا: (الذي، التي،...)، وفي كلمة (الآن) وهي ظرف، كما تُزَادُ أيضًا في بعض الأعْلَامِ مثل: (اللاَّت، العُزَّى،...)، وتكون زائدة زيادة غير لازمة في الأعلام المَنْقُولَة عن كلمات تقبل (اَلْ) قبل كَوْنِهَا علمًا مثل قولنا: (الفَضْلُ) و(الحَسنُ) و(الحُسَينُ).[1]

النّوع السَّادس :المضاف إلى المعرفة:

المضاف إلى المعرفة معرفة أيضًا، ولذلك يتعرّف الاسم المضاف(وهو الجزء الأوّل في التّركيب الإضافي) إذَا كان المضاف إليه(وهو الجزء الثّاني في التّركيب الإضافي) معرفة.[2]

ومن أمثلة المضاف إلى المعرفة قولنا: عَمَلُكُمْ مُوَفَّقٌ؛ فالمضاف هنا إلى الضمير. أمّا قولنا: شوارعُ المدينةِ واسعةٌ، فالمضاف هنا إلى المُعَرَّفِ بـ"اَلْ".

2/3/من حيث التّجرّد والزيادة: ينقسم الاسم إلى مجرّد ومزيد:

1/2/3/ المجرّد:

الاسم المجرّد هو ما كانت حروفُهُ أصلية بحيث لو سقط حرف واحد منها لَمَا استقَامَ المعنى.[3]

وقد يكون الاسم المجرّد ثلاثيًا، أو رباعيًا، أو خماسيًا، ولكلٍّ منها أوزان.

---

[1] ينظر، محمّد حماسة عبد اللّطيف و آخرون، النّحو الأساسي، ص38.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص39.

[3] حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصرف، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص61.

1/1/2/3/ أوزان الثّلاثي المجرّد: الأوزان المتّفق عليها عشرة، هي:[1]

1) فَعْلٌ: يشترك في هذا البناء كما يشترك في غيره، الاسم والصّفة، فمن الأسماء: صَقْرٌ، كَلْبٌ،...ومن الصّفات: صَعْبٌ،شَهْمٌ،...

2) فَعَلٌ: وهو كسَابِقِهِ، يكون في الأسماء والصّفات، فمن الأسماء: قَمَرٌ، جَمَلٌ. ومن الصّفات: بَطَلٌ، حَسَنٌ،...

3) فَعِلٌ: مثل: كَبِدٌ، فَخِذٌ، ومن الصّفات قولنا: فَطِنٌ، حَذِرٌ،...

4) فعُلَ: مثل: رَجُلَ، سَبُعَ، ومن الصّفات: يَقُظَ، دَنُسَ،...

5) فِعْلٌ: مثل قولنا: جِذْعٌ، حِبْرٌ، ومن الصّفات: جِلْفٌ، نِقْضٌ،...

6) فِعَلْ: مثل: عِنَبْ، عِوَضْ، ومن الصّفات: عِدَى، زِيَم،...

7) فِعِلْ: نحو قولنا: إِبِلْ، ومن الصّفات: إِبِد.

8) فُعْلٌ: نحو قولنا: بُرْدٌ، قرْطٌ، ومن الصّفات: حُلْوٌ، مُرٌ،..

9) فُعَلْ: مثل: عُمَر، صُرَدْ، ومن الصّفات: حُطَمْ،...

10) فُعُلْ:مثل قولنا: عُنُقْ، أُذُنْ، ومن الصّفات: سُجُحْ، أُنُفْ.

2/1/2/3/ أوزان الرباعي المجّرد: يأتي الاسم الرّباعي المجرّد على خمسة أوزان هي:[2]

1) فعْلَلَ: نحو قولنا: جعْفَرَ، سَلْهَبَ،...

2) فِعْلِلٌ: نحو: زِبْرِجٌ، دِعْبِلٌ،...

3) فِعْلَلٌ:نحو قولنا: هِجْرَعٌ، دِرْهَمٌ،...

---

[1] ينظر، عبد الحميد السّيد، المغني في علم الصّرف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010م، ص63-64.

[2] ينظر، بهاء الدّين بن عقيل، شرح كتاب التّسهيل لابن مالك، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، د ط، د ت، ج4، ص12.

4) فُعْلُلٌ: نحو قولنا: فُلْفُلٌ، بُرْثُنٌ،...

5) فِعَلٌ:نحو: قِمَطْرٌ ،هِزَبْرُ،

3/1/2/3/أوزان الخماسي المجرّد: يأتي الخماسي المجرّد على أربعة أوزان هي:[1]

1) فَعَلّلْ: نحو: سَفَرْجَلْ، شَمَرْدَلْ،...

2) فَعْلَلِلْ: نحو: جَحْمَرِشْ، صَهْصَلِقْ،...

3) فُعَلّلْ: نحو: خُزَعْبِلْ، قُذَعْمِلْ،...

4) فِعْلّلّ: نحو: حِرْدَحْل، قِرْطَعْب،...

3/2/2/المزيد:

الاسم المزيد هو الاسم الذي زِيدَ حرف أو أكثر على حروفه الأصليَّة.[2] وأنواع المزيد ثلاثة: مزيد الثّلاثي، ومزيد الرّباعي، ومزيد الخماسي.[3]

فمن أمثلة المزيد الثّلاثي: مَوعِد، مَجلِس، مِبرَد، وهي ألفاظ مزيدة بحرف واحد، أمّا المزيد بحرفين فنحو قولنا: مُنْطَلِقٌ، والمزيد بثلاثة أحرف، نحو قولنا: مستخرجٌ،... وأمّا المزيد بأربعة أحرف فنحو قولنا: اشهياب، مصدر اشهابّ من الشهبة؛ وهي بياض يُخالِطها سواد.

أمّا أمثلة المزيد الرباعي فهي: قِنديلٌ، وهو مزيد بحرف واحد، أمّا المزيد بحرفين نحو قولنا: عنكبوت، طِرِمّاح، أمّا قولنا: احرِنْجَام، فهو مزيد بثلاثة أحرف.

ومن المزيد الخماسي قولنا: سَلْسَبِيل، وهو مزيد بحرف واحد. أمّا المزيد بحرفين كَقَوْلِنَا: قَرَعبلانة.

---

[1] ينظر، حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص62.

[2] محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، ص100.

[3] عبد الحميد السّيد، المغني في علم الصّرف،ص70.

1/3/3/الجامد:

الاسم الجامد هو ما لم يُؤْخَذْ من غيره ويدلّ على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة.[1] أي أنّ الاسم الجامد ينقسم إلى قسمين هما: اسم ذات، واسم معنى؛ فاسم الذات هو ما لَهُ صورة وحيِّز. نحو قولنا: ورقة، وقلم، رجل، شجرة. وأمّا اسم المعنى فهو ما كان من مُدْرَكَات العقل، وليس له جسم أو حيّز، نحو قولنا: الجلوس، الكِبَرُ، الغبَاءُ؛ فلا توجد صورة لصفة الغباء أو الكبر في الواقع، وإنّما تدرك بالعقل.[2]

2/3/3/المشتق:

الاسم المشتق هو ما أُخِذَ من غيره، ودلّ على ذات وحدث مرتبط بتلك الذات مع ملاحظة صفة.[3] نحو قولنا: عالم، ظريف؛ فلفظة (عَالِم) اسم مشتق من الفعل(عَلِمَ)، دالٌّ على وصف من قام بالفعل، وأمّا قولنا(ظريف) فهي صفة دالة على معنى قائم بالموصوف.

ومن أسماء الأجناس المعنويّة المصدريَّة يكون الاشتقاق، نحو قولنا: فَهِمَ مِنَ الفَهْم ونصَر من النَّصرِ. وندَر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، نحو قولنا: أَوْرَقَتِ الأشجار من الورق، وأسْبَعَت من السَّبُع، وفَلْفَلْتُ الطعام من الفلفل، أي جعلت الفُلفُل في الطعام.[4]

والاشتقاق هو: أخد كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللّفظ.[5] نحو قولنا: عَلِمَ من العلم وجَبذَ من الجذب...إلخ.

---

[1] حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف ، ص63.

[2] ينظر، محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية ، ص48.

[3] حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص63.

[4] ينظر، أحمد بن محمّد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، علّق عليه: محمّد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، د ت، ص111.

[5] المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

؛ فالمشتقات الوصفية هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، اسم التّفضيل، صيغ المبالغة. وأمّا المشتقات غير الوصفية فهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.[1]

1)اسم الفاعل: هو الصّفة التي تُؤخَذُ من الفعل المعلوم لتدلّ على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت.[2] نحو قولنا: كاتب، مجتهد، قارئ، ضارب، مخترع،...إلخ.

أي أنّ اسم الفاعل هو صفة مشتقة من الفعل المعلوم. نحو قولنا: حضَر←حاضِرٌ للدلالة على من قام بالفعل على وجه الحدوث؛ والمراد بالحدوث أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدّدًا بتَجدُّد الأزمنة.

أمّا "سيبويه" فلم يُفرِد لاسم الفاعل بابا خاصًا به، فلم يتحدث عنه كموضوع قائم بذاته، وإنّما تكلّم عليه من خلال حديثه عن الأفعال والمصادر، وكان يُطلق عليه دائمًا لفظ الاسم فيقول: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ، يَفْعُلُ، وفَعَلَ، يَفْعِلُ، وفَعِلَ، يَفْعَلُ، ويكون المصدَرُ فَعْلاً والاسم فَاعِلاً».[3]

2)اسم المفعول: هو وَصْفٌ يُؤْخَذُ من الفعل المضارع المتعدّي المبني للمجهول، وهو يدلُّ على وصف من يقع عليه فعل الفاعل.[4]

فاسم المفعول إذًا هو اسم وصفة مشتقة من الفعل المبني للمجهول، شرط أن يكون هذا الفعل مضارعا متعدّيا، نحو قولنا: دَحْرَجَ ← يُدَحْرِجُ ← مُدَحْرَجٌ؛ فالذي يظهر هنا أنّ هذا التّعريف ينطبق على اسم المفعول من غير الثّلاثي الذي يكون على وزن المضارع مع

---

[1] ينظر، محمّد حماسة عبد اللطيف وآخرون، النّحو الأساسي، ص83.

[2] عزيز خليل محمود، المفصل في النّحو والصّرف، دار نوميديا للنشر والتوزيع، د ت، ج4،ص148.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4،ص5.

[4] عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، 1980م، ص116.

إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ ولكن هذا لا يَنطبِقُ على اسم المفعول من الثّلاثي نحو قولنا: كُتِبَ فهو مَكْتُوبٌ ودُرِسَ فهو مَدْرُوسٌ،...إلخ.

3)الصّفة المشبهة: هي صفة تُؤْخذُ من الفعل اللاّزم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثُّبوت لا على وجه الحدوث.[1] مثل قولنا: حَسنٌ، كَرِيمٌ، صَعْبٌ، أسْوَدٌ،...إلخ.

وهذا يعني أنّ الصّفة المشبهة هي اسم مشتق من الفعل شرط أن يكون هذا الفعل لازمًا للدلالة على معنى اسم الفاعل، ولا زمان لها لأنَّها تدلُّ على صفات ثابتة. وقد سُمّي هذا النّوع من المشتقات بالصّفة المشبهة، لأنّها تشبه الفاعل في دلالتها على معنى قائم بالموصوف، غير أنّ الفرق بينها وبين اسم الفاعل أنّه يدلُّ على من قام بالفعل على وجه الحدوث والتّغيير والتّجدد، وهي تدلُّ على من قام بالفعل على وجه الثبوت في الحال أو الدوام. ولا يعني الثبوت بالضرورة الاستمرار فكلمة (فَرِحٌ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[2]، و(غضبان) نحو قوله عز وجل:﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًا﴾[3]؛ فكلّ منها وصف ثابت في موصوفها، ولكنّه ليس من الضرورة أن يستمر هذا الثبوت، بل قد يكون ثبوتًا في الحال، أو ثبوتًا على الدوام.

4)اسم التّفضيل: هو اسم مشتق على وزن (أَفْعَلْ) مؤنثه (فَعْلَى) للدلالة على أنّ هناك شيئين أو أكثر اشتركَا في صفة معينة، وزاد بها الأَحَدُ على الآخر في هذه الصّفة.[4]

فإذا قلنا: محمد أَكْرَمُ من حسن، وخالد أَنْبَهُ من زيد؛ فقد اشتركَا في صفة النّباهة والذكاء ولكن خالد زاد على زيد فيها.

---

[1] عزيز خليل محمود، المفصل في النّحو والصّرف، ج4، ص171.

[2] هود / 10.

[3] الأعراف/150

[4] هادي نهر، النّحو التطبيقي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2008 م، ج2، ص245.

5)صيغ المبالغة: هي ألفاظ يُقصَد بها التّكثير، ويُطْلَقُ على الأبنية التي تفيد التَّنصِيصَ على التّكثير في حدث اسم الفاعل كمًا أو كيفًا، أي أنَّها محولة عن اسم الفاعل لجعله مفيدا للزيادة في معناه بعد أن يكون محتملاً لها وللقلة.[1] نحو قولنا: غَفَّارٌ، عَلاَّمُ،...إلخ.

وتشتق صيغ المبالغة من الأفعال الثّلاثية نحو قولنا: غفّار من غفر، وعلاّم من علم، للدّلالة على معنى اسم الفاعل مع إفادة تأكيد المعنى، والتّكثير والمبالغة فيه، ولذا سميت صيغ المبالغة.

6)اسم الزمان: هو اسم مشتق للدلالة على زمان وقوع الفعل.[2] مثل قولنا: مَغْرِب، مَشْرِق؛ أي زمان غروب الشّمس، وزمان شروقها. ونقول أيضًا مولد النبيّ صلى الله عليه وسلم شهر ربيع الأوّل، أي زمن ولادته.

7)اسم المكان: هو اسم مشتق للدلالة على مكان وقوع الفعل.[3] مثل قولنا: الشَّجرَةُ مَلْعَبُ الرِّيحِ ومُلْتَقَى الطَّيرِ، فـَ(مَلْعَب ومُلتَقَى) مكان تلعب فيه الرّيح والطّير. ونقول أيضًا: مُصلَّى المدرسة نظيف مُسْتكمَلُ الأثاث، أي مكان الصّلاة،...إلخ.

8) اسم الآلة: هو اسم مصوغ من الثّلاثي لما وقع الفعل بواسطته.[4] أو هو الاسم المبني للدلالة على الواسطة التي عُولِجَ بها الفعل.[5] مثل قولنا: مِحرَاث، مِنشَار، مِبْرَد، فالمحراث آلة تستخدم للحراثة، وهي مشتقة من الفعل(حَرَثَ). والمنشار آلة لنشر الخشب. وقد اشتقت من الفعل (نَشَرَ)...إلخ.

---

[1] أنطوان الدحداح، معجم الإعراب في النّحو العربيّ، راجعه: جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ص36.

[2] محمود مطرجي، في الصّرف و تطبيقاته، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط1، 2000م،ص177.

[3] بوعلام بن حمودة، مفاتيح اللّغة العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 1993م، ص23.

[4] أحمد مصطفى المراغي بك، هداية الطالب، قسم الصّرف، د ط، د ت، ص105.

[5] محمود عكاشة، البناء الصّرفي في الخطاب المعاصر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة, مصر، د ط، 2009م، ص91.

1/4/3/المذكر:

الاسم المذكر هو ما دلَّ على اسم ذكر، سواء أكان هذا الذكر إنسانًا، نحو قولنا : محمد، زيد، أو كان حيوانًا، نحو قولنا: ثور، قط، أو نباتًا، نحو قولنا: سلق، صنوبر، أو جمادًا نحو قولنا: كتاب، حجر،...إلخ.

وعرَّفه "ابن الحاجب" بقوله: «المُذكَّر خِلاف المؤنث، وهو ما خلا من علامة التَّأنيث لفظًا أو تقديرًا».[1]

2/4/3/المؤنث:

الاسم المؤنث هو ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا.[2] مثل قولنا: فاطمة، زينب سعاد... أي أنّ الاسم المؤنث هو ما دلَّ على الإناث. ويحتاج إلى علامة، سواء كانت لفظية ظاهرة، نحو قولنا: "فاطمة"، أو مقدرة، نحو قولنا: "سعاد".

وينقسم المؤنث إلى نوعين اثنين: مجازي، وحقيقي، فالحقيقي هو ما دلَّ على ذات حرّ. مثل قولنا: فاطمة، هند، ضاربة، وعلاماته هي: تاء متحرّكة في الاسم نحو: صائِمةٌ، أو ألف مفردة مقصورة مثل قولنا: حُبْلَى، بُشْرَى، أو ألف غير مفردة قبلها ألف فَتَنْقَلِبُ همزة مثل: حمراء، عذراء. وأمَّا المؤنث المجازي فهو ما لا يدلُّ على ذات حرّ مثل قولنا: سَفينَة صَحِيفَةٌ، وشَمسٌ. ومن أبرز علاماته: عود الضمير عليها مؤنثًا، مثل قولنا: رَأيتُهَا مُشرقَة. أو تاء التّأنيث في الفعل نحو قولنا: أشْرقتِ الشَّمسُ. أو لحوق تاء عند التَّصْغيرِ مثل: أُذَيْنَة أو حذف التّاء من اسم العدد نحو: ثلاث آبار. أو الإشارة إليه بلفظ المؤنث مثل قولنا: هذه نارٌ.[3]

---

[1] رضي الدّين الإستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص321.

[2] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3] ينظر، حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص87.

اللَّفظي والمعنوي فهو ما كان علمًا لمؤنث وفيه علامة تأنيث مثل قولنا: فاطمة سلمى، عاشوراء.[1]

5/3/ من حيث كونُه منقوصًا أو مقصورًا أو ممدودًا أو صحيحًا: قسَّم الصَّرفيون الاسم-كذلك- إلى أربعة أقسام هي:

1/5/3/الاسم الصّحيح: وهو الاسم المُعرَب الذي ليس آخره حرف علّة ولا همزة بعد ألف زائدة.[2]

أي أنّ الاسم الصّحيح هو الاسم الذي ينتهي بحرف صحيح، وتَظهرُ على آخره حركات الإعراب. مثل قولنا: هند، أرض، قلم، كتاب، ماء، تراب،...إلخ.

2/5/3/الاسم المنقوص: هو الاسم المُعرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها.[3] نحو قولنا: القاضِي، الداعِي، الهادِي، النادِي،...إلخ.

وهذا يعني أنّ المنقوص يقتصر على الاسم فقط، وليس منه فعل مثل: يرمي، رضي. ويكون معربًا، فَخرَّج به المَبني نحو: الذي. ويُشْتَرَط أن يكون آخره ياء لازمة؛ فَخرّجَ بها الاسم المقصور نحو: مصطفى، هدى. كما يُشتَرطُ أيضاً أن يكون قبل هذه الياء اللاّزمة كسرة نحو قولنا: القاضِي. وأما قولنا: ظَبْيّ، رَمْيّ، فهي ليست أسماء منقوصة لأنّ ما قبل الياء ساكن.

---

[1] ينظر، سليمان فياض، النّحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1995م، ص18.

[2] محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفية، ص122.

[3] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص142.

غير مبنيّ نحو قولنا: إذَا، كما يكون آخره ألف لازمة سواء كُتِبَتْ ألفًا، أو رُسِمَتْ ياءً مفتوحٌ ما قبلها. مثل: مستشفَى، عصَا، أعلَى،...إلخ.

4/5/3/الاسم الممدود: الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلَها ألف زائدة.[2] مثل قولنا: سماء، بناء، قرّاء، سمراء، صحراء، علياء،...إلخ.

ويَخْتَصُ الاسم الممدود بالاسم فقط، فخرج الفعل نحو قولنا: جاء. ويُشتَرطُ فيه أن يكون معربًا، فخرج به المبني نحو: أولاء. كما يكون آخره همزة بعد ألف زائدة مثل قولنا: ابتداء، دعاء، حسناء؛ والدليل على زيادة الألف في هذه الأسماء الأفعال الأصُول لها، مثل: بدأ، دعا، حَسُنَ، أمّا قولنا: ماء، هواء فهي أسماء؛ ولكنّها ليست ممدودة لأنّ الألف التي قبل الهمزة أصلية فيها.

6/3/من حيث كونه مفردا أو مثنى أو جمع: ينقسم الاسم من حيث العدد إلى ثلاثة أقسام هي:

1/6/3/المفرد: الاسم المفرد هو ما دلَّ على واحدٍ، أو واحدةٍ، سواء أكان إنسانًا نحو: رجل، امرأة، أو حيوانًا نحو: جمل، نعامة، أو نباتًا نحو: وردة، أو جمادًا نحو: قلم، ورقة.

2/6/3/المثنى: وهو ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون على مفرده. مثل: رجلان وامرأتان، أو رجلين وامرأتين، ومُفرَدهمَا: رجل وامرأة. قال تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ﴾.[3]

---

[1] محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص99.

[2] عبده الرّاجحي، التطبيق الصّرفي، دار النهضة العربيّة، بيروت، د ت، ص105.

[3] الرحمن/ 19.

3/6/3/الجمع: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين. وله ثلاثة أقسام هي: جمع المذكر السّالم، وجمع المؤنث السّالم، وجمع التّكسير.

فجمع المذكر السّالم هو لفظ دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصّالحون، والزيدين، و الصّالحين.

وأمّا جمع المؤنّث السالم فهو ما دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده نحو قولنا: فاطمات، زينبات. وهذا الجَمعُ يَنْقَاسُ في جميع أعلام الإناث كزينب وهند، وفي كلِّ ما خُتِمَ بالتَّاء مطلقًا. كفاطمة، ويستثنى من ذلك امرأة لعدم ورودها. وفي كلّ ما لحقته ألف التّأنيث مطلقا، مقصورة أو ممدودة نحو: سلمى، صحراء، ويستثنى من ذلك "فعلاء" مؤنث أفعل، و"فعلى" مؤنث فعلان، فلا يُجمَعَان هذا الجمع. وفي كلّ خماسي لم يُسْمَع له جمع تكسير كَسُرَادِق، واصْطِبل. وما سوى ذلك فمقصور على السّماع نحو قولنا: سَمَوَات، سِجِلاّت، أُمّهَاتٌ. [1]

وأمّا جمع التّكسير فهو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين، بتغيير صُورَة مُفرَدِه لفظًا أو تقديرًا بالأمور التالية: بزيادة حروف مثل: صِنْو= صِنْوَانْ. أو بنقص حروف مثل: تُخمَة، تُخَم. أو بتَبدِيل شكل، نحو أَسَد، أُسْد، أو بتبديل شكل وزِيادَة، مثل: رَجُلٌ، رِجَالٌ. وبنقص وزيادة وتبديل مثل: غُلاَم، غِلْمَان. [2]

وينقسم هذا الجمع إلى قسمين: قلّة وكثرة؛ فأمّا جمع القلّة فهو ما وُضِعَ للعَدَد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة نحو: أنفس، أنجم، أطعمة. وأمّا جمع الكثرة فهو ما وُضِعَ للعدد الكثير، وهو ما تجاوز الثّلاثة إلى ما لا نهاية نحو قولنا: سُودٌ، غُرَفٌ، صُحُفٌ[3]،...إلخ.

ويمكننا تلخيص ما سبق وفق المخطط الآتي:

---

[1] ينظر، عثمان محمّد منصور، المقتطف في النّحو والصّرف، شركة الشهاب، الجزائر، د ط، د ت، ص21-22.

[2] ينظر، محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، ص51.

[3] ينظر، حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص98.

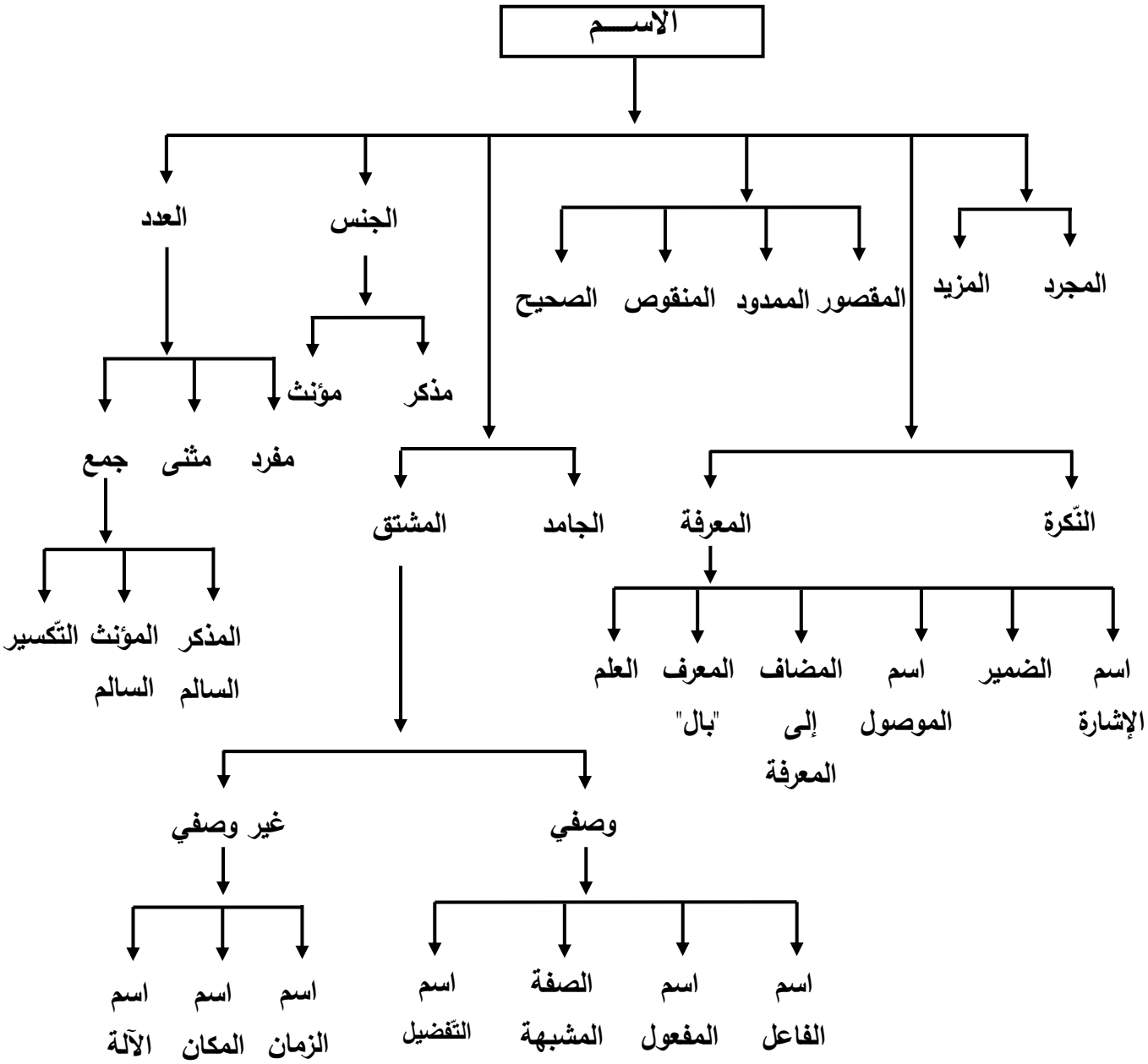
الاســـم
العدد
الجنس
الصحيح
المنقوص
المقصور الممدود
المزيد
المجرد
مؤنث
مذكر
جمع
مثنى
مفرد
المشتق
الجامد
المعرفة
النّكرة
التّكسير
المؤنث السالم
المذكر السالم
العلم
المعرف "بال"
المضاف إلى المعرفة
اسم الموصول
الضمير
اسم الإشارة
غير وصفي
وصفي
اسم الآلة
اسم المكان
اسم الزمان
اسم التّفضيل
الصفة المشبهة
اسم المفعول
اسم الفاعل

ثانيا: الفعل:

الفعل مصطلح قديم، وربما كان "أبو الأسود الدُّؤلي" هو الذي وضعه، فهو أوّل من وضع النّحو على ما ذُكِرَ عند "ابن سلاَّم" في الطّبقات، وهذا يعني أنّه اسْتُعْمِلَ عند تلاميذه، ومَنْ جاءَ بعدَهم. "كَالحَضْرميّ" (ت 117 هـ)، و"عيسى بن عمرو الثّقفي" (ت 149 هـ)، و"أبو عمرو بن العلاء" (ت 154 هـ)، و" الخليل" (ت 175 هـ)، و"يونس بن حبيب" (ت182 هـ). ودليل ذلك استعمال "سيبويه" لَهُ، ومن جَاءَ بعده من النّحويين. إذًا فالفعل يحتلّ مكانًا بالغ الأهمية في اللّغة العربيّة، إذ هو أحد أركان الجملة الرئيسية. ولهذا كان لابد من تعريفه.

1) تعريف الفعل:

لقد عرَّف القدماء من النُّحاة الفعل عدّة تعريفات تختلف باختلاف وُجهَات النَّظر عِندَهم. فالفعل عند "سيبويه": «أَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يَكُون ولم يَقَعْ، وما هو كَائِنٌ لم يَنْقَطِعْ».[1]

يُفْهَمُ من هذا الحدّ تركيز "سيبويه" في الفعل على ثلاثة أمور وهي: أنْ يكون على بناءٍ خاصٍ. ويُؤْخَذُ هذا من قوله: «وأمَّا الأفعال فأمْثِلَةٌ» وهي الأبنيّة الخاصة بالأفعال. وأنْ يكون مشتقًا من المصدر، لأنَّ الأحداث هي المصادر. وأنْ يَدُلَّ بِبِنْيَتِهِ على الزمان، سواء أكان ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً.

فالمُلاَحَظُ هنا أنّ التّعريف الذي قدَّمه "سيبويه" للفعل، يُمْكِنُ أن يَعكِسَ لنا العلاقة بين الفعل والزمن والحدث. حيث إنَّ الفعل هو ما يَدلُّ على معنى في نفسه مقترن بزمن، وإنَّما ينحصر الفعل من حيث ما دلَّ على معنى في نفسه في الأحداث فقط، وهي المصادر دون غيرها من أقسام الاسم، لذلك فإنَّ الفعل هو لفظ أو كلمة تدلُّ على حدث في زمن. نحو قولنا: (عَلِمَ) فهي تدلُّ على (عِلْمٍ) في زمن مضى، وأمّا قولنا: (يَفْهَمُ) فهي تدلُّ على (فَهْمٍ) في زمن حالي. أمّا قولنا: (انْتَبِهْ) فهي تدلُّ على (اِنْتِبَاهٍ) في زمن مُستقبلي.[2]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] ينظر، إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، دار النّشر للجامعات، مصر، 2007م، ج2، ص5.

وحدَّ بعض النُّحاة الفعل بحدُودٍ أخرى، يظهر في كثير منها التَّركيز على الجانب الوظيفي وهو دلالة الكلمة على الحدث والزمان. ومن ذلك قول "ابن السّرّاج": «الفعل ما دلَّ على معنى وزمان. وذلك الزمان إمَّا ماضٍ، وإمَّا حاضر، وإمَّا مستقبل».[1]

وإلى هذا توجه "الزّجاجي" (ت 337 هـ) فقال: «الفعل ما دلَّ على حَدثٍ وزَمانٍ ماض، أو مستقبل،...».[2] وهو ما يراه "الأنباري" حيث قال: «الفعل كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى تَحتَها مُقترَن بزمانٍ مُحَصَّل».[3]

وهذا يعني أنّ كلّ كلمة تدلُّ على معنى مقترن بزمن معينٍ فهي فعل. نحو قولنا: فَهِمَ الطَّالبُ فكلمة (فَهِمَ) تدلُّ بنفسها مباشرة من غير حاجة إلى كلمة أخرى على أمرين. أوَّلهما: معنى ندركه بالعقل، وهو"الفَهْم" ويُسمَّى: الحَدثْ (المصدر). وثانيهما: زمن حَصَل فيه ذلك المعنى (أي ذلك الحدث) وانتهى قبل النُّطقِ بتلك الكلمة، فهو زمن قد فات وانقضى. ولكن إذَا غيرنا صيغة تلك الكلمة فقلنا: (يَفْهَمُ)، فإنَّها تدلُّ على أمرين أيضًا، الحدث والزمن، ولكن الزمن هنا يدلُّ على الحال والاستقبال. وإذَا غيرنا الصِّيغة مرة أخرى فقلنا: (افْهَمْ) دلَّت على أمرين هما: المعنى (الحَدَثْ) وهو طلب الفَهْم، والزمن الذي يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده، لأنّ الشّيء الذي يَطْلُبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يَقعُ إلاَّ بعد الطلب. وانتهاء الكلام، أي لا يقع إلاَّ في المستقبل.

أمّا "ابن جني" فقد اعتمد في حدّ الفعل على الجانب الشّكلي فقال:«الفعل ما حسن فيه "قَدْ"، أو كان أمرًا».[4] أي أنَّ كلَّ لفظة أو كلمة تقبل دخول (قَدْ)، أو صوغ الأمر منها فهي فِعلٌ. نحو قولنا: قَدْ قَامَ، قَد يَقومُ، قُمْ، قَدْ قَعَدَ، وقَدْ يَقْعدُ، واقْعد،...إلخ.

2/ علامات الفعل:

للفعل علامات تُمَيِّزه عن غيره من أقسام الكلم العربيّ، فمتى قَبِلَت الكلمة علامةً منها أو أكثر كانت فعلاً. وهذه العلامات كما ورَدَت في قول "الزمخشري" (ت 538 هـ) هي:

---

[1] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج1، ص38.

[2] أبو القاسم الزّجاجي، الجمل، شرح: ابن أبي شنب، المكتبة العلمية، الجزائر، د ط، 1926م، ص17.

[3] الأنباري، أسرار العربية، ص11.

[4] ابن جني، اللّمع في العربيّة، ص15.

«صحة دخول "قَدْ" وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتَّصِل البَارِز من الضمائر، وتاء التَّأنيث السّاكنة. نحو قولك: قَدْ فَعَلَ، قَدْ يَفعَلُ، وسَيفْعلُ، وسَوفَ يَفعَلُ، ولم يَفعلْ، وفَعلْنَ، ويَفعَلنَ، وافْعَلِي وفَعلَت».[1]

أي أنَّ العلامات الدَّالة على الفعل هي: "قد" وحرفا الاستقبال (السِّين وسَوفَ)، والجوازم، ونونا التَّوكيد، و ياء المخاطبة، وتاء التَّأنيث السّاكنة.

2/1/**"قد"**: حرف تحقيق يَسْبِقُ الفعل، نحو قولنا: قد يحضرُ الأستاذ.

2/2/قبوله دخول حرفي الاستقبال: وهما"السّين"و"سوف" اللَّذان يدخُلاَنِ على الفعل المضارع، نحو قولنا: سأنجح في الامتحان، سوف أَحْصدُ الزرع.

3/2/الجوازم: هي الحروف الجازمة التي تدخل على الفعل المضارع. نحو قوله تعالى:﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.[2]

4/2/نون التّوكيد: وهي النّون التي تلحق الفعل ثقيلة كانت أو خفيفة. نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾[3].

5/2/ياء المخاطبة: هي الياء التي تلحق فعل الأمر، نحو قوله تعالى:﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ﴾.[4] والفعل المضارع. نحو قولنا: أنْتِ تَكْتُبِينَ. ولا تَلْحقُ الماضي.

6/2/تاء التّأنيث الساكنة: وهي التَّاء التي تلحق الفعل الماضي. نحو قولنا: صَامَتْ سُعادُ يوم الخميس. وقد تتحرك هذه التّاء بالكسر أو الفتح لعارضٍ، كالتّخلص من التقاء

---

[1] جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في اللّغة، تعليق ومراجعة: محمّد عز الدّين السعدي، دار الإحياء العلوم، بيروت، ط1، د ت، ص292.

[2] الإخلاص / 3.

[3] يوسف / 32.

[4] مريم / 26.

السَّاكنين، فالأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَت ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾.[1] والثّاني نحو قوله عزوجل: ﴿ثُم ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾.[2]

وهناك علامات أخرى للفعل لم يرِد ذِكْرُهَا في قول"الزمخشري" وهي: «تاء الفاعل والنّواصب».[3]

7/2/تاء الفاعل: وهي التّاء التي تلحق الفعل الماضي وتكون مضمومة للمُتَكَلِم، نحو قولنا: قُمْتُ بِواجِبي. والمفتوحة للمخاطب، نحو: أنتَ زُرْتَ المَريضَ. والمكسورة للمخاطبة، نحو: أنْتِ رَبَيْتِ أوْلاَدَكِ.

8/2/النّواصب: وهي الحروف النَّاصبة التي تدخل على الفعل المضارع. نحو قولنا: لن يتأخرَ المديرُ.

3/تقسيم الفعل:

الفعل هو أحد أقسام الكلم العربيّ. ولَهُ أهمية بالغة في اللّغة العربيّة، إذ هو أحد أركان الجملة الرئيسية وذلك لوقوعه مسندًا، ولا يُوصَفُ بل يكون صفة. ولا يُخْبَرُ عنه بل يُخْبَرُ بِهِ. وله ستة أقسام باعتبارات عدّة؛ من حيث الزمن، والصّحة والاعتلال والجمود والتصرّف، والتجرّد والزيادة, واللّزوم والتعدّي، وبناؤه للفاعل أو المفعول.

1/3/من حيث الزمن:

لمّا قسَّم النُّحاة القدامى الفعل كان ذلك على حساب الزمن، فهو يُعدُّ من مقومات الأفعال تُوجدُ بِوجُوده، وتَنْعدِم بعدَمِهِ. وعليه فإنّ الفعل في الجملة يَنْقسِم بحسب زمنه إلى فعل ماض، وفعل مضارع، وفعل أمر. كما جمعه السّيوطي في قوله: «والفعل ماضٍ إن

---

[1] يوسف / 51.

[2] فصلت / 11.

[3] السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج2، ص13.

ونه معظّمًا أو جَمعًا
أو تاء مخاطب مطلقًا أو غائبة أو غائبتين، أو ياء غائب مطلقًا، أو غائبات».[1]

ومن خلال هذا القول سنحاول التَّحدث عن كلِّ فِعْلٍ حَسبَ حُكْمِه النُّطقي، وذلك باختصار كما يلي:

1/1/3/الفعل الماضي:

الفعل الماضي هو ما دلَّ على وقوع فعل في زمن مضى قبل التَّكَلُّم. وعرَّفه "الزمخشري" فقال بأنّه:«الدالّ على اقتران حدث بزمانٍ قبل زمانكَ».[2]

أي أنّ كلّ ما يدلُّ على حالة كانت أو حدث وقع في زمان قبل الزمان الذي نحن فيه يسمَّى فعلاً ماضيًا. نحو قولنا: أكلَ الولدُ التفاحة، فكلمة (أكَلَ) تدلُّ بنفسها على أمرين. أوّلهما: معنى نُدْرِكُه بالعقل وهو الأكل (الحدث). وثانيهما الزمن الذي حصل فيه الحدث، وهو زمن مضى.

2/1/3/الفعل المضارع:

لقد اصطلح"سيبويه" على هذا النّوع من الأفعال مصطلح «الفعل الخبري» كما ورد في قوله: «وأمّا بناءُ ما لَمْ يَقعْ، فإنَّه قَولُك مخبرًا: يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ،..»[3]. ولكن هذا الاستعمال لم يكن ليَمنَع من ظهور مصطلح المضارع عند"سيبويه" نفسه. ومثال ذلك قوله:«هذا باب الأفعال المضارعة».[4]

---

[1] السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص30.

[2] الزمخشري، المفصل في اللّغة، ص108.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص5.

لاستقبال».[2]

وهذا يعني أنّ كلّ ما يدلّ على حدث جرى أثناء التّكَلُمِ، أي في الحال، أو بعد زمن التّكلم، أي في الاستقبال يسمَّى فعلاً مضارعًا. فمثال الاستقبال قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.[3] فكلمة(يُعطِي) تدلُّ على أمرين هما: المعنى(العَطَاء)، والزمن الذي سيحصل فيه العَطاء صالح للمستقبل. والشّيء الذي عَيَّنهُ للاستقبال هو(سَوفَ)، وأمَّا مثال الحال قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾.[4] فكلمة(يَحْزُنُ) تدلُّ على أمرين هما: المعنى(الحُزْن). والزمن، ولكن الزمن لم يمضِ وينتهِ، وإنَّما هو صالح للوقت الحاضر الذي يحصل فيه الحزن.

وللفعل المضارع علامات يُعْرَفُ بها وهي: «لَمْ، وافتِتَاحُه بحرف من حروفِ نَأَيْتُ».[5] وكذلك قبوله لأدوات النّصب والجزم، وجواز سبوقه بالسّين وسوف.

3/1/3/فعل الأمر: هو فعل يُطْلبُ به حدوث شيء بعد زمن التّكلم.[6] مثل قولنا: صَاحبِ الأَخْيَار يا عليّ. فهو فعل لم يحدث بعد.

أي أنّ كلّ ما يدلّ على شيء سيحدث في المستقبل يسمَّى فعل أمر. نحو قولنا: اكْتُبْ دَرسكَ يا خالد. فكلمة (اكْتُبْ) تتضمَّن المعنى(الكِتابَة)، والزمن، ولكن الزمن هنا مقصور على المستقبل فقط.

---

[1] يوسف الحمادي وآخرون، القواعد الأساسيّة في النّحو والصّرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1994م، ص20.

[2] مصطفى خليل كسوان وآخرون، الوجيز في اللّغة العربيّة، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010م، ص40.

[3] الضحى / 05.

[4] يوسف / 13.

[5] محمّد محي الدّين عبد الحميد، قطر النّدى وبلُّ الصّدى، ص32.

[6] سليمان فياض، النّحو العصري، ص41.

ولفعل الأمر علامات، وهي نحو قول "السّيوطي": «أنْ يُفْهَم الطلب، ويقبل نون التّوكيد فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النّون فهي اسم فعل، نحو: صَهْ...». [1]

وهذا يعني أنّ من علامات فعل الأمر دلالته على الطلب مباشرة من غير واسطة. نحو قولنا: عُدْ، ناضِل، وقبوله نون التّوكيد، نحو قولنا: حَارِبنَّ الأعداء. ولكن إذا دلّت الكلمة على الطلب ولم تقبل النّون فهي ليست فعل أمر، وإنّما اسم فعل أمر كقولنا:"صَهْ"؛ بمعنى أسكت، و"مَهْ"، بمعنى اكْفُف... وهي كلمات تدلُّ على معاني الأفعال، وليست من الأفعال. ومن علاماته أيضًا قبوله ياء المخاطبة. نحو قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرۡضِيَّةً﴾. [2]

2/3/من حيث الصّحة والاعتلال:

إنّ تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل يَرجِع إلى نوع الحروف التي يتكون منها الفعل. وقد قسَّم علماء اللُّغة الحروف إلى قسمين: حروف صحيحة، وهي كلّ الحروف ما عدَا حروف العلّة. وهذه الأخيرة هي: الألف والواو والياء.

1/2/3/ الفعل الصّحيح: هو ما خَلَتْ حُرُوفُه الأصلية من أحرُف العلّة. [3] مثل قولنا: أكل، كتب، زلزل،... أي أنّ الفعل الصّحيح هو ما كانت جميعُ حروفه صحيحة، أي خالية من حروف العلّة. وهو ثلاثة أنواع: سالم، ومضعف، ومهموز.

1/1/2/3/ الفعل الصّحيح السّالم: هو ما سَلمَتْ حرُوفه الأصلية من الهمزة والتَّضعيف. [4] مثل قولنا: نصرَ، شرِب، دخلَ،...

---

[1] السّيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ج1، ص30.

[2] الفجر/ 28 .

[3] مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصُّلح، بيروت، ط 2،1984م، ص274.

[4] المصدر نفسه، ص 274.

2/1/2/3/ الفعل الصّحيح المهموز: وهو ما كان أحد حُروفِه الأصلية همزة سواء كانت أوّله، أو وسطه أو آخره. مثل قولنا: أَمر، سأَل، قرأَ...

3/1/2/3/ الفعل الصّحيح المضعف: وهو ما وُجدَ فيه حرفان من جنس واحدٍ. مثل قولنا: مَدّ، وَسْوسَ.

وهو نوعان: مضعّف الثّلاثي وهو ما كان وسطه وآخره؛ أي عَينُه ولاَمُه من جنس واحد، مثل: جفَّ، شدَّ، هزَّ،... ومضعّف الرّباعي وهو ما كان ثانيه ورابعه (أي عَينُه ولاَمُه الثّانية)، وأوّله وثالثه(أي فَاؤُه ولاَمُه الأولى) من جنس واحد، مثل: زَلزَل، وَسْوَس، بَلْبَلَ، عَسْعَسَ[1]...

2/2/3/ الفعل المُعتلّ: وهو ما كان أحد حروفه الأصلية، أو حرفان منه، من حروف العلّة. وهي الألف والواو والياء مثل قولنا: وَعَد، قَالَ، سَعَى، وَعَى، هوى،...

والفعل المعتل أربعة أنواع هي: المثال، الأجوف، النّاقص، اللّفيف بنوعيه المقرون والمفروق. [2]

1/2/2/3/ الفعل المثال: هو ما كانت فَاؤُه حرف علّة، أي ما كان أوّل حروفه الأصلية حرف علّة، ولا يكون هذا الحرف إلاّ وَاوًا، أو يَاءً. مثل: وَعَدَ، يَئِسَ،...إلخ.

2/2/2/3/ الفعل الأجوف: وهو ما كانت عينه حرف علّة؛ أي ما كان ثاني حروفه الأصلية حرف علّة. ولا يكون هذا الحرف في الماضي، إلاّ ألفًا أصلُها واو، أو ياء. مثل: قال: أصلُها يَقولُ، وبَاع : يَبِيعُ.

3/2/2/3/الفعل النّاقص: وهو ما كانت لاَمُه حرف علّة؛ أي ما كان ثالثُ حروفه الأصلية حرف علّة. مثل قولنا: مَشَى، سَعَى، غَزا، دَعَا،...إلخ.

---

[1] ينظر، سليمان فياض، النّحو العصري، ص42.

[2] حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص20.

3/2/2/4/اللّفيف: وهو ما كان فيه حَرْفًا علّة. وينقسم إلى قسمين: اللّفيف المفروق وهو ما كانت فَاؤُه ولاَمُه حرفي علّة. أي بينهما حرف صحيح. مثل قولنا: وَفَى، وَشَى. وأمّا اللّفيف المقرون فهو ما كانت عَيْنُه ولاَمُه حرفي علّة نحو قولنا: رَوَى، عَوَى، كَوَى،...إلخ.

3/3/ من حيث التجرّد والزيادة: ينقسم الفعل بحسب التجرّد والزيادة إلى قسمين: مجرّد ومزيد.

3/3/1/ الفعل المجرّد: هو«ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علّة».[1] ويقول"ابن جني": «اعْلَم أنّه إنّما يُريدُ بقوله الأصل: الفاء والعين واللّام، والزّائد ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا. مثال ذلك قولك: ضَرَبَ، فالضّاء من ضرب فاء الفعل، والرّاء عيْنُه، والباء لامه. فصار مثال: ضَرَبَ: فَعَلَ؛ فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثّاني، واللاّم الأصل الثّالث، فإذا ثَبُتَ ذلك فكلّ ما زاد على الضّاد والرّاء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها، أو آخرها فهو زائد».[2]

والفعل المجرّد قسمان: مجرّد ثلاثي، ومجرّد رباعي، إذ يقول"ابن جني": «الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيها»[3]. ولقد اختلف الصّرفيون في تقسيم أبنية الفعل الثّلاثي المجرّد، يقول "أحمد الحملاوي": «الثّلاثي المجرّد فَلَهُ باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنّه دائمًا مفتوح الفاء، وعيْنُه إمّا أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة. نحو: نصَرَ وضَرَب وفتَح، ونحو: كَرُمَ، ونحو: فَرِحَ وحَسِبَ».[4] ومنهم من عدّها أربعة بإخراج بناءين لم يتفق حولَهُما، ومنهم من عدّها ستة، باعتبار عين الفعل الماضي وما يقابلها في المضارع. وإنّ الاختلاف حول هذه الأبنية هو كيفية النّطق بعَيْن المضارع. «لأنّ عين المضارع إمَّا مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة _وثلاثة في ثلاثة تسعة_ يُمْتَنَعُ كَسرُ العين في الماضي مع

---

[1] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص61.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني، شرح المنصف لكتاب التّصريف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ج1، ص11.

[3] المصدر نفسه ،ج1، ص18.

[4] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص61.

ٍ علُ فَشُبِّهَ به لعدم ورُودِ أمثلة كثيرة عليه، ويقول في شأن ذلك: «وقد بَنُوا "فَعِلَ" على "يَفْعِلُ" في أحرف، كما قالوا: "فَعُلَ- يَفْعُلُ" فلزموا الضّمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فَشُبِّهَ بِهِ، و ذلك حَسِبَ- يَحْسِبُ، و يَئِسَ- يَيْئِسُ، ونَعِمَ- يَنْعِمُ».[3] أمّا سبب إخراج "سيبويه" بناء "فَعَلَ- يَفْعَلُ" بفتح العين في الماضي و المضارع معًا، من دائرة أبنية الفعل المجرّد، كونه لا ينطبق على جميع الأفعال بل يَخْتَصُّ بنوع منها فقط، والتي تكون عَينُهَا أو لاَمُهَا حرفًا من حروف الحلق وهي ستة:" الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء"، فيقول: «وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء، أو العين، أو الغين، أو الخاء، لامًا أو عينًا، وذلك قولك: قَرَأَ- يَقْرَأُ، وبَدَأَ- يَبْدَأُ، هذا ما كانت هذه الحروف فيه لاَمَات، وأمّا ما كانت فيه عِينَات فهو كقولك: سَأَلَ- يَسْأَلُ، وثَأَر- يَثْأَرُ...». [4]

---

[1] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص61.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص38.

[3] المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه ، ج4، ص 101.

مجرّد، وبابيين فرعيين،

وهما:

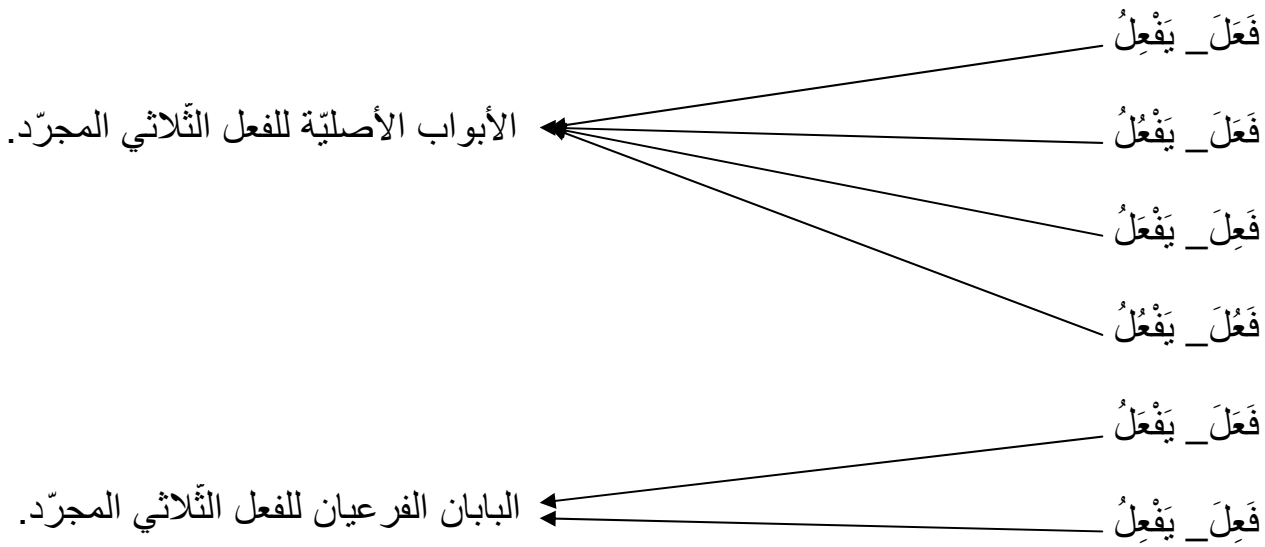

أمّا الفعل الرّباعي المجرّد: فهو ما كانت أحرفه الأصلية أربعة، وله بناء واحد حسب اتّفاق اللّغويين والصّرفيين وهو "فَعْلَلَ" في الماضي، و"يُفَعْلِلُ

«وللمجرّد منه بناء وَاحِدٌ "فَعْلَلَ" ويكون مُتعدِّيًا نحو: دَحْرَجَ الحَجر، سَهْرَفَ الصَّبِي، وغَيْرُ مُتَعدٍّ نحو: دَرْبَخَ وبَرْهَمَ...».[1] وعين الفعل المضارع تختلف عن عين الفعل الثّلاثي المجرّد التي تختص بثلاث حركات: الفتح أو الضّم أو الكسر دون السّكون، بينما عين الفعل الرّباعي المجرّد فتكون دائمًا ساكنة، وذلك تجنبًا لاجتماع أربعة أحرف متحركة، وهو أمر غير مرغوب فيه في لُغَتِنَا العربيّة.

وقد تُصَاغُ أفعالٌ تَبْدُو للوهلة الأولى أنّها أفعال رباعية مجرّدة، ولكنّها في حقيقة الأمر«أفعال نَحَتتْهَا العرب من مُرَكّبَات، فَتُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليهَا، كَبَسْمَلَ إذَا قال: بسم الله، وحَوْقَل إذا قال: لا حول ولا قوة إلاّ بالله، ودَمْعِز إذا قال: أدام الله عزك...».[2] فقد اسْتُعْمِلَتْ من باب الاختصار في الكلام في مواطن معيّنة.

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم اللّغة، ص130.

[2] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص72.

ما زِيْدَ فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصليّة. نحو قولنا: انْكَسرَ فالأصل فيه (كَسَرَ)، ولكن بزيادة الهمزة والنّون أصبح (انْكَسَر).

والفعل المزيد نوعان: إمَّا ثلاثيًا أو رباعيًا، وبالزِّيادة يصلُ إلى ستة أحرف، ولا يَزيدُ عنها كما هو معروف عن الفعل في لغتنا العربيّة، ويكون بِناؤُه كالتّالي:

1/2/3/3/ المزيد الثّلاثي: وفيه ثلاثة أقسام: [2]

أ) **مزيد الثلاثي بحرف واحد:** ويأتي على ثلاثة أبنيّة:

- ما زِيدَت الهمزة في أوّله: "أَفْعَلَ- يُفْعِلُ". نحو: "أَكْرَمَ- يُكْرِمُ"، "أَعْطَى- يُعْطِي".
- ما ضُعِّفَتْ فيه العَين: "فَعَّلَ- يُفَعِّلُ"، نحو: "فَرَّحَ- يُفَرِّحُ"، "زَكَّى- يُزَكِّي".
- ما زِيدَت الألف بعد فَائِه: "فَاعَلَ- يُفَاعِلُ". نحو: "قَاتَلَ- يُقَاتِلُ"، "آخَذَ- يُؤَاخِذُ".

ب) **مزيد الثّلاثي بحرفين:** ويأتي على خمسة أبنيّة:

- ما زِيدَت الهمزة والنّون في أوّله: "انْفَعَلَ- يَنْفَعِلُ". نحو: اِنْكَسَرَ- يَنْكَسِرُ، انْقَادَ- يَنْقَادُ.

- ما زِيدَت الهمزة في أوّله والتّاء بعد فَائِه: "اِفْتَعَلَ- يَفْتَعِلُ". نحو: اِجْتَمَعَ- يَجْتَمِعُ، اِشْتَغَلَ- يَشْتَغِلُ.

- ما زِيدَت الهمزة في أوّله مع تضعيف اللاّم: "اِفْعَلَّ- يَفْعَلُّ". نحو: اِحْمَرَّ- يَحْمَرُّ، اِصْفَرَّ- يَصْفَرُّ.

- ما زِيدَت التّاء في أوّله مع تضعيف العين: "تَفَعَّلَ- يَتَفَعَّلُ". نحو: "تَعَلَّمَ- يَتَعَلَّمُ"، "تَكَسَّرَ- يَتَكَسَّرُ".

- ما زِيدَت التّاء في أوّله والألف بعدَ فَائِه: "تَفَاعَلَ- يَتَفَاعَلُ". نحو: تَبَاعَدَ- يَتَبَاعَدُ، تَشَاوَرَ- يَتَشَاوَرُ.

ج) **مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف:** ويأتي على أربعة أبنية وهي:

---

[1] محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفية، ص100.

[2] ينظر، حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص38.

– ما زِيدَت الهمزة والسّين والتّاء في أوّله: "اِسْتَفْعَلَ– يَسْتَفْعِلُ". نحو: اِسْتَخْرَجَ– يَسْتَخْرِجُ.

– ما زِيدَت الهمزة في أوّله مع تضعيف العين وزيادة واو بين العَينَين: "اِفْعَوْعَلَ– يَفْعَوْعِلُ". نحو: اِعْشَوْشَبَ– يَعْشَوْشِبُ.

– ما زِيدَت الهمزة في أوّله والألف بعد عينه مع تضعيف لاَمِه: "اِفْعَالَّ– يَفْعَالُّ". نحو قولنا: اِحْمَارَّ– يَحْمَارُّ، اِبْهَارَّ القَمَرُ– يَبْهَارُّ.

– ما زيدت الهمزة في أوّله والواو المضعفة بعد عينه: "اِفْعَوَّلَ– يَفْعَوِّلُ". نحو: اِجْلَوَّذَ– يَجْلَوِّذُ. [1]

– **2/2/3/3/ المزيد الرباعي:** وينقسم إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان وهو كما يلي: [2]

أ)المزيد بحرف واحد: وله بناء واحد وهو: ما زِيدَت التّاء في أوّله: "تَفَعْلَلَ– يَتَفَعْلَلُ" سواء أكان مُضَعَّفًا نحو: "زَلْزَلَ– يَتَزَلْزَلُ"، أو غير مضعّف نحو: "دَحْرَجَ– يَتَدَحْرَجُ".

ب)المزيد بحرفين: ويأتي على بناءين:

– ما زِيدَت، الهمزة في أوّله والنّون بعد عَيْنِه: "اِفْعَنْلَلَ– يَفْعَنْلِلُ". نحو قولنا: اِحْرَنْجَمَ– يَحْرَنْجِمُ.

– ما زِيدَت الهمزة في أوّله مع تضعيف اللاّم الثّانية : "اِفْعَلَلَّ– يَفْعَلِلُّ"، نحو قولنا: اِقْشَعَرَّ– يَقْشَعِرُّ.

3/4/من حيث الجُمودُ والتَّصرّفُ: ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرّف:

3/4/1/الفعل الجامد: هو «الفعل الذي لا يقبل التّحول من صورة إلى صورة بل يَلْزَمُ صورة واحدة ».[3] أو «هو ما تجرّد عن الزمان فلَزِم صورة واحدة ».[4] مثل قولنا: بِئْسَ، عَسَى...

---

[1] ينظر، حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، ص38.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللّطيف وآخرون ، النّحو الأساسي ، ص159 ، 160 .

[3] عزيز خليل محمود، المفصل في النّحو و الصّرف، ص67.

[4] عبد الحميد السيد، المغني في علم الصّرف، ص121.

وهذا يعني أنّ الفعل الجامد هو الذي لا يتعلق بالزمان، ويلزم صورة واحدة، ولا تأتي منه صورة أخرى. ومنه ما يَلزَم صورة الماضي نحو قولنا: لَيْسَ، نِعْمَ، ومنه ما يلزم صورة المضارع نحو قولنا: يَنْبَغِي، ومنه ما يلزم صورة الأمر، نحو قولنا: هَبْ، هَلُّمَ.

1/1/4/3/ما يلزم صورة الماضي: وهذا النّوع أكثر الأنواع وُرُودًا، وممّا جاء منه: أفعال المدح والذم: نِعْمَ، وحَبَذَا، وبِئْسَ، وسَاءَ، والأفعال النّاسخة : لَيْسَ(من أخوات كان)، كَرُبَ(من أفعال المقاربة)، عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ(من أفعال الرّجاء)، أَنْشَأَ، وطَفِقَ وجَعَلَ، وعَلقَ، وأَخذَ(من أفعال الشروع). ومنه ما يُسْتَعْمَلُ لإنشاء التّعجب ويكون جزءًا من: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، نحو: مَا أَكْرَمَهُ، وأَكْرِمْ بِه. ومن أفعال الاستثناء: عَدَا، وخَلا، وحاشَا. ومن ذلك الفعل أيضًا "قَلَّ" التي تفيد النّفي المَحض، والاسم بعدها فاعل، مثل قولنا: قَلَّ رَجُلٌ يَمْسَحُ دُموعَ اليَتامَى. ويَكْثُرُ اقْتِرَانُ(قَلَّ) بِـ "مَا" الكَافَةِ نحو قولنا: قَلَّمَا يَسْعَدُ الجَبَانُ، ونظيره: شَذَّ، طَالَ، قَصُرَ، كَثُرَ. [1]

2/1/4/3/ما يَلزَمُ صورة المضارع: لم يجيء ممّا يَجمَدُ على صورة المضارع إلاّ فعلان هما: يَهِيْطُ بِمعنىَ: يَصِيحُ صِيَاحًا شَدِيدًا، ولم تتكلم العرب: ويُهَاطُ، ولاَهِطْ، ويَسْوَى بمعنى: يُسَاوِي ولم يأت منه ماض ولا أمر. [2]

3/1/4/3/ما يلزم صورة الأمر: وما جاء منه: هات بمعنى أَعْط، ولم يسمع منه الماضي ولا المضارع . وتعال: بمعنى أقبل، ويُقَالُ: تعال يا هذا، وتعالي يا هذه. أمّا هبّ وهلم فبمعنى أقبِلْ. [3]

2/4/3/الفعل المتصرّف:

الفعل المتصرف هو الفعل الذي يدلّ على حدث مقترن بزمان، ويقبل التّحول من صورة إلى أخرى لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة. [1]

---

[1] ينظر، فخر الدّين قباوة ، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1988م، ص250.

[2] ينظر، عبد الحميد السيد، المغني في علم الصّرف، ص123.

[3] ينظر، صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، دار عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة،1996م، ص114.

أي أنّ الفعل الذي لا يلزم صورة واحدة، أي زمنا واحدا فيأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر يسمىّ: فعلا متصرفا، مثل قولنا: نصر، ينصر، انصر...

وينقسم الفعل المتصرّف إلى قسمين: تام التّصرف، وناقص التّصرف.

1/2/4/3/الفعل التّام التَّصرّف:

الفعل التّام التّصرف هو الذي تأتي منه الأزمنة كلّها (الماضي، والمضارع، والأمر). وهو أكثر أفعال اللّغة العربيّة. مثل قولنا: كتب، يكتب، اكتب، علم، يعلم، اعلم،...إلخ.

2/2/4/3/الفعل النّاقص التّصرّف:

الفعل النّاقص التّصرّف هو الفعل الذي لا يصاغ منه أحد الأفعال الثلاثة، أي يصاغ منه الماضي والمضارع فقط. ويشمل أفعال كان وأخواتها، وأفعال الاستمرار: زال، برح، فتئ، انفك. فمضارعها: يزال، يبرح، ينفك، يفتأ. كما يشمل أيضًا فعلا المقاربة: كاد، أوشك، فمضارعهما: يكاد، يوشك، وفعلا الشروع: طفق، وجعل، فمضارعهما: يطفق، ويجعل.

5/3/من حيث التَّعديّ واللزومُ: ينقسم الفعل باعتبار عمله إلى قسمين: لازم ومتعد.

1/5/3/الفعل اللازم: «هو الفعل الذي يقتصر وقوعه على فاعله. ويتم معناه بذكر فاعله».[2] نحو قولنا: مرض الطفلُ، أو هو:«ما لا يصل إلى مفعوله إلاَّ بحرف جرّ، نحو: مررت بزيدٍ، أو لا مفعول له، نحو: قام زيد. ويسمى ما لا يصل إلى مفعول له لازما وقاصرا وغير متعدٍ، ويسمى متعديا بحرف جرٍ».[3]

فاللازم إذا هو وصف للفعل الذي لا يتجاوز فاعله إلى مفعول به، حيث يتم معناه دون حاجة إليه. وسمي بذلك لأنه يلزم فاعله ولا يتعداه، ويسمى كذلك فعلا قاصرا؛ لاقتصاره على الفاعل. كما يسمى أيضًا فعلاً متعديا بحرف جرّ، أي أنّه لا يمكن الوصول إلى المفعول به إلاَّ بواسطة حرف الجرّ.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص64.

[2] بوعلام بن حمودة، مكشاف الأفعال، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001م، ص200.

[3] ابن عقيل، شرح الفية ابن مالك،ج1، ص270.

على معنى من المعاني التالية: السّجيّة، أي الطبيعة، وهي الصّفة الملازمة لصاحبها، نحو: جَبُنَ، شَجُعَ. والعَرَضُ: وهو الصّفة غير الملازمة لصاحبها. مثل: مَرِضَ، نَشطَ، كما يدلّ أيضًا على النّظافة أو الدنس، نحو قولنا: طهر، نظف، دنس.

ويدلّ أيضا على غريزة وما يشابهُهَا. نحو: كرم، أو هيئة نحو: قصر، وطال، أو لون نحو: زرق، حمر. أو يدلّ على خُلُوٍّ أو امتلاء، نحو: فرغ، روي، أو الحلية أو العيب، نحو: دَعِج، سمن، أو كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعول واحد، نحو: مَدَدْتُ الحديد فامتدَّ. [1]

أمّا بالنسبة للصّيغة فقد حدَّد اللّغويون مجيء اللاّزم على بعض الأبنية لا تكون إلاّ أفعالا لازمة وهي كما يلي: "فَعُلَ" نحو: حَسُنَ: ُ، "انْفعَل" نحو: انْكَسر، "افْعلَّ" مثل: ازْوَرَّ، "افْعَلَلَّ" مثل: اقشَعرّ، "افعَنْلل" مثل: احرَنْجمَ، "تفَعْلَلَ" مثل: تدَحرَج. [2]

ويمكن أن يتعدى الفعل اللازم بعدة وسائل نذكر منها: الهمزة، وتسمى همزة التّعدية، مثل: أكْرَمَ زَيدٌ مُحمدًا، والتّضعيف– تضعيف العين– نحو قولنا: نَوَّمْتُ الصبيَّ، أو زيادة ألف المفاعلة. نحو: جالسَ المعلمُ النُّجَبَاءَ، أو بزيادة حرف الجرّ، مثل: ذهبت بعلي أو بزيادة الهمزة والسّين والتّاء، مثل: استخرج زيد المال، أو بواسطة التَّضمِين النّحوي؛ وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، نحو: رَحبَتكُم الطَّاعة.

فقد ضمن(رَحبَتكُم) معنى(وَسِعَتْكُم) فعدّى تعديته، أو يتعدى بحذف حرف الجرّ توسعا، ويطرد حذفه مع أنّ وأنْ نحو قوله تعالى:﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.[3]

---

[1] ينظر، جرجي شاهين عطية، سلم اللسان في الصّرف والنحو والبيان، دار ريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ط4، دت، ص20.

[2] ينظر، إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص110–111.

[3] آل عمران / 18.

2/5/3/ الفعل المتعديّ:

إذا كان الفعل اللازم يقتصر وقوعه على فاعله، فإن المتعدي لا يتم معناه إلاَّ بذكر مفعوله، إذًا فالمتعدي هو: «ما يجاوز بنفسه الفاعل إلى المفعول به، نحو: حفظَ محمد الدرس.»[2] أي ما يصل إلى مفعول بدون واسطة حرف جرّ، ويسمّى كذلك واقعا؛ لوقوعه على المفعول به، كما يسمى مجاوزًا لمُجاوَزَتِه الفاعل إلى المفعول به.

وللفعل المتعدي علامتان يُعرَفُ بهما وهما: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر نحو: زَيدٌ ضربهُ عمرو، وهي هاء المفعول به نحو: الدّرس كتَبْته؛ فالهاء ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهي تعود على الاسم الذي ابتدأت به الجملة، وليس عائدًا على مصدر الفعل. وقد أشار إلى ذلك "ابن مالك" في قوله:

عَلاَمَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ "ها" غَيْرُ مَصْدَرٍ بِهِ، نحْوَ عَمِلَ[3]

وأنْ يُصَاغ منه اسم مفعول تامٍ، غير مقترن بحرف جرٍّ أو ظرف نحو: نصَرَ الله الجَيْشَ، فَالجَيْشُ مَنْصُورٌ. [4]

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام هي: فعل متعدٍ لمفعول واحد، وفعل متعد لمفعولين ، وفعل متعد لثلاثة مفاعيل. فالأوّل له صورتان: الأولى يتعدى فيها الفعل إلى مفعوله مباشرة. نحو قولنا: كتبَ خالدُ الدَّرسَ. والثّانية: يتعدى فيها الفعل إلى مفعوله بوساطة حرف جرّ، مثل: ذهب علي إلى المدرسة.

وأما الأفعال المتعدية لمفعولين قسمان: أفعال تدخل على مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا. وهي: كسا، ألبس، أعطى، منح، منع، سأل، كقولنا: كَسَا الرّبيع الشّجرة خضرة. وأمّا

---

[1] ينظر، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص88.

[2] ينظر، أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف ، ص87.

[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص270.

[4] ينظر، محمد حماسة عبد اللّطيف وآخرون، النّحو الأساسي، ص178–179.

الأفعال التي تدخل على مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر فهي ثلاثة أقسام: أفعال تفيد الرجحان وهي: ظن، خال، حسب، زعم، جعل، كقولنا: ظننتُ القطارَ مسرعًا. وأمّا الأفعال التي تفيد اليقين فهي: رأى(بمعنى علم)، علم، وجد، ألفى. كقولنا: وجدت الطريق وعرًا. وأمّا أفعال التّحويل فهي: صبر، رد، اتخذ، حوّل، جعل، نحو قولنا: جعلتُ الكتابَ صديقًا. [1]

وأمَّا الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهي: رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النَّقل صارا: أرى وأعلم، نحو قولنا: أعلمته الخبر صحيحا، ومثلهما نبأ أو أخبر، وحدَّث، وأنبأ، وخبَّر. كقولنا: أخبرت الطالبَ الامتحان قريبًا. [2]

ويمكن للفعل المتعدي أن يصبح لازمًا وذلك بعدة وسائل من بينها: تحويله إلى فعل –بضم العين– لقصد التَّعجب والمبالغة، نحو قولنا: فهم التِّلميذ. أو بتضمينه معنى الفعل اللازم، نحو: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه. أي اسْتَجَابَ. أو بتأخيره عن مفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾.[3] أو بنقلِه إلى المطاوعة نحو: انقطع الحبل. أو بحذف أحرف التعدية منه، وهي الهمزة في أوّله، نحو: أَجْلَسْتهُ فَجلَسَ. أو تضعيف العين نحو قولنا: لَطَّفْتهُ فَلَطفَ، أو الألف بعد الفاء نحو: ضَاحَكْتُهُ فَضَحكَ، أو الهمزة والسّين والتّاء في أوّله نحو قولنا: اسْتَخْرجْتهُ فخَرجَ، فيَنتقلُ إلى المطاوعة. [4]

6/3/من حيث بناؤه للفاعل أو المفعول: يقسّم الفعل تبعا لمعناه إلى قسمين: مبني للمعلوم، ومبني للمجهول.

1/6/3/الفعل المبني للمعلوم: هو الفعل الذي يحتفظ بحركاته الأصلية، ويصحبه فاعله اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا مستترًا.[5] إذًا فالمعلوم هو وصف للفاعل إذَا وُجِدَ في الكلام، ومن أجل ذلك يقال عن الفعل إنّه مبني للمعلوم؛ أي مبني للفاعل المعلوم المذكور لفظًا أو

---

[1] ينظر، سليمان فياض، النّحو العصري، ص45–46.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص47.

[3] يوسف / 43.

[4] ينظر، فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص248.

[5] مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب، ص275.

إضمارًا، نحو قولنا: كتبَ التلميذُ الدّرس.(الفاعل ظاهر هو التلميذ). وأمَّا قولنا: قرأَ الكِتابَ، فالفاعل هنا ضمير مستتر تقديره "هو".

أمَّا "سيبويه" فلم يبحث في هذا النّمط من الأفعال، وإنَّما تطرق إليه في أثناء عرضه لباب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله إلى مفعول فقال: «فأمَّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذَهبَ زَيدٌ، وجلسَ عَمْرو».[1]

2/6/3/الفعل المبني للمجهول: وهو الفعل الذي حُذِفَ فاعله، أي لم يذكر من قام به، وأقيم المفعول مقامه فأصبح المفعول به يَنُوبُ عنه نحو قولنا: كُتِبَ النَّصُ،(حذف الفاعل "التلميذ"، وخلفه النّص كنائب له). ويسمىّ أيضًا مفعول ما لم يسم فاعله وهو: «كلّ مفعول حذف فاعله وأقِيمَ هو مقامه».[2]

أمَّا "سيبويه" فلم يبحث في هذا النّمط من الأفعال، وإنَّما بحثه في أثناء عرضه لنائب الفاعل وقد أطلق عليه مصطلح: «المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا تعدى فعله إلى مفعول كقوله: ضُرِبَ زيد، ويُضْرَبُ عمرو».[3] وهذا هو نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول الذي يكون لازما. وفي موضع آخر سمّاه: «المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول».[4] وهذا هو نائب الفاعل الذي يكون فعله المبني للمجهول متعديًا.

وينقل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، بتغيير صورته كما يلي:

الفعل الماضي يُضَم أوَّله ويكسر ما قبل آخره، نحو قولنا: ضُرِبَ عادل. أمَّا الفعل المضارع فيضم أوّله ويفتح ما قبل آخره، نحو قولنا: يُقْرَأُ الكتاب.

ويمكننا تلخيص تقسيمات الفعل وفق المخطط الآتي، وهذا للتّوضيح والتَّسهيل أكثر:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

[2] علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمّد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت، ص189.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص41.

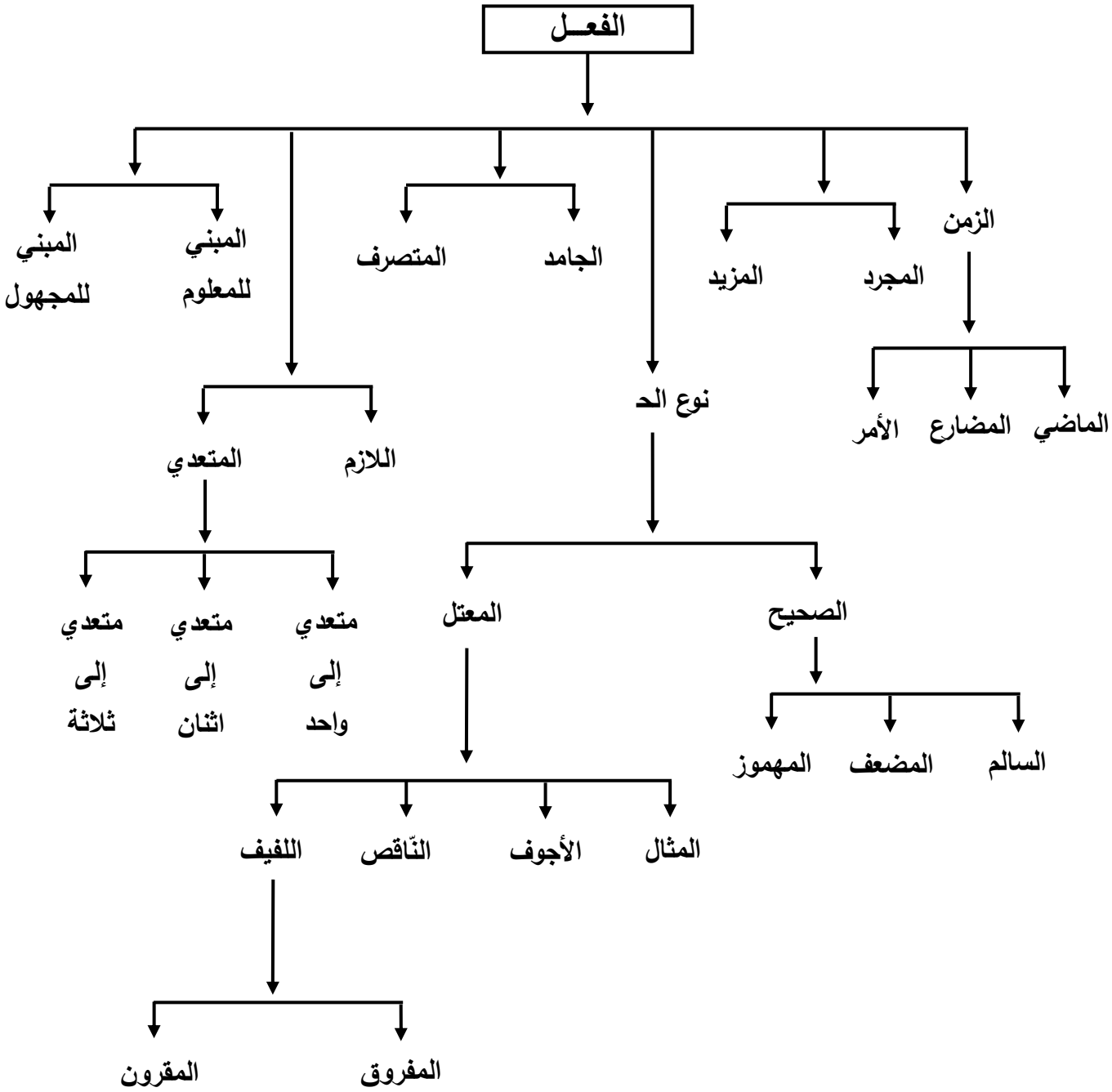
الفعــل
الزمن
المجرد
المزيد
الماضي
المضارع
الأمر
الجامد
المتصرف
المبني
للمعلوم
المبني
للمجهول
نوع الحد
الصحيح
السالم
المضعف
المهموز
المعتل
المثال
الأجوف
النّاقص
اللفيف
المفروق
المقرون
اللازم
المتعدي
متعدي
إلى
واحد
متعدي
إلى
اثنان
متعدي
إلى
ثلاثة

ثالثا: الحرف:

الحرف هو أحد أقسام الكلم العربيّ، وله أهمية كبيرة في اللّغة العربيّة، تتمثل في الرّبط بين أجزاء الجملة. ولهذا كان لابد من تحديده.

1) حدّه:

حدّه سيبويه"فقال: «أنّ الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها».[1] إذًا "فسيبويه" ركز على الجانب الوظيفي للحرف وهو عدم دلالته على المعنى الذي نجده في الاسم والفعل، ومثل له بعدة حروف من بينها: ثم، وسوف، وواو القسم،...

أمّا "ابن السَّرّاج" فحدّه بقوله: «ما لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يجوز أن يكون خبرا. نحو: من، وإلى،...».[2] مستندًا في تمييزه عن أقسام الكلم الأخرى إلى معناه الوظيفي في الجملة العربيّة، فلا يجوز أنْ نخبر عن الحرف كما نخبر عن الاسم، فلا نقول: إلى منطلق، كما نقول: الرَّجلُ منطلق. كما لا يجوز أيضًا أن يكون الحرف خبرًا كما يكون غيره، فلا نقول: عمرو إلى، ولا نريد عن. إذًا فقد انْتَفَت في الحرف صفة أُثْبِتَت لغيره من الأقسام وهي أنَّ الحرف لا يخبر به. وقد ذكر"ابن السرّاج" أيضًا صورة شكلية بارزة لما لا يصلح أن يسمى كلامًا تامًا في الجملة العربيّة حين نستخدم الحرف، وهي صورة تعكس الفرق في الاستعمال بين الحرف وبقية أقسام الكلم فقال: «والحرف لا يَأْتلِفُ منه مع الحرف كلام، لو قلت:"أَمِن"، تريد ألف الاستفهام، و"من" التي يجرّ بها لم يكن كلامًا، وكذلك لو قلت: ثم قد، تريد"ثم" التي للعطف و"قد"التي تدخل على الفعل لم يكن كلامًا، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام، لو قلت: "أيقوم"، ولم تجد ذكر أحد، ولم يَعْلَمْ المخاطب أنَّك تُشِيُر إلى إنسان،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] ابن السراج، الأصول في النّحو العربيّ، ج1، ص37.

والذي يبدو أنّ "الزمخشري" ْ َكَ معنى التّعليق الذي تؤديه الحروف، ووظيفة الرَّبط بين الأجزاء المختلفة من الجملة، ولذلك زاد على غيره في حدّ الحرف عبارة "ولم ينفك من اسم أو فعل".

كما حدّه "ابن يعيش" أيضًا بقوله: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره، مثلا لو قلت(اَلْ) مفردة لم يُفْهَم منه معنى، فإذا اقترن بما بعده من الاسم أفاد التّعريف في الاسم».[4]

إذًا يُفهَم مما سبق أنّ الحرف كلمة ليس لها معنى في نفسها بل في غيرها؛ أي أنّ الكلمة لا يفهم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها، وإنّما فَهْمُ معناها متوقف على ضَمِيمَةٍ من أحد قسيميه(الاسم والفعل) نحو قولنا: "من" فإنّ السَّامع لا يفهم منها شيئا، ولكن إذا قلنا: قرأت الكتاب من أوّله إلى الصَّفحة العاشرة. فقد أخبرت بابتداء فعل القراءة من الأوّل، وانتهائه في الصّفحة العاشرة، والذي أفاد ذلك الحرفان "من" و"إلى".

2) علامته:

---

[1] المصدر نفسه، ص40–41.

[2] الزجاجي، الجمل، ص17.

[3] الزمخشري، المفصل في النّحو، ص130.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص22.

للحرف علامة يتميَّز بها عن باقي أقسام الكلم العربي، وهي عدم قبوله علامة من علامات الاسم أو الفعل، وفي هذا الصّدد يقول السّيوطي: «الحرف لا علامة له وجودية، بَلْ علامته ألاّ يقبل شيئًا من خواص الاسم، ولا خواص الفعل».[1]

وهذا يعني أنّ الحرف امتاز عن أخويه (الاسم والفعل) بعلامة عدمية، وهو أنّه ما لا يصلح معه دليل الاسم، أي واحد من علاماته، ولا دليل الفعل، أي واحد من علاماته أيضًا. إذًا فَتَرْكُ العلامة له علامة.

3)أنواع الحروف:

للحروف أنواع كثيرة باعتبارات مختلفة، فقد تقسَّمُ باعتبار هيئتها حيث يكون بعضها مكونًا من حرف واحد مثل: الباء، والكاف، واللاّم الجارة، وبعضها مكونًا من حرفين، مثل: قَدْ، هَلْ، بَلْ، وبعضها مكونًا من ثلاثة أحرف مثل: ثمَّ، على، إلى،...الخ، وبعضها مكونًا من أربعة أحرف، مثل: كأنَّ، لعلَّ... وبعضها مكون من خمسة أحرف، مثل: لكنَّ.[2]

وقد قسِّمت باعتبار اختصاصها بنوع معيَّن من الكلمات، أو عدم اختصاصها، إذ إنَّ منها ما يختص بالاسم، أي ما يدخل على الأسماء وحدها، مثل: حروف الجرّ التي تجر الأسماء نحو: في، إلى، على،...كقولنا: خرجت من البيت إلى الكلية، وإنَّ وأخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر مثل: أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، كقولنا: إنَّ الشّمس مشرقة. ومنها ما يختص بالفعل، أي ما يدخل على الأفعال وحدها، مثل: حروف الجزم التي تجزم الفعل المضارع وهي: لم، لما، إن، لام الأمر، وحروف النَّصب التي تنصب الفعل المضارع مثل: أن، لن، كي، حتى، والحروف المختصة كلّها عاملة فيما بعدها. أي أنّ الأصل في كلّ حرف أنْ يختص بعمل فيما اختص به.[3] ومن الحروف ما هو غير مختص بأحدهما(الاسم والفعل)، بل يدخل عليهما، أي أنّه مشترك بينهما. ولا يعمل فيما بعده، مثل:"هَلْ" الاستفهامية فتدخل

---

[1] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص39.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللّطيف وآخرون، النّحو الأساسي، ص201.

[3] ينظر، محمد أسعد النّادري، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2،1997م، ص14 .

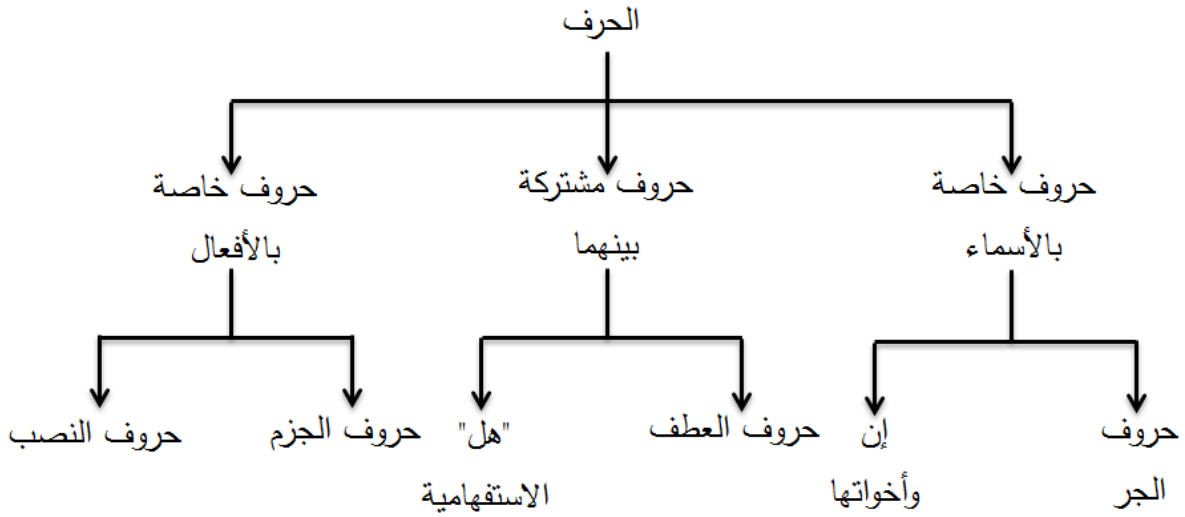

(1) الإنسان/ 1.

(2) ينظر، محمود حسني مغالسة، النّحو الشافي، ص19

نخلص من كلّ ما سبق إلى أنّه يكاد يجمع النّحاة القدماء على أن الكلم في العربيّة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وذلك بمراعاة عدَّة أُسُسٍ، فمنهم من راعى الأسس الشّكلية في التّقسيم، ومنهم من راعى الأسس الوظيفية (المعاني الوظيفية)، ومنهم من جمع بين هذه وتلك. غير أنّ "الأشموني" روى لنا أنَّ هناك من تنبأ بوجود قسم رابع هو: "اسم الفعل"، سمّاه "الخالفة"، وهو "الفراء"، فقد لاحظ حيرة النّحاة واضحة حين يتعرضون لما سموه بأسماء الأفعال، فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية. وأعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التّنوين. وأنّها لا تقبل علامات الفعل. ومنهم من اعتبرها أفعالاً حقيقية، ونسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين محتجين بأنّها إنّما كانت أفعالا لدلالتها على الحدث والزمن، ولرفعها الفاعل، ونصبها المفعول، ولتأديتها معاني الفعل من أمر ونهي. ومنهم من يقول إنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء. ومنهم من يقول بأنّها منزلة بين الأسماء والأفعال. ومنهم من يقول إنّها قسم رابع من أقسام الكلم العربيّ. إذًا "فالفراء" لاحظ أنَّ من كلمات اللّغة العربيّة ما لا يمكن أن يندرج تحت نوع محدّد من هذه الأنواع الثلاثة(الاسم، والفعل، والحرف)، وبذلك يكون قد كسر الطوق الذي فرضه النّحاة القدماء على تقسيم الكلم، وهذا ما يشير أو يدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في التّقسيم مرة أخرى، وهو ما نحن بصدده في الفصل الثَّاني من هذا البحث.

لقد مرّ بنَا في الفصل الأوّل من هذا البحث الأسس (المقاييس) التي اعتمدها النّحاة القدماء للتّفريق بين أقسام الكلم العربيّ، وكيف أنّ النّحاة القدماء لم يستطيعوا الخروج من فلك التّقسيم الثّلاثي، هذا الأخير كان سببًا لتوجيه جملة من الانتقادات من لدن بعض اللّغويين المحدثين – للنّحاة القدماء – الأمر الذي أدى ببعضهم إلى تقديم تقسيمات جديدة لأقسام الكلم وفق معايير حدودها لذلك.

وانطلاقًا من رأي الأستاذ "عبد الرحمن أيوب" الذي يرى أنّ النّحاة القدماء قد قَسَّمُوا الكلم باعتبار دلالته على الذات والحدث والعلاقة إلى ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل، وحرف. كما يوضحه المخطط الآتي :

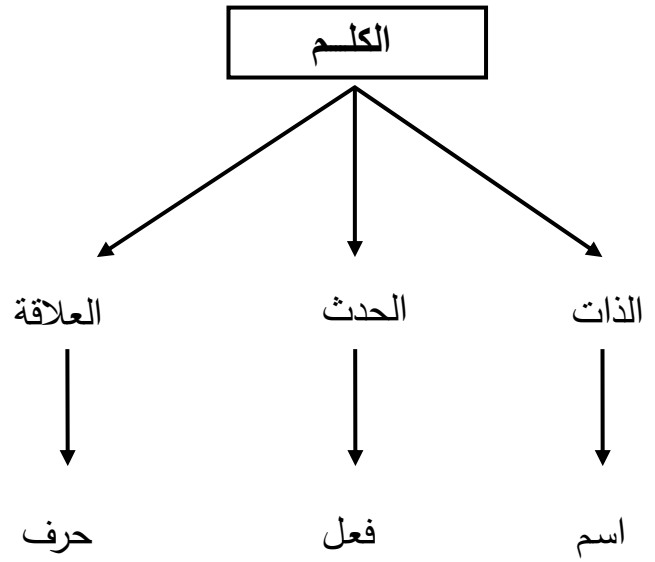

ثم ذكر الأستاذ "عبد الرحمن أيوب" أنّ النّحاة قد وقعوا في خطأ لأنّهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربيّة ذاتها، ليقسموها على أساس من هذه الخصائص.[1]

هذا يعني أنّ النّحاة حين اتخذوا هذه القسمة الثّلاثية (اسم ، وفعل ، وحرف) كانوا متأثرين بالفلسفة الإغريقية. فقد كانت مشكلة الوجود والعدم من أولى المشاكل التي تعرضَ لها فلاسفة الإغريق. وقد رأى "أفلاطون" أنّ الموجودات نوعان: ذوات وأحداث، وحاول أن

[1] ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص9.

وفي رأيه أنّ الاسم بجميع أنواعه (في اللّغة الإغريقية لا في اللّغة العربيّة) كلمة، وأنّ الفعل المضارع دون سواه من الأفعال كلمة، لأنّهما وحدهما يَدُلان على موجودات، أمّا الفعل الماضي والمستقبل فلا يدلّ أيُّهمَا على موجود.[1]

كما ذكر الأستاذ "عبد الرحمن أيوب" أنّه لو قارنا بين تقسيم النّحاة للكلمة وتقسيم "أفلاطون" لرأينا ما يأتي: [2]

– اتّخذ النّحاة الدلالة أساسًا لتقسيم الكلمة وتعريفها، وكذلك فعل "أفلاطون".

– تنطبق تعريفات النّحويين للاسم والفعل والحرف كلّ الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة "أفلاطون" .

– حصر النّحويون الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى، كالّنوع الذي يُطلقون عليه "اسم الفعل" مثل: صَهْ بمعنى اسْكُتْ، و"هَيْهَات" بِمَعْنَى بَعُدَ .

وفي هذا السّياق يذكر الأستاذ "أنيس فريحة" كيفية تأثر اللّغويين العرب القدامى بمبدأ العلية كما هو عند "أرسطو"، فإنّه مبدأ يشملُ العلّة والحكمة. فمثلاً يموت رجل فنسأل: بماذا مات ؟ فَيُقالُ بذات الرئة. وهذه هي علّة الموت، وأمّا إذا قُلنَا: لماذا مات؟ فإنّ هذا السؤال يقع في نطاق الحدس والتخمين والرأي الشخصي. كما وضّح الأستاذ "أنيس فريحة" أنّه لا يُوجَدُ في منهج دراسة اللّغة الحديث مجالٌ للحدس؛ لأنّ أصحابَ هذه المدرسة يقومون بتحليل اللّغة إلى عناصرهَا تمامًا كما يُحلِلُ الكِيمَاوي مادةً ما. كما يَضعُون الأحكام بشكل وصف وتقرير الواقع[3]، كما يُشير الأستاذ"محمود السعران" إلى أنّ تقسيم الكلمة ينبغي أن

---

[1] ينظر ,عبد الرحمن أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص 10.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 10–11.

[3] ينظر: أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص 114.

ويختلف أفراد العيّنة – من الباحثين اللّغويين المحدثين– بحسب أشخاصهم وذواتهم في المسرح العلميّ، وباختلاف موقعهم في الدّراسات الحديثة، ويظهر ذلك من خلال استعراضنا لأهم آرائهم النّحوية في مجال تقسيم الكلم العربيّ .

أولا : آراء الأستاذ "إبراهيم أنيس" :

لقد اهتمت طائفة من النّحاة بموضوع تقسيم الكلم العربيّ، من بينهم"إبراهيم أنيس" الذي يُعَدُّ أوّل لغوي من العرب المحدثين طَعَنَ بصِفة واضحةٍ مبحث أقسام الكلم، فهو يرى أنّ النّحاة حين قَسّمُوا الكلم إلى اسم وفعل وحرف قد شَابهُوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من أنّ أجزاء الكلام ثلاثة، ومعنى ذلك أنّهم أخْضَعُوا اللّغة إلى أحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها، ولقوانينَ لا تَمُتّ لها بأية صلة.[2]

ويظهر اضطرابُ النّحاة في تقسيم الكلام جليًا في وضع مفهوم محدّد للاسم، والفعل، والحرف. ويرى"إبراهيم أنيس" أنّ التّعاريف التي قدّمها النّحاة القدماء لأقسام الكلم الثلاثة فيها نوعٌ من التضارب بين الدّراسة المنطقية والدّراسة اللّغوية، فهي ليست جامعة ولا مانعة. فتعريفهم للاسم بأنّه مادلّ على معنى وليس الزمن جزءًا منه لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كاليوم، واللّيلة، ولا على المصادر.[3]

بعد أن قدم الأستاذ "إبراهيم أنيس" جملة من الانتقادات للنّحاة في تقسيم الكلام، وعَرضَ ما بَدَا لَهُ خللًا في تعاريفِ الاسم والفعل والحرف اقترح أُسُسًا جديدة لإقامة أقسام الكلم من شأنها أن تتلافى النّقائص التي شابت أعمال القدامى. فقد ذكر أنّه يجب أن تُؤْخذَ ثلاثة أسُسٍ في تحديد أجزاء الكلام وهي: « المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللّفظ في الكلام».[4]

---

[1] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربيّ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت، ص 38.

[2] ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص 279.

[3] ينظر المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4] ينظر، المرجع نفسه ، ص 281.

ويطرحُ وِفْقَ هذه الأسس تقسيمًا رباعيًا أضاف فيه الضّمير قسمًا رابعًا، مُشيرًا إلى أهمية الأسس الثّلاثة التي يجب أن لا تغيبَ عن الأذهان حين نحاول التّفرقة بين أقسام الكلام، فأكّدَ وُجُوبَ إتحَادِ هذه الأسس لبيان أقسام الكلم، وذلك لأنّ مراعاة المعنى وَحدَهُ قد يجعلنا نَعُدُ بعض الأوصاف مثل:(قائلٍ، وسامعٍ، ومذيعٍ) أسماءً وأفعالاً في وقت واحد، وأمّا مراعاةُ الصّيغة وحدَها قد يُلْبِسُ الأمرَ علينا حين نُفرق بين الأفعال والأسماء والصّفات التي وردت في اللّغة على وزن: أحمد، ويثرب، ويزيد، وأخضر،...إلخ ، وحتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتّفرقة بين الاسم والفعل فقد نجد اسمًا مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل قولنا: (النّخيلُ نباتٌ)؛ ففي هذه الجملة اسْتُعمِلت كلمة (نبات) مسندًا، أي كما تُستَعملُ الأفعالُ والأوصافُ. ولهذا أكّد أنّه لايصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، بل لابد من اجتماعها معًا من أجل التمييز بين أجزاء الكلام.[1]

بعد أن وقف عند الأسُسِ التّي رآهَا صالحة للتّفريق بين أقسام الكلم ذكر أنّ المحدثين وفقوا على تقسيم رباعي، يَعتبِرُه أدق من تقسيم النّحاة الأقدمين، وأوضح أنّهم بَنَوْهُ على الأسس الثّلاثة السَّابقة (المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللّفظ في الكلام)، ويشمل التّقسيم ما يأتي:[2]

1/ الاسم: أدْرَجَ ضِمنَه ثلاثة أنواع تشترك إلى حدّ كبير في المعنى، والصّيغة، والوظيفة، وهي: الاسم العام، العلم، الصّفة.

2/ الضمير: ذكر الأستاذ " إبراهيم أنيس" أنّ الضّمير هو القسم الثّاني من أقسام الكلام، ويتضمنُ ألفاظًا معينة هي: الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، المصدر؛ ويشمل ألفاظ العدد مثل: ثلاثة، أربعة...إلخ ، وهي النّوع الرابع من قسم الضمير.

3/ الفعل: ذكر أنّه القسم الثّالث من أقسام الكلم بعد أن ذكر الاسم، والضمير.

4/ الأداة: وقد اعتبرها الأستاذ "إبراهيم أنيس" القسم الرابع والأخير لأجزاء الكلام.

---

[1] ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص 281– 282.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 282– 294.

يَتّضحُ لنا من خلال دراسة الأستاذ "إبراهيم أنيس" لأقسام الكلم العربيّ أنّه قد ارتضى التّقسيم الذي أورَدَهُ، مع أنّه لم ينسبه إلى نفسه، بل ذكر أنّ المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم. وهذا بعد أن ذكر أنّ اللّغويين العرب القدامى قد قنعوا بالتّقسيم الثّلاثي للكلم العربيّ مُتبِعينَ في ذلك ما جرى عليه فلاسفة اليونان، حين جعلوا أجزاء الكلام ثلاثة، كما أشار إلى وُجوُبِ اتخاذ ثلاثة أسسٍ في تحديد أقسام الكلام هي: المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللّفظ في الكلام، حيث طَرحَ وِفْقَ هذه الأسس تقسيمًا رباعيًا أضاف فيه الضمير قسمًا رابعًا.

وقد أشار الأستاذ "إبراهيم أنيس" إلى دقة التّقسيم السّابق مقارنة بتقسيم القدامى دون أن يُحَدِدَ الأساس العلمي الذي بنى عليه هذا التّقسيم، وكيف يكون هذا التّقسيم دقيقًا في وجود عدة تقسيمات أورَدهَا باحثون عرب محدثون عاصروا "إبراهيم أنيس"، فكثرة التّقسيمات دليلٌ على قُصُورِ أي تقسيم، و مَحْدُوديتِه في تحديد أقسام الكلم، كما أشار الأستاذ " إبراهيم أنيس " إلى أنّ النّحاة قد اقتبسوا التّقسيم الثّلاثي من لدُن اليونان، أي أنّ هناك تأثُّر للنّحو العربيّ بالنّحو اليونانيّ – في رأيهِ – والعكسُ ما أثبته البحث اللّغوي من أن النّحو العربيّ أصيلٌ: أصالة أهلهِ. وقد وردَ قولُ "إبراهيم أنيس" بصورة صريحةٍ : «أنّ المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي لأقسام الكلم، كما أعْتبِرُه أدق من تقسيم النّحاة الأقدمين».[1]

ثانيا : آراء الأستاذ "مهدي المخزومي" :

سارَ مهدي المخزومي على خُطَا أسْتاذِه "إبراهيم أنيس" نَفسهَا في مسيرة بحثه محاولاً تحديد أقسام الكلم العربيّ، فكانت عنده أربعة على حد قوله: الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات. يقولُ: « فجديٌر بِنَا أن نُقسّم الكلمة إلى أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه عُرْفُ النّحاة قديمًا وحديثًا وهي: الفعل، الاسم ،الأداة ،الكنايات.[2]

يَبدُو جليًا أنّ "مهدي المخزومي" ارتضى التّقسيم الرباعي – الذي حدّده – للكلم العربيّ، وبعد أن أتمّ الحديث عن أقسام الكلم الثّلاثة، تناولَ نقد النّحاة القدامى في تقسيم الكلم فقال: الفعل، والاسم، والأداة إذن هي الأقسام التي اتّفق النّحاة عليها منذ نشوءِ هذه

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 282.

[2] مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، دار الرائد العربيّ، بيروت، لبنان، ط2، 1976م، ص 20.

ومهما يَكنْ من أمر فقد كانوا مُتشَبِثِينَ بهذا التّقسيم الثّلاثي حتى بدَا وكأنّه تقسيم أمْلاهُ العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهو يرى أنّه توجد كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، ولم يَعرِض لها"سيبويه" أو يُشيَر إليها في تقسيمه، أو يَنصّ عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلّها، ولا تدلّ على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدلّ (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه...إلخ، كما يرى أيضًا أنّ الكلمات المبهمات ليست إلاَّ إشارات أو كنايات، لأنّها تُشيرُ إلى كلّ ذلك، ويُكَنّى بها عن كل ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فجديرٌ بنا أن نقسّم الكلمة إلى أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة مما جرى عليه عُرْفُ النّحاة قديمًا وحديثًا وهي: الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات.[2]

إذًا بعدما عرض الدكتور "مهدي المخزومي" الأقسام الثّلاثة الأولى، كان لابد أن نَقِفَ على رأيه في القسم الرّابع وهو ما سمّاه بالكناية لتكون صورة التّقسيم الذي أخذَ بهِ وأيدَهُ واضحة أمامنا، فما المقصود بالكناية؟

يقول الدكتور"مهدي المخزومي": "الكنايات أو الإشارات في اللّغة العربيّة طوائف تتميز كلّ طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص، لأهميتها في الكلام، ولم يتناولها النّحاة القدامى إلاّ في إطار ضيق من خلال ما كانوا يَتوهَمُونَ لها من عمل، وتأثير فيما بعدها من

---

[1] ينظر، مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق ، ص 45–46.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

وراح يُقَسِمُهَا بحسب وظائفها كالآتي: الضمائر، الإشارة، الموصول بجملة، المستفهم به، كلمات الشرط.[2]

نخلص مما سبق إلى أنّ "مهدي المخزومي" قد حاول من خلال دراسته التي عرضنا لجزء يَسيرٍ منها أن يُحَدّدَ أقسام الكلم العربيّ، وقد كانت عنده أربعة. وبعد حديثه عن أقسام الكلم الثّلاثة تطرق إلى نقد النّحاة في التّقسيم، ودورانهم في فلك التّقسيم الثّلاثي، إلّا أنّ الشّيء المُلاحظ على تقسيم "مهدي المخزومي" هو بَقاؤُه قاصرًا في أنْ يحدد أقسام الكلام العربيّ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المنهج الذي انتهجه، فكان في أغلب مواضع دراسته وصفيًّا.

وبعد هذه الوقفة العلّمية مع الأستاذين: "إبراهيم أنيس" و"مهدي المخزومي" في مسألة تقسيم الكلم، وقد خصصَا جانبًا هامًا من دراستهمَا لها، فبعد هذا كلّه نرى أن نَعْرِضَ لأحد الباحثين الذي لاشك أنّه عانَى الكثير من آراء النّحاة في تقسيم الكلم، وهو الأستاذ " تمّام حسّان" الذي لم يشأ إلّا أن يُمَارسَ نَقدَهمْ في هذه المسألة المُهمة، حيث لم يكتفِ بمُمَارسة النّقد–كما فعل غيره من النّحاة القدماء والمحدثين– بل وَضَع بِنَظرَاته العلّمية الحلول التي رأى أنّها البديل العِلْميّ الذي يَضَعُ حدًا لاضطرَاب التّقسيم عند النّحاة.

ثالثا:آراء الدكتور"تمّام حسّان" في تقسيم الكلم العربيّ:

لقد كان للدكتور " تمّام حسّان" نشاطُه الواضح في ميدان النّحو العربيّ، وأوّل ما آثار انتباهه في ذلك ظاهرة تقسيم الكلم، والتّعرض لتقييم آراء نُحاتِنا القدماء، حيث قبل تعرضه للحديث عن أقسام الكلام، تناول الحديث عن منهج النّحو بعد أن حدّد مفهومًا للنّحو بقوله: «النّحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النّص ».[3]

---

[1] ينظر، مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق ، ص 47.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 47–50.

[3] تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1955م، ص 192.

كما أخذ "تمّام حسّان" على القدماء توظيفهم الخاطئ لمَقُولتِهم الشّهيرة :(الإعرابُ فرع المعنى). لذلك غير "تمّام حسّان" من رأي القدامى حيث جعل الانطلاق من المعنى لأجل الوصول إلى المبنى، ويظهر ذلك جليًا في عنوان الكتاب (اللّغة العربيّة معناها ومبناها). عكس ما يراه القدامى إذ كانت نظرتهم الانطلاق من المبنى (والمتمثل في الإعراب) لأجل الوصول إلى المعنى، فَهُمْ في نظره قد صرفوا كلمة(المعنى) إلى المعنى المعجمي حينًا، وإلى الدّلالي حينًا آخر، والصّواب عنده أن تُصْرَف للمعنى الوظيفي. وأشار إلى «أنّ النّحو هو دراسة الجمل التّامة من ناحية العلاقات السّياقية».[1]

ليخلص في النّهاية إلى أنّ الدّراسات اللّغوية تَتجِهُ إلى تحديد المعنى، حاصرًا المعنى في مدلول العلامات اللّغوية سواء كانت أصواتا أو كلمات أو جملاً، راسمًا المنهج الذي يُوصِل إلى هذا المعنى، وهو المنهج الشّكلي في نَظرِه، لينتقل بعد ذلك للحديث عن أقسام الكلام، ناقدًا ما جاء به القدماء من تقسيم بقوله: «ولقد قسّم النّحاة القدماء الكلمات على أسُسٍ لم يَذكُروهَا لنا وإنّما جَابَهُونَا بنتيجة هذا التّقسيم إلى اسم وفعل وحرف ».[2]

إذًا "فَتمّام حسّان" يرى أنّ النّظر في التّقسيم العربيّ القديم للكلام في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة يَدْعُو إلى نقده، وإنّ هذا النّقد مبنيّ على رؤية جديدة لهذا التّقسيم، تتوضّح من خلال أسُسٍ يقترحها "تمّام حسّان"، كما أنّه شرح تطبيق كلّ منها على التّقسيم، وهي: [3]

أ/ الشّكل الإملائي المكتوب : فهو الأساس الأوّل حسب "تمّام حسّان" من أسُسِ التّقسيم، ومن خلاله يُمْكِنُ أن نفرق بين (مسلمون) و(مجنون)؛ فالأولى صيغة الجمع، والثّانية صيغة المفرد، وكذلك بين الأسماء التي تبدأ بالألف واللاّم وبين الفعل (أَلْقَى).

ب/ التّوزيع الصّرفي: إنّ الصّيغ الصّرفية حسب رأي الدكتور"تمّام حسّان"مَوقُوفٌ عليها بالسّكون (كضَارِبْ وقَاتِلْ) تَصْلُحان اسم فاعل، كما تصلحان فِعْلَي أمر وهما منعزلان عن

---

[1] تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة ، ص 195.

[2] المرجع نفسه، ص 196.

[3] ينظر ، المرجع نفسه ، ص 196–203.

ج/الأسس السّياقية: ويقصد بها ارتباط النّاحية الشّكلية للكلمة في السّياق؛ فأداة التّعريف تدلّ على اسمية ما بعدها، وياء النّسب أيضًا، كما أنّ سوف تدلّ على فعلية ما يليها، والسّياق يساعدنا على أن نُفرّق بين (هُمْ) باعتبارها ضميرًا منفصلاً، وبينها باعتبارها ضميرًا متصلاً كما في قولنا: (هُمْ يَحْضُرونَ، ويحضرهُمْ) فالشّكل الإملائي في هذا المثال يقف عاجزًا في التّفريق بين الضميرين، لذا ينبغي العودة إلى السّياق.

د/ المعنى الأعم ومعنى الوظيفة: إنّ كلّ كلمة حسب "تمّام حسّان" تَنْتسِبُ إلى قسم من أقسام الكلمات بمجرّد النّظر إليها، لأنّها تَتّخذُ معنى أعم يتّضح في وظيفتها، التي تؤديها في اللّغة وموقعها من النّظام النّحوي؛ فالفرق بين (مُحمَّدٌ) و(يَقُومُ) يتّضح بمجرّد النّظر إليْهمَا على أنّ الأوّل اسم علم، وهذه هي الوظيفة التي يؤديها في النّحو، والثّاني فعل مضارع، وتلك هي وظيفته أيضًا.

هـ/ الوظيفة الاجتماعية: وهي أنّ بعض الكلمات في اللّغة تحمل دلالات اجتماعية خاصة نحو:(أب وأم وأخت..) و(أنا وأنت وهو..) ،غير أنَّنا نلاحظ أنّ الدّلالة الاجتماعية للطائفة الأولى تختلف عنها في الضّمائر؛ فالقسم الأوّل أسماء، والقسم الثّاني ضمائر شخصية أو إشارية.

ثم يقوم الدكتور"تمّام حسّان" باقتراح تقسيم جديد يُراعِي هذه الأسس الخمسة، فتصبح أقسام الكلام بناءً على ذلك أربعة: اسم، وفعل، وضمير، وأداة. وفي هذا الصّدد نجد الأستاذ "عز الدّين مجذوب" يرى أنّ الدكتور"تمّام حسّان" قد تأثر "بإبراهيم أنيس"؛ إذ إنَّ هذا الأخير لم يُؤثر في "مهدي المخزومي" فحسب، بل إنّه أثر كذلك في" تمّام حسّان"، الذي اعتمد في كتابه "مناهج البحث في اللّغة" التّقسيم الرّباعي، الوارد في كتاب "إبراهيم أنيس" (من أسرار

ورغم هذه الأسس النّظرية التي بَنَى عليها "تمّام حسّان" تقسيمه للكلم العربيّ، إلاَّ أنّه لم يَقْتنِع به وهو ما يبرز في اقتراحٍ جديد، فقد ذكر الأستاذ "تمّام حسّان" أسُسًا أخرى في مجال آخر، فأبقى على بعض الأسُسِ التي شرحها في كتابه "مناهج البحث في اللّغة"، وأضاف أسُسًا أخرى استند عليها في عملية التّقسيم الجديد في كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها". مُؤَكدًا في كلّ مرة أنّ أمثل الطرق التي يتم من خلالها التّفريق بين أقسام الكلم هي قيامه على اعتبارين مجتمعين هما: أساس المعنى، وأساس المبنى، متحدين.

إذًا فالاعتماد على المعنى والمبنى كان أساسًا في تقسيم الكلام العربيّ إلى سبعة أقسام، ومن هنا نجد المحدثين من علماء اللّغة لا يرتضون التّقسيم التّقليدي للكلمة، ويشرعون في البحث عن تقسيم جديد يقوم على ملاحظة الواقع اللّغوي، ويكتفي بوصف الحقائق اللّغوية، ولا يَتجاوزُ ذلك إلى البحث في ميتافيزيقا اللّغة، وبادئ ذي بدء نراهم يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم "فصائل الكلمة" إذ يرونها أوفق من التّسمية التّقليدية: "أجزاء الكلام "، وهم يصنفون الكلمات تصنيفًا علميًا، يقوم على أساس من الصّيغة والوظيفة أو المبنى والمعنى معًا.[2]

وبناءً على الأسُسِ نفسها التي اعتمدها الأستاذ "إبراهيم أنيس" وقد طَرحَ وِفْقهَا تقسيمًا رباعيًا أضاف فيه الضّمير قسمًا رابعًا. نجد الدكتور "محمود السعران" قد أضاف قسمًا خامسًا وهو "الصّفة"، فيَصيرُ التّقسيم به خماسيًا عنده، أي أضاف إلى الأربعة "الصّفة" قسمًا خامسًا[3]، كما أنّ الدكتور "أنيس فريحة" لا يكتفي بهذا التّقسيم، ويَصلُ بالكلم إلى ستة

---

[1] عز الدين مجذوب، المنوال النّحوي العربيّ قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1998م، ص 192–193.

[2] عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م، ص 154–155

[3] محمود السعران، علم اللّغة، ص 258.

ليخلص الأستاذ "تمّام حسّان" في نهاية المطاف إلى أنّ أقسام الكلم العربيّ سبعة، وهي عنده: الاسم، الصّفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة، ليكون "تمّام حسّان" في مقدمة نحاة العرب المحدثين الذين استرعوا الانتباه. وليَحترِزَ على ما قدّمهُ من نقد للنّحاة القدماء حين قدّموا التّقسيم دون أسس اعتمدوها في ذلك، ذكر الأقسام السبعة، وأعقبها بأسُسِ التّقسيم الذي ارتضاه، فكانت المباني عنده مشتملة على الأسُسِ التّالية: الصورة الإعرابية، الرّتبة، الصّيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي. أمّا المعاني فكانت مشتملة على الأسس التالية: التّسمية، الحدث، الزمن، التّعليق، والمعنى الجُمَلِي.[2] ثم استخدم الأستاذ "تمّام حسّان" هذه الأسس للتمييز بين أقسام الكلم، بعد أنْ رأى أنّ التّقسيم الذي جاء به النّحاة القدماء بحاجة إلى إعادة النّظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى، فالتمييز بالمعنى المفرد المستقل مالا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو: معنى "ضَربَ" الدال على المصدر والزمان ،أو لا جزء له، كمعنى "ضرب "و"نصر".[3]

فهو يرى أنّ كلمة "حسن" لا يتحقق معناها إلاَّ بتضام حروف الحاء والسّين، والنّون على الترتيب، فليس لأي حرف منها القدرة على تحقيق معنى كلمة "حسن" جزئيًا ولا كليًا، فالمعنى المفرد لا يتجزأ إلى حروف لفظه كأنّه جوهر، وشروط المعنى المفرد هي: وجود مجموعة من حروف العربيّة، تحقق معنى من تضام مجموعة الحروف، بالإضافة إلى استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع.

أمّا في استخدام اعتبار المبنى الصّرفي كهيئة حاصلة للكلمات ذات المعنى المعجمي المفرد المستقل، وهي تضم الأفعال ومعظم الأسماء، وقد تبين لنحاة العربيّة أنّ المبنى الصّرفي يتحد في الدّلالة مع الزمن تارة، وينفك عن هذا الإتحادِ أخرى، فسموا الكلمات المَعجُون

---

[1] أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ص 181–182 .

[2] تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص88.

[3] رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص 22.

إذًا فمهما اختلفت المقاييس أو الأسس، أو الاعتبارات، ومهما بَدَا من اختلاف في عدد الأقسام، أو في درجات الاهتمام بقسم أو أكثر من هذه الأقسام الأخرى، فإنّه يَحْدُ عن أصل التّقسيم الثّلاثي، ليكون الأرضية الخِصْبة لمسيرة التّقسيم الحديث باعتبار محاولة "تمّام حسّان" أكثر دقة في إعادة تقسيم الكلم في اللّغة العربيّة حديثًا، فجاء محلّ اسْتحسَانٍ لدى عدد من الباحثين مثل :"فاضل مصطفى الساقي "...

وذلك بعدما ضرب لنا الدكتور "تمّام حسّان" في كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" أمثلة للتّصنيف الموضوعي العلّمي الذي يتفق عليه عدد من النّحويين، كالدكتور "فاضل مصطفى الساقي"، الذي حاول أن يُقدِم دراسة شاملة عن تقسيم الكلم في العربيّة، ذاكرًا من خلالها آراء النّحاة القدماء والمحدثين، مدعمًا دراسته بالنّقد والتّحليل، ومساندًا لأستاذه "تمّام حسّان " في التّقسيم السّباعي، بدليل أنّه تقسيم مبني وفق معايير متناسقة تتمثل في المعنى والمبنى والتركيب باعتبارها الطّريقة المثلى التي يمكن استعمالها في مسألة التمييز بين أقسام الكلم، فكان التّقسيم عند "تمّام حسّان" على هذا النحو:

1/ الاسم : يرى الدكتور "تمّام حسّان" أنّه يشتمل على خمسة أقسام: [3]

1/1/ الاسم المعين: وهو الذي يُسَمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التّجربة كالأعلام، والأجسام، والأعراض المختلفة، وهو ما سمّاه النّحاة اسم الجثة.

---

[1] حسن خميس الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربيّ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م، ص 109–110.

[2] ابن عصفور، المقرب، ص 68.

[3] ينظر ، تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 90–91.

2/1/ اسم الحدث: هو ما يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة، وهي جميعًا ذات طابع واحد في دلالتها، إمَّا على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدلّ على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

3/1/ اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي كَعَرَبٍ، وتُرْكٍ ،ونُوقٍ...إلخ، واسم جمع كإبلٍ ونساءٍ.

4/1/ مجموعة الأسماء ذات الصّيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة: وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ويُطلقُ عليها اسم (المِيميَات)، ولم يعتبر الأستاذ "تمّام حسّان" المصدر الميمي من هذه المجموعة، وبرّر ذلك أنّ هذا المصدر وإن اقترب من اسم الزمان، أو اسم المكان، واسم الآلة من حيث الصّيغة، فإنّه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدلّ عليه المصدر، ومادام يفيد الدّلالة على الحدث فهو اسم حدث.

5/1/الاسم المبهم: ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدلّ على معين، إذ تدلّ عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس، والأعداد ونحوها، وهذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام. وذكر من تلك الأسماء :

- **الأعداد :** كواحد ،اثنين..إلخ ، ينزاح إبهام هذا النّوع عن المبهمات بتمييز العدد.
- **الموازين:** كأوْقيَة، رطل، قنطار...، ينزاح إبهامها بالتمييز أو بالوصف .
- **المكاييل:** قدح، صاع...، ينزاح إبهامها بالتمييز أو بالوصف .
- **المقاييس:** كَشِبْر، ذِرَاع ، باع...، ينزاح إبهامها بواسطة التمييز.
- **الجهات:** فوق، تحت، أمام، وراء...، يزول إبهامها بالإضافة.
- **الأوقات:** حين، وقت...، يزول إبهامها بالإضافة أيضًا مثل: وقت، طيب،...

– أسماء صالحة لمعنى الجهات والأوقات على السواء، فلا يزول هذا الإبهام عنها إلاّ بالإضافة إلى جهة فتصير بمعنى الجهة، أو إلى وقت فتصير بمعنى الوقت، كعند، لدن، قبل...إلخ.[1]

وعند حديثه عن الاسم المبهم، ذكر جوازَ انتقال الجهات والأوقات عن اسميتها لتُسْتَعمَل استعمال الظرف. فتكون الجهات كظروف المكان، وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة. لكن هذا الإتجاه لا يُخرجهَا عن اسميتها ولا يُدخلهَا في قسم الظروف.

بهذا أبعدَ من طائفة الأسماء المواد التالية: الصّفات، الضمائر، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، الإشارات، الموصولات، الظروف الأصلية مثل: إذَا، إذْ، حيثُ. [2]

وبعدما ذكر الأستاذ"تمّام حسّان" التّقسيمات الخمس للاسم، فرّق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى بفروق يتصل بعضها بالمبنى، وبعضها الآخر بالمعنى ملخصًا ذلك على النّحو التالي:

– فمن حيث الصّورة الإعرابية: يرى أنّ الاسم يقبل الجرّ لفظاً ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلاَّ الصّفات، وأمّا الضمائر والظروف فيُجَر مَحلُهَا لا لَفْظُهَا،لأنّ جميع الضمائر وجميع الظروف من المبنيات إلاَّ ما شذّ من مُثنَى الإشارة والموصول.

– أما من حيث الصّيغة: فقد حدّد النّحاة أبنية المصادر، وصيغتي المرّة والهيئة، وصيغ الزمان والمكان والآلة، وأنّ الاسم يمتاز بهذه الصّيغ عما عداه من أقسام الكلم، ويمتاز عن الصّفة بأقسامها الخمسة.[3]

– أمّا من حيث قابلية الدخول في جدول : فإنّ الجداول ثلاثة أنواع: [4]

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 97.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 92.

[3] ينظر، المرجع نفسه ،الصّفحة نفسها.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص 92–93.

– منها جدول الإلصاق: وبه نكشف ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللّواصق. وجدول التّصريف: كأن نَعْمَد إلى الفعل الماضي من مادة ما فننظر فيما إذا كان له مضارع أو أمر أو لم يكن.

وأخيرًا جدول الإسناد: وذلك كأن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، فنسنده بحسب الضّمائر. فالأسماء لا تقبل الدخول في النّوع الأوّل من هذه الجداول، ولا يدخل النّوع الثّاني (جدول التصريف) منه إلاّ اسم الحدث والميمات، أمّا الصّفات الخمس فتدخل في النّوعين الأوّل والثّاني دون الثالث، أمَّا الأفعال الثلاثة فتدخل في الأوّل والثّاني والثالث على حد سواء.

– ومن حيث الرّسم الإملائي: فمن هذه النّاحية، يمتاز الاسم والصّفة بقبول التّنوين إملائيًا، فإذا وجدت سمات التّنوين في كلمة، فإما تكون اسمًا أو صفة ولا تكون غير ذلك.

– أما من حيث اتصاله باللّواصق وعدمه: كما هو موضح أنّ الأسماء فيما عدا اسم الحدث والمِيميَات، لا تقبل الدخول في جدول غير الجدول الإلصاقي. إذ نجد فيه أنّ الأسماء تقبل أنواعا خاصة من اللواصق، كأداة التّعريف، وضمائر الجرّ المتصلة، وتاء التأنيث، وعلامتي التثنية والجمع، ولا يشارك الاسم في هذه السّمات إلاّ الصّفات، ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصّفات، فالأداة مثلاً: مع الأسماء معرفة، ومع الصّفات موصولة.[1]

أمّا من حيث التضامُ وعدمهُ، فالمقصود بالتضام هنا غير اتصال اللواصق بالكلمة، فاتصال اللواصق ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة، أمّا التضام فهو تَطلُب إحدى الكلمتين الأخرى في الاستعمال على صورة تجعلُ إحداهما تَسْتدعي الأخرى. فللأسماء حالات من التضام لا تشاركها فيها غيرها، فمن ذلك مجيئها بعد أداة النّداء، فإذا جاءت صفة بعدها فإنّ النّحاة يجعلونها على حذف موصوف، وإذا جاء ضمير المخاطب ضمنوه معنى يا مخاطب، وإذا جاء ضمير الإشارة، كان عندهم مضمنًا معنى يا مشارًا إليه.[2]

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 93–94.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 94.

ولكن من حيث الدّلالة على مسمى: لقد وجدنا في كلّ ما سبق من السّمات أو الصّفة تشارك الاسم على صورة فيما يتميز به عن باقي أقسام الكلم، أما هنا فيَفْترِق الاسم والصّفة فيمتاز الاسم عن باقي الأقسام الأخرى بأنّه يدلّ على مسمى، فلا يشابه واحدًا فيها من حيث المعنى إلاّ من حيث الدّلالة على الحدث. فالمعروف أنّ الفعل يدلّ على حدث وزمن، والذي سوى الزمن من هذين المدلولين المصدر والفعل وهو الحدث، ومن ثمّ يكون "ابن مالك" كأنّه قد عرّفَ المصدر بأنّه اسم الحدث، ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصّفات، فهي تدلّ على الموصوف بالحدث، ولا من الأفعال فهي تدلّ على اقتران الحدث بالزمن، فالصّلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الفعل والصّفة وكِلَيْهُما بهذا المعنى، فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمّى، أمّا مدلول الصّفة فهو الموصوف، وأمَّا مدلول الفعل فهو الاقتران وهما غير الحدث نفسه.[1]

ومن حيث التّعليق: فإنّ العلاقات النّحوية هي الإسناد والتَخصِيصُ والنِّسبيَة والتَّبعِية، فأما من جهة الإسناد فإنّ الاسم بكلّ أنواعه يقع موقع المسند إليه، ولكنّ المصادر (اسم الحدث) منه تقع أحيانًا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها. أمَّا من جهة التَّخصِيص فإنّ الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة؛ فتكون منصوبة على معنى التّعدية أوالسّبَبية أو المَعِيّة أو الظّرفية أو التوكيد أو بيان النّوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج، أو الخلاف، والأفعال لا تقع هذا الموقع، ولكنّ الصّفات والضمائر والظروف تقَعُهُ.[2]

وأمَّا من حيث النِّسْبِية: فإنّ الأسماء تُجَرُّ إمَّا باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة، وتشاركها أيضًا الصّفات والضمائر والظروف. وأمّا التَّبَعية فإنّ الأسماء لا تقع نعوتًا، ولا تقع توكيدًا معنويًا منها إلاَّ النَّفْسُ، والعَينُ، وكُلّ. ولكنّها تقع توكيدًا لفظيًا، وهي جَميعُها تقع معطوفةً ومعطوفًا عليها كسائر الأقسام، وتقع بيانًا وبدلاً، وهذا المعنى الأخير مما تمتازُ به الأسماء.

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 94–95.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 96.

وبناءً على ما عرَضْنَاه نستخلص أنّ الأسماء ذات سمات تشتركُ فيها مع الصّفات أحيانًا ومع الضمائر أحيانًا أخرى ومع الظروف في بعض الحالات مما يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصّفات منه ولا الضمائر، ولا الخوالف، ولا الظروف، ولكننا رأينا من حيثُ الصّيغة أنّ الأسماء تمتاز بصيغة خاصة، ومن حيث الدّلالة على المُسمّى أنّها تنفرد بهذه السّمة من جميع الأقسام الأخرى.[1]

إذًا فالاسم يَمتازُ على جميع أنواع الكلم بأنّه يدلّ على مسمىّ، في حين لاتدلّ الصّفات، ولا الأفعال، ولا الضمائر، ولا الخوالف، ولا الظروف، ولا الأدوات على المسمّى كما سنرى، ومن هنا فلا يُشَابِه الاسم واحدًا منها من جهة المعنى.[2] الذي تدلّ عليه التّسمية (الاسم) فالنّحاة جعلوا تحت الاسم كلّ أنواع الكلم ماعدا الأفعال والحروف، حتى(إذَا) و(إذْ) عندهم من الأسماء، وهم عندما تواجههم كلمات لا يظهر عليها معنى الاسمية يستعملون معها ما سمّوه دليل السَّبْرِ والتَّقسيم، كأن يقولوا مثلاً عن (كيف) لا تخلو من أنْ تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا. فكونها حرفًا باطلٌ، وكذلك كونها فعلاً باطل، وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسمًا.[3]

2/ الصّفة: جعل" تمّام حسّان " الصّفة قسمًا ثانيًا من أقسام الكلم، وأشار إلى أنَّها تنْقسِم في اللّغة العربيّة إلى خمسة أقسام هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصّفة المشبهة، اسم التفضيل.

والصّفة لا تدلّ على مسمى كالاسم بل تدلّ على موصوف، بما تحمله من معنى الحدث، وبرّر إفرادها بقسمٍ خاص من أقسام الكلم بأنّ مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النّحاة، فاسم الفاعل عند النّحاة، هو الصّفة الدّالة على فاعل الحدث، واسم المفعول هو ما دلَّ على الحدث ومفعوله، وصيغ المبالغة هي الدّالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتّكثير، وأنّ الصّفة المشبهة تدلّ على فاعل الحدث على سبيل الدوام

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 96.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 95.

[3] عبد الله بن الحسين العكبري، مسائل خلافية في النّحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربيّ، بيروت، ط1، 1992م، ص 56–57 .

وانطلاقًا من هذه الفكرة فرَّق النّحاة بين الصّفة والاسم من جهة المعنى بأنّ الصّفة تدلّ على ذات وصفة نحو: (أسْوَد)، فهذه الكلمة تدلُّ على شيئين: أحدهُمَا الذات والآخر السّواد، أمّا الاسم فلا يدلّ إلاّ على شيء واحد هو ذات المسمّى.[2] وإذا كان هذا هو الفرق بين الصّفات والأسماء من حيث المعنى، فإنّ هناك فروقًا شكلية صالحة لتكْريسِ الفرق بين الصّفات وبين بقية أقسام الكلم الأخرى، و هي: [3]

من حيث الصّورة الإعرابية: إنّ الصّفات تُشَارِكُ الأسماء في قبول الجرّ لفظًا، وما يُؤكِّد هذه المشاركة أنّ الجزم والإسْكَان في غير الوقف، لا يلحق الاسم بل يلحق كذلك الصّفات، وهو ما يجعلها تتميز عن الأفعال، والخوالف، والأدوات، على نحو ما تميّزت الأسماء عنها أيضًا. ولكنّ الصّفات بهذا تفارق الضمائر والظروف التي لا تقبل الجّر لفظًا، وإنَّما تقبلهُ محلاً فقط. إلاّ أنّه من حيثُ الصِّيغة؛ فتمتاز الصّفات عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة، مشتقة من أصُولها لتكون أوصافًا، فإذا اتَّفقَتْ الصّفة وصيغة الاسم، فإنّ الصّيغة كقرينة لا تكفي وحدها للتمييز بين أقسام الكلم في التركيب. فإنّ من أوضح الأمثلة على تقاطع الكلمات في مبنى الصّيغة ما نجده في كثير من الأسماء والصّفات، حيث تتَجانسُ صِيغُهَا ولا يُفرِّقُ بينها إلاَّ المعنى التَّقسيمِي مثل: (فَلْسٌ، سَهْلٌ) ، (فرَسٌ، بَطَلٌ)، (كَبِد، حَذِر)، (قُفْل، حُلْو)، (عُنُق، جُنُب). وللتّفريق بين الصّفات والأسماء، لجأ الدكتور"تمّام حسّان" في أمر التّفريق بينهما إلى ما سمّاه بالجدول، لتحديد ما كان من الأمثلة اسمًا أوصفة؛ فما كان له فعل من مادته أو كان صالحًا لذلك، فهو صفة، وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم. ومن حيث الجدولُ فقد ذكر من حيث الصّيغة أنّ الذي يُعِينُ على نَسْبِ الصّيغة إلى الاسم أو إلى الصّفة عند اتّفاقهما إنّما هو الجدول التصريفي الذي يحكيّ قصص العلاقات الاشتقاقية بين صيغة وصيغة أخرى، ومن ثمة تكون الكلمة صفة لا اسمًا.

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 99–100.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 81

[3] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 100–101.

وأمّا من حيث الإلصاقُ وعدمه: فيرى الأستاذ"تمّام حسّان" أنّه لا فرق بين الأسماء والصّفات من جهة ما يَلْصقُ بهما، فكلاهما يقبل الجرّ، والتّنوين، و(اَلْ) ، والإضافة إلى ضمائر الجرّ المتصلة، و هما يمتازان هنا معًا عن بقية أقسام الكلم، ولكننا سنرى أنّهما مع اتّفاقهما مبنًى، سيُفرِق معنى الإلصاق بينهما وذلك من حيث التضامُ .[2]

فالصّفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم من ناحية، ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل كما يقبل الاسم النّداء، وأن تكون مسندًا إليه، وأن تكون مضافًا أو مضافًا إليه. وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسندا، وكذلك تكون متعدّية ولازمة، فتضام المفعول به مباشر، أو بواسطة الحرف، ومتشابهتها الأسماء تنفي عنها أن تكون فعلاً، ومتشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسمًا، وإذا لم تكن الصّفة اسمًا من الأسماء ولا فعلاً من الأفعال فلا بد أن تكون قسمًا بذاته من أقسام الكلم. وأمّا من حيث الدّلالة على الحدث فإنّ الصّفة لا تدلّ على الحدث وَحْدَه كما يدلُّ المصدر، ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدلّ الفعل، ولا على

---

[1] عبد الرحمن جلال الدين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، د ت، ج2، ص5.

[2] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 101.

وذكر من حيث دلالتها على الزمن، أنّها تمتاز بقبولها معنى الزمن عن الأسماء، فالزمن ليس جزءًا من معنى الأسماء. وتمتازُ برفضها أن تدلّ بصيغتها الصّرفية عن الأفعال التي تَعْتَبِرُ الزمن جزءًا من معناها على جميع المستويات، كما أشار الأستاذ " تمّام حسّان " أنّ الاسم يكون مسندًا إليه، وأنّ الفعل يكون مسندًا فقط. أمّا الصّفات فتقبل أن تكون مسندًا فتُؤدي وظيفةً شبيهة بوظيفة الفعل في التّعليق. وإذا كانت الأسماء من حيث التخصيصُ تُخصِصُ الإسناد بواسطة التعدّية أو السّببية أو المعية ...إلخ، وكانت الأفعال باعتبارها أحداثا مسندة إلى غيرها تقبل التّخصِيصَ ولا تُخَصِص هي شيئًا، فإنّ الصّفات تُخَصِص غيرها كالأسماء ويُخَصِصُها غيرُها كالأفعال، فتكون الصّفة مثلاً: مفعولاً به، ويكون لها مفعولٌ به. وهي بهذا تمتازُ عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم، ويَحقُ لها أن تكون قسمًا من الكلم قائمًا بذاتهِ.

ومن ذلك ما نعرفه من وضع الصّفة بالنسبة للموصوف، «فالصّفة لا تَتَقدمُ على مَوصُوفِهَا، كذلك ما نعرفه من ميل اللّغة إلى تمييز التّذكير والتّأنيث في الصّفات بتلك العلامات المشهورة أكثر من مَيْلِها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها رجلٌ وامرأةٌ، وأبٌ وأمٌ . في حين أنّ الصّفة تدلّ على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل: حمراء، هذا إضافة إلى أنّ من أسماء الذوات ما هو مذكر وليس له مؤنث، مثل: كُرسِيّ، بَيْتٌ، قَلَمٌ ...إلخ، ومنها ما هو مؤنث وليس منه مذكر مثل: شَمسٌ، دَارٌ، حَربٌ ... إلخ».[2]

وأهم ما سجله النّحاة في إسناد الصّفات، أنّ الصّفة تَقومُ مقامَ الموصوف في الفاعلية مثل قولنا: جاءَ الظريفُ العاقلُ، وذكر المبرّد: «أنّ الصّفة لا تقومُ مقامَ الموصُوفِ إلاّ إذا تَمكنت في باب الوَصْفية، كأنْ تكونَ صفة فاعل أو صفة مشبهة».[3]

---

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 102.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 290.

[3] المبرّد، المقتضب، ج4، ص 433

وأخيرًا نخلصُ إلى أنّ الصّفات تختلف عن بقية أقسام الكلم في أنّها تدلّ على موصوف بالحدث. وتختلف عن الاسم الذي يدلّ على مطلق مسمى .

3/ الفعل: لقد جعل الدكتور" تمّام حسّان " الفعل قسمًا ثالثًا من أقسام الكلم، وفيه تناول الأمور التالية :

– أن الفعل مادلّ على حدث وزمن كما عرّفه النّحاة. وأنّ دلالته على الحدث تأتي من إشراكه مع مصدره في مادة واحدة لأنّ المصدر اسم الحدث .

_ إنّ أية كلمة تُشَارِكُ المصدر في مادة اشتقاقه لابد أنْ تكونَ على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالته على اقتران الحدث بالزمن. وكالصّفة في دلالتها على الموصوف بالحدث.

_ إنّ معنى الزمن في الفعل يأتي على المستوى الصّرفي من شكل الصّيغة. وعلى المستوى النّحوي يأتي من مجرى السّياق. ومعنى ذلك أنّ الزمن وظيفته الصّيغة الفعلية المفردة، فهو زمن صرفي من هذه النّاحية، وهو وظيفة السّياق حين نستخدم الفعل في التركيب الكلامي، وبهذا يكون الزمن فيه زمنًا نحويًا، لا صرفيًا. فالفعل الماضي قد يدلُّ على المستقبل في السّياق، والمضارع قد يدلُّ على الماضي في السّياق، فالزمن النّحوي ظاهرة تتوقف على الموقع والقرينة لا على الصّيغة المجرّدة. ويرى الدكتور"تمّام حسّان" أنّه يمكن تمثيل العلاقة بين الحدث والزمن من النّاحية الصّرفية كما يأتي : [1]

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 104.

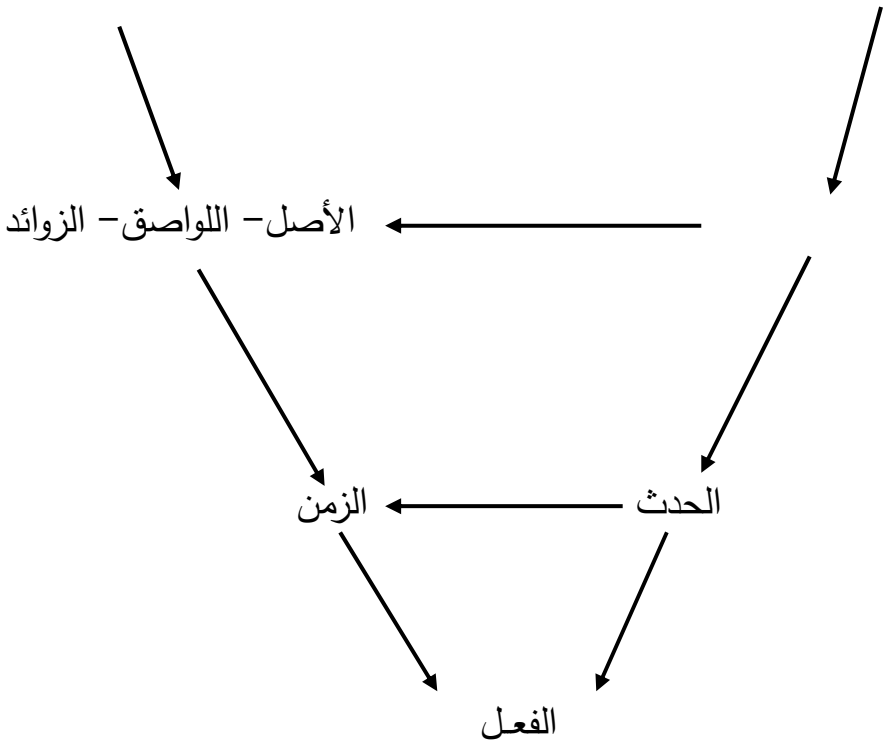

كما ذكر الدكتور"تمّام حسّان" أنّ الفعل ينقسم من حيث المبنى الصّرفي إلى ماض، ومضارع، وأمر .

وأضاف أيضًا أنّ هذه الأقسام الثّلاثة تختلف فيما بينها شكلاً ومعنىً، فعلى مُسْتوى الشّكل تحتل الصّيغة مكانًا بارزًا في التّفريق بين الأفعال، فلكلّ منها صيغته الخاصة مجرّدة أو مزيدة من الثّلاثي أو الرباعي. كما أنّ لكلّ فعل سمات يتميز بها عن غيره. أمّا من حيث المعنى فإنّ الأفعال الثّلاثية تختلف بدلالتها، وبصيغها على الزمن، لذلك أكّد الأستاذ "تمّام حسّان" أنّ نظام الزمن جزء من النّظام الصّرفي في الفعل. وأمّا زمن السّياق النّحوي فإنّه جزء من الظواهر الموقعية.[1]

فالفعل يتميز عن بقية أقسام الكلم العربيّ بِسمَاتٍ مبنوية ومعنوية، ومن ثمّ يكونُ قسمًا مستقلاً من أقسام الكلم في اللّغة العربيّة الفصحى، ويمكن تلخيصها وِفْقَ المعايير الآتية :

[1] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص 104–105.

– من حيث الصّورة الإعرابية: فإنّ الفعل يختص بقبول الجزم (الفعل المضارع) فلا يُشَاركُه فيه قسم آخر من أقسام الكلم. أمّا من حيث الصّيغة الخاصة فهناك صيغ لما بُنِي للمَعلُوم. وصيغ لما لمْ يُسَمّ فاعلهُ. ومن خلالها يمكن أنْ نميِّز الفعل بهذه الصّيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصّيغة. وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام.[1]

وأوْرَد من حيث الجدول أنّ الأفعال تقبل الدخول في جميع الجداول (إلصاقي، وتصريفي، وإسنادي)، فإذا نظرنا من حيث الإلصاق وعدمه، فإنّنا نجد الفعل من هذه النّاحية يمتازُ بقبول طائفة من اللواصق التي لا تلصق بغيرها، كالضمائر المتصلة في حالة الرّفع، ولام الأمر،وحروف المضارعة، وتاء التأنيث وغيرها. وتختص الأفعال من حيث التضام بقبولها مع "قد"، و"سوف" و"لن" و"لا" النّاهية. أمّا في حالة لزوم الفعل فإنّ الوصول إلى المفعول به يكون بواسطة ضَمِيمَة من حروف الجّر، أمّا إذا التفتنا إلى الدّلالة على الحدث فإنّ الأفعال تدلُّ دلالة تَضْمينية، لأنّ الحدث جزء من معناها، فهي تدلُّ إلى جانبه على الزمن فتختلف عن الأسماء التي تدلُّ على مسمّى، وكذلك عن الصّفة التي تدلُّ على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه. ومن حيث دلالتُه على الزمن فإنّ الأفعال تدلُّ على الزمن بصيغتها دلالة وظيفية صرفية مطردة، وبهذا تختلف عن الصّفة التي لا تتصل بمعنى الزمن. وتختلف في دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية النّاسخة لأنّ الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ. فلا يَقْترِن فيها بمعنى الحدث. ويَبقَى من حيث التّعليق أنّ الفعل يبدو في صورة المسند ولا يكون مسندًا إليه أبدًا فهو بذلك عكس الاسم، ومختلف عن الصّفة.[2]

بهذا يمتازُ الفعلُ عن بقية أقسام الكلم، من حيث استقلالهُ بصيغ معيّنة، وقبوله الجزم لفظًا أو محلاً، إضافة إلى قبوله الدُخولَ في جدول إسنادي، وتَفرُدِه أيضًا بقبول إلصاق ضمائر الرّفع المتصلة به، والتضام مع كلمات أو عناصر لا تُضَام مع غير الأفعال، ثمّ من حيث اقتصارهُ على أداء وظيفة المسند.

4/ الضمير: إنّ الضمير هو القسم الرّابع من أقسام الكلم، وفيه تناول الأستاذ "تمّام حسّان" الأمور التالية:

---

[1] ينظر، تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها ، ص 106.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 106–107.

– إنّ الضمير لا يدلُّ على مسمّى كما يدلُّ على ذلك الاسم ولا على مَوصُوفٍ بالحدث كما تدلُّ الصّفات، ولا على حدث وزمن كما يدلُّ الفعل، وكلُّ ذلك فرَّق في المفهوم بين الأقسام الأربعة. كما أنّ دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصّرفية العامة التي سماها معاني التّصريف التي يُعَبُر عنها باللواصق والزوائد ونحوها. وعلى هذا الأساس فقد ذكر الأستاذ "تمّام حسّان" أنّ الضَمائر في اللّغة العربيّة الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ضَمائرُ الشخص(أنا، وأنت، وهو) وفروعها. ضمائر الموصولية (الذي، التي، من...) وفروعها. ضمائر الإشارة (هذا، ذلك...) وفروعها.[1]

وقد لاحظ الدكتور "تمّام حسّان" أنّ الضمائر تُؤدِي معنى الحُضُور والغَيْبَة كما تؤدي الحروف والأدوات معنى التّوكيد، والنّفي، والاستفهام، والشرط ...إلخ. فهذه معان صرفية عامة حَقُهَا أنْ تُؤدي بالحرف –كما يقول النّحاة– ولذلك فإنّ الضمائر تشبه الحَرْفَ شبهًا معنويًا إضافة إلى الشّبه اللّفظي الذي يظهر جليًا في بعضها، لذلك ذكر الأستاذ "تمّام حسّان" أنّه لا يُمْكنُ وصف الضمير بالتّعريف أو التّنكير في النظام. وإنّما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السّياق؛ كقرينة الحضور بالنّسبة للمتكلم والمخاطب، والمشار إليه، وقرينة المرجع أو الصّفة بالنسبة للموصول، وقرينة المرجع بالنّسبة للغائب. وبهذا يرى الأستاذ "تمّام حسّان" اختلاف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصّفات والأفعال.[2]

وقد أرجع "ابن الحاجب" سبب بناء الضمائر بقوله: "وإنَّما بُنِيَتْ المُضمَرات إمّا لشَبهِهَا بالحروف وصفًا, على ما قِيلَ، كالتّاء في "ضربت"، والكاف في "ضربك"، ثمّ أجريت بقية المضمرات نحو: أنا، ونحن، وأنتما، مجراها...، وإمّا لشَبهِهَا بالحروف لاحتياجها إلى المُفَسِّر؛ أعني الحضور للمتكلم والمخاطب، وتقدّم الذكر على الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهَمُ به معناه الإفرادي ".[3]

أما من حيث المبنى فقد ذكر"تمّام حسّان" أنّ الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ولا تتغير صورها التي هي عليها، كما تتقلب الصّيغ الصّرفية

---

[1] ينظر، اللّغة العربية معناها ومبناها ، ص 108–109.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 110.

[3] رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص 401–402.

–فمن حيث الصّورة الإعرابية ذهب "تمّام حسّان" إلى كون الضمائر جميعًا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب، وإنّما تُنسَبُ إلى محل إعرابي .

– **أما من حيث الصّيغة :** فذكر أنّ الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، وقد أضاف سمة الرتبة ذاكرًا أنّ الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللّفظ، أو في الرّتبة أو فيهِمَا معًا، وهما ضروريان للوصول إلى الدّلالة. ويرى من حيث الإلصاق أنّ الضمائر المنفصلة مثلاً تكون مباني التّقسيم، وتكون الضمائر المتصلة مباني التَّصريف؛ فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات سواء أكان الضمير مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وبهذا يختلف الضمير عن الأسماء والصّفات، فلا يُمكِنُ عَدُّه اسمًا من الأسماء، وإنّما ينبغي له أنْ يكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم. وبهذه السِّمات التي تمتاز بها الضمائر عن بقية أقسام الكلم،ويمكننا أن نرى لماذا استحقت الضمائر بمختلف أنواعها أنْ تُفْرَدَ بقسم خاص في إطار مباني التّقسيم بعدما جعلها النّحاة في عداد الأسماء.[2]

[1] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص110.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 113.

5/ الخوالف(*): هي القسم الخامس من أقسام الكلم العربيّ، ويُقصَد بها ما سماه النّحاة بأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وما استعمل للندبة والتحذير، والإغراء، والمعاني الإفصاحية الأخرى[1]، وقد أشار الأستاذ" تمّام حسّان" إلى أنّ هذه الكلمات أربعة أنواع :

1/5 خالفة الإخالة: ويقصد بها ما كان يسميه النُّحاة اسم الفعل،نحو قولنا :هَيْهَاتَ (اسم فعل أمر)، وَي (اسم فعل مضارع)، صَهْ (اسم فعل الأمر)...إلخ، وقد لاحظ الأستاذ "عباس حسن" أنّ لهذه الكلمات ميزتين ليستا للفعل الذي بمعناها :

الأولى: أنّ اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه. فالفعل (بَعُدَ) مثلا يفيد مجرد (البُعْد)، ولكن الخالفة التي بمعناها(هَيْهَاتَ) تفيد البُعدَ البَعِيد أو الشّديد؛لأنَّ معناها الدقيق هو(بَعُدَ جداً). وكذلك الفعل (افْتَرقَ) يُفيدُ (الافْتِرَاق) المُجرَّد. ولكن اسم الفعل (شَتَّانَ) يُفيدُ الافْتِرَاقَ الشَّديدَ لأنَّ معناه الحقيقي هو (افْتَرَقَ جِداً)، والمِيزة الثّانية هي: أنّ الخوالف تؤدي المعنى على الوجه السالف الذكر مع إيجاز اللّفظ واختِصَاره، لالتزامها – في الأغلب – صورة واحدة لا تَتَغَيّرُ بتَغَير المُفرَد أو المثنى أو الجمع أو التّذكير أو التّأنيث. وبِسبَب هَاتَين المِيزَتين كان استعمال الخالفة المذكورة (اسم الفعل) هو الأنسَب حين يقتضي المقام إيجاز اللّفظ واختصاره مع وَفَاءِ المعنى والمبالغة فيه. [2]

2/5/خالفة الصّوت: وهي التي يُسَميهَا النُّحاة " اسم الصّوت "، وذكر "تمّام حسّان" أنّه لا يقوم دليل على اسْميَتِها، لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، وذلك أنّها لا تقبل

(*) الخالفة لغة: هي عمود الخيمة المتأخر، ويكنى بها عن المرأة لتخلفها عن المرتحلين، وجمعها خوالف، والخالف المتأخر لنقصان أو قصور كالمتخلف، قال تعالى: ﴿ ورَضَو بأنْ يكُونُوا معَ الخَوالِف ﴾ [سورة التوبة، الآية 87]، ينظر، الراغب الأصفهاني، معجم المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دت، ص 157، وكأن "تمام حسان" بهذه التسمية أراد أن هذه الألفاظ تخالف غيرها من الكلم.

[1] تمام حسّان، الخلاصة النّحوية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م، ص 40.

[2] عباس حسن، النّحو الوافي، ج4، ص 142–143.

3/5/ خالفة التعجب : وهي التي يُسَمِيها النّحاة "صيغة التعجب"، وذكر "تمّام حسّان" أنّه ليس هناك من دليل على فِعْليتِهَا؛ ورأى أنّ هناك ما يدعوا إلى الظّن أنّ خالفة التعجب ليست إلاّ أفعل التّفْضِيل تُنُوسِي فيه هذا المعنى، وأُدْخلَ في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يَمُتُّ إلى المعنى الأوّل بصلة، وليس المنصوب بعده إلاّ المفضل الذي نراه بعد صيغة التّفضيل، ولكنّه في تركيب جديد، وبمعنى جديد . ويرى أنّه ليست العلاقة بين الصّيغة وبينه علاقة تعدية، وأن توجيه هذه المسألة على هذه الصورة لا تختلف عن نقل الصّفة إلى العلم، والفعل إلى العلم ....، ويُؤَيّد ذلك أنّ طريقة تصغير صيغ التعجب، وأفعل التّفضيل واحدة، وأنّ شروط صيَاغَتِهمَا واحدة. كما يرى أيضًا بأن هذه الصّيغة في تركيبها الجديد أصبحت لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصّفات، ولا في جدول إلصاق كما تدخل الأفعال والصّفات والأسماء.[2]

4/5 خالفة المدح أو الذم: وهي ما يعبرون عنها ب(فعل المدح أو الذم) ،وقد نقل الأستاذ "تمّام حسّان" اختلاف النُّحاة في المعنى التّقسيمي لهَاتَيْنِ الخَالفَت ، فذكر أنّ بعضهم رآها أفعالاً ورآها آخرون أسماء[3]، وللحديث عن خوالف المدح والذم والتعجب قال ابن جني: "إذا أُرِيدَ بالفعل المبالغة في معناه أُخْرِجَ عن معتاد حاله في التصرّف فَمَنعَهُ، وذلك نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب.[4]

وبسبب المعنى الإفصاحي الذي تدلُّ عليه هذه الخوالف كانت تراكيبها مسكوكة وجرت مجرى المثل. ويظهر ذلك في انعدام المطابقة بين الخالفة وبين ماأسندت إليه.[5] أي

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، الصّفحة نفسها.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1987م، المسألة 14، ج1، ص 97.

[4] ابن جني، الخصائص، ج3، ص 46.

[5] سيبوية، الكتاب، ج2، ص 179.

إذًا فقد أخذ الأستاذ "تمّام حسّان" بتسمية "الخالفة" لتَشْمَل ما سماه النُّحاة أفعال المدح والذم والتعجب، وأوضح أنّ اللّفظ المشترك في معاني هذه الخوالف جميعًا هو ما تتميز به طبيعة الإفصاح الذاتي عما تَجِيشُ به النَّفْسُ، وأنّها تدخل في الأسلوب الإنشائي، ثمّ أنهى حديثه بذكر ما تمتازُ به مبنىً ومعنىً عن بقية أقسام الكلم.[2]

فمن حيث الرتبةُ، جميع هذه الخوالف رُتْبتُها محفوظة بينها وبين ضَميمَتها.أمّا من حيث الصّيغة فجميعها صيغها مسكوكة.وأما من حيث الإلصاق فتقبل (ما أفعل) نون الوقاية، وضمائر النّصب المتصلة، وتلصق تاء التأنيث بنِعْمَ وبِئْسَ. ويرى الأستاذ "تمّام حسّان" من حيث التضام أنّ الخوالف تأتي مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات. وأورَد من حيث الزمن أنّ الخوالف لا ترتبط بزمن خاص. ولا تتصرف تصرف الفعل. وأمّا من حيث التّعليق فإنّ الخوالف لا تُوصَفُ بتَعَدٍّ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات. ويبقى من حيث المعنى الجُمَلِي فإنّ الجمل المركبة من الخوالف جميعها جمل إفصاحية .ومن هنا كان لزامًا أنْ تُفْرَدَ الخوالف بقسم خاص .

6/ الظرف: هو القسم السادس من أقسام الكلم، وأوّل ما بدأ به الأستاذ " تمّام حسّان" في الكلام عن الظرف هو إشارته إلى توسع النّحاة في فَهْمِه بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنًى ومعنًى ، وأنّ الظرف قسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدّالة على زمان أو مكان؛ فالزمان (إذْ، وإذَا، وإذًا، ولمَا، وأيّانَ، ومتى)، وللمكان

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 117.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 116–118.

وذكر الأستاذ "تمّام حسّان" أنّ النّحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فعَدُّوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفًا، ولكنّها في الحقيقية ليست بظروف من حيث التّقسيم، فهي كلمات ذات معانٍ مختلفة ومبانٍ مختلفة، قد نَسبَهَا النّحاة دون مُبَرِّرٍ إلى الظرفية ذكر من ذلك:المصادر نحو: آتِيكَ طُلُوعَ الشّمس. وصِيغتَي الزمان والمكان نحو: آتِيكَ مَطْلَعَ الشَّمس.اقْعُد مَقْعدَ التلميذ. فالصّيغتان من المِيميَات وهي أسماء لا ظروف.وأضاف بعض حروف الجرِّ، نحو: مُذْ ومُنْذُ لأنّ معنَاهُمَا ابتداء الغاية، وهما يَجُرَانِ ما بَعدهُمَا، ولكنّهما يُسْتَعمَلان استعمال الظروف عندما يَرِدَانِ مع الجمل، فتكون الظرفية فيهِمَا من قَبِيلِ تعدّد المعنى الوظيفي للمبنَى الواحد. وكذا بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو:هنا، أو إلى الزمان نحو: الآن وأمس.

وذكر بعض الأسماء المبْهَمة فمنها ما يدلّ على مبهم من المقادير نحو :كَمْ، وما يدلُّ على مبهم من العدد حين يُميّزُه ما يفيد الزمان أو المكان نحو: خَمْسَةُ أيامٍ، ثَلاثُ ليَالٍ.[2]

وما يدلُّ على مُبْهَم الجهات والأوقات نحو: فَوْقَ، تَحْتَ، وحِينَ، ووَقْتَ. كما أضاف بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كبَكَرَة، وضَحْوة، ولَيْلة، ومَسَاء، وعَشِية، وحين يقصد بها وقتًا بعينه.

فقد اعتبر "تمّام حسّان" المصادر ،وصيغتي الزمان والمكان، والمبهمات بأقسامها ،وما أطلق على مسميات زمانية معينة أسماء؛ ولكنها عوملت معاملة الظروف فأدّت وظائفها.

---

[1] ينظر، تمام حسّان، الخلاصة النّحوية، ص 41.

[2] ينظر، تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 119–120.

ومن بين السّمات التي رصدها الأستاذ "تمّام حسّان" في الظروف، وتميزت بذلك عن باقي أقسام الكلم نجد:

من حيث الصّورة الإعرابية؛ جميع الظروف من المبنيات، والبناء يُقرِّبُ الكلمة من الحروف، ويُبْعِدُها عن الاسم. ويرى الأستاذ"تمّام حسّان" من حيث الرتبة أنّ الظروف رتبتها التقدم على مفعولها مفردة أو جملة، ولكنّها تكون حرة الرتبة في الجملة عامة .أما من حيث الصّيغة فيرى أنّ الظروف كلّها من غير المشتقات، مما يُبَاعِد بينها وبين الأسماء، ويقارب بينها وبين الحروف، وهي لا تتصرف إلى صيغ غير صيغها.وأورد من حيث الجدول أنّه مادامت هذه الظروف غير متصرّفة فإنّها لا تدخل في علاقات جدولية مع غيرها أيًا كان نوع هذه العلاقات. وأما من حيث التضام فإنّ الظروف ذات افتقار إلى مدخول لها يُعيّنُ معناها الزماني المبهم، و الضمائم التي بعد هذه الظروف إما أنْ تكون كلا من المفرد والجملة. وإما أن تكون الجمل فقط. ويُضاف إلى هذا كلّه أنّ الظروف لا تدلّ على مسمّى، أما إذا التفتنا إلى دلالتها على الزمن، فإنّه يستفاد في الظرف بالمطابقة، وهو كناية عن زمان اقتران حدثين عكس الفعل الذي يكون الزمن فيه إما للماضي، أو الحال، أو المستقبل، ويستفاد بالتضمن. ويبقى من حيث التّعليق والذي يكون فيه الظرف متعلقا بالفعل لأنّه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه.[2]

7/ الأداة: ويشتمل هذا القسم على الأدوات وحروف المعاني. وكلّها يدلّ كما قال النّحاة على معنى عام حقه أن يُؤَدَّى بالحرف؛ ومعنى ذلك في فهمنا الحاضر أنّها تدلّ على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السّياق[3]، فالأداة هي مبنى تقسيمي يؤدي معنى

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها ، ص 120–121.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 121–122.

[3] تمام حسان، الخلاصة النّحوية، ص 41.

1/7 الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجّر والنّسخ، والعطف.

2/7/ الأداة المحولة: وقد تكون هذه:

أ/ ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط .

ب/ اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كَمْ وكَيْفَ في الاستفهام والتّكثير والشرط أيضا.

ج/ فعلية: لتحويل بعض الأفعال التّامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

د/ ضميرية: كنقل من، وما، وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية، والتعجب...إلخ. إذ يرى الأستاذ "تمّام حسّان" أنّ الأدوات تُلَخص معاني النّفي والتّأكيد، والاستفهام، والأمر باللاّم، والعرض، والتّحْضِيضِ، والتّمني، والترجي، والنّداء، والشرط الامتناعي، والشرط الإمكاني، والقسم، والنُدْبَة، والاستغاثة والتعجب، بالإضافة ما للأداة من وظيفة الرّبط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة .كالذي تجده في حروف الجرّ والعطف، والاستثناء والمعية، و واو الحال، أو من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التّعريف.[2] فوَظِيفتُها الرّبط بين أجزاء الجملة، وهو المعنى الذي يقصده النّحاة من حروف المعاني، إذ يرى الزجاجي: "أنّ حَدّ حروف المعاني، وهو الذي يَلْتمِسه النّحويون، فهو أنْ يُقالَ: الحرف مادلّ على معنى في غيره، نحو:(من) و(إلى) و(ثمّ) وما أشبه ذلك، وشرحه أنّ (من) تدخل في الكلام للتّبْعيضِ؛ فهي تدلّ تَبْعِيضَ غيرها، لا على تبعيض نفسها...و كذلك سائر وجوهها... كذلك سائر حروف المعاني"[3]، والمقصود بحروف المعاني:

---

[1] ينظر، تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص 125.

[3] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص 54.

وبرّر الأستاذ " تمّام حسّان " رأيه في أنّه خص الأدوات بقسم خاص من أقسام الكلم؛ وهذا لأنّها تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية، بل تدلّ على معنى وظيفي عام هو التعليق. كما ذكر السّمات التي تَنْفرِد بها الأدوات عن بقية أقسام الكلم من حيث المبنى و المعنى، و يُمكِن أن نُورِدَ هذه المميزات فيما يأتي: [2]

فالأدوات من حيث الرتبة أشدّ تأصلاً في حقل الرتبة من الضمائر، ومن ثمّ تُعْتَبرُ مجالاً خصبا لدراسة ظاهرة الرتبة في اللّغة العربيّة الفصحى. كما أن رتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة. كما أن رتبة حرف الجرّ هي التقدم على مجروره، و رتبة حرف العطف هي التقدم على المعطوف...، فكلّ أداة في اللّغة العربيّة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، و تعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تُعينُ على تحديد المعنى المقصود بالأداة. فالصدارة هنا هي الفارق الوحيد بين الأداة وبين الظرف؛ لأنّ الظرف يتقدم على مدخوله نحو: "أَزُورُكَ متى أَهلّ رمضان"، ولكن هذا الظرف إذَا تَعدّد معناه فأصبح أداة شرط لَزِمَ الصدر في الجملة، فتصير الجملة شرطية، "متى أَهِلّ رمضان أَزُرْكَ"، ولا تكون "متى" في الشرط إلاّ في هذا الموضع ،وهذه إحدى السّمات التى تُمَيّز الأداة من الظرف، ومن غيره من أقسام الكلم .كما يرى من حيث التضام أن الأدوات جميعا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم إذ لا يَكْتَمل معناها إلاّ بها، فلا يفيد حرف الجرّ إلاّ مع المجرور،ولا العطف إلاّ مع المعطوف، حتى أدوات الجملة مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها، ولا تحذف الجملة حين تحذف وتبقى الأداة بعدها إلّا مع القرينة التي يمكن بعدها فهم المُرَاد فتحل القرينة في إيضاح معنى الأداة محل الجملة. وعلى هذا كان معنى الحرف (أي الأداة) عند "الرضي الإستراباذي" يدلّ على معنى الجملة كاملة، سواء أكان تعريفًا أم استفهامًا أم ظرفية أم ابتداء، لايوجد في لفظ (اَلْ)

---

[1] محمد مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وضع حواشيه، عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، ج2، ص 522.

[2] ينظر، تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 125–126.

أما من حيث الرسم الإملائي فإنّ الأدوات تأتي متصلة بحرف واحد ،كما في (الباء) في قولنا: (بمحمد)، و(اللاّم) في (لمحمد). و منفصلة إذا كانت أكثر من حرف واحد، مثل: (عن محمد) و(من محمد) وهي في اتصالها وانفصالها مثل الضمائر. وأوْرَدَ من حيث التّعليق أنّ الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللّغة العربيّة، ولا مكان للأدوات إلاّ في سياق معين. ويبقى من حيث المعنى الجُمَلِي أن الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة ،قد تحمله إيجابًا بوجودها، أو سلبًا بعدمها، شرط أنْ تكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد إذَا حذفت الأداة، كالاستغناء عن أداة الاستفهام، والعرض، عند الاتكال على قرينة النغمة، كأن تقول لرجل رآكَ تَأكُلُ تمرًا (تَأكُلْ ؟) بنغمة العرض، والمعنى المراد (ألاَ تَأكُلْ ؟).[2]

وقد أشرنا من قبل أنّ "تمّام حسّان" عَدّ النّواسخ جميعًا أدواتًا، وبعضها محولاً عن الفعلية والتي لا تزال تحتفظ بصورتها الفعلية التّامة، نحو: كَانَ، ودَامَ، وزَالَ، وبَرِحَ ...إلخ، وما يُؤكِّد أن هذه الكلمات أدوات، أنّها تدخل على الأفعال، شأنها شأن الأدوات، فتقول: كان يَفعلُ، وأمْسَى يَفعلُ، وكادَ يَفعلُ، وعَسَى يفعل...إلخ. [3]

يتّضح لنا مما سبق أن أهم ما توصل إليه الدكتور "تمّام حسّان" هو أنّ أقسام الكلم في اللّغة العربيّة سبعة وهي: الاسم، والصّفة، والفعل، والخالفة، والضمير، والظرف، والأداة موضحًا أنّ كلّ قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر،فبَيّن لكلّ قسم مُمَيزاتُه الخاصة، ذُكِرَتْ مفصلة بعد كلّ قسم من الأقسام، فكان هذا التّقسيم الذي جاء به –وهو تقسيم جديد–

---

[1] رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص 206.

[2] ينظر، تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 126–128.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص 130–131.

ويجدر بنا الإشارة إلى أنّ هذا التّقسيم السباعي قد حظي باهتمام طائفة من الباحثين اللّغويين كونهم أقروا هذا التّقسيم الذي قدّمه الأستاذ "تمّام حسّان"، فنجد "عاطف مدكور" في كتابه (علم اللّغة بين القديم والحديث)، قد أورد هذا التّقسيم مفصلاً مقرًا بهِ، وواضعًا إياهُ بأنّه نتيجة قيمة. ونجد الشيء نفسه مع "نايف خرما" في كتابه (أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة)، حين أشاد بالقسمة السباعية من وجهة نظر الدراسة اللّغوية المعاصرة.

وكذا الحال مع "فاضل مصطفى الساقي" الذي قدّم دراسة مستقلة وافية عن تقسيم الكلم في العربيّة، حين عرض لآراء المحدثين محللاً وناقدًا، فكانت حَصيلةُ نقده أنْ تابع أستاذه "تمّام حسّان" في التّقسيم السباعي .

ويمكننا تلخيص أقسام الكلم العربيّ عند "تمّام حسّان" وِفْقَ المخطط الآتي، وهذا للتّوضيح والتسهيل أكثر.

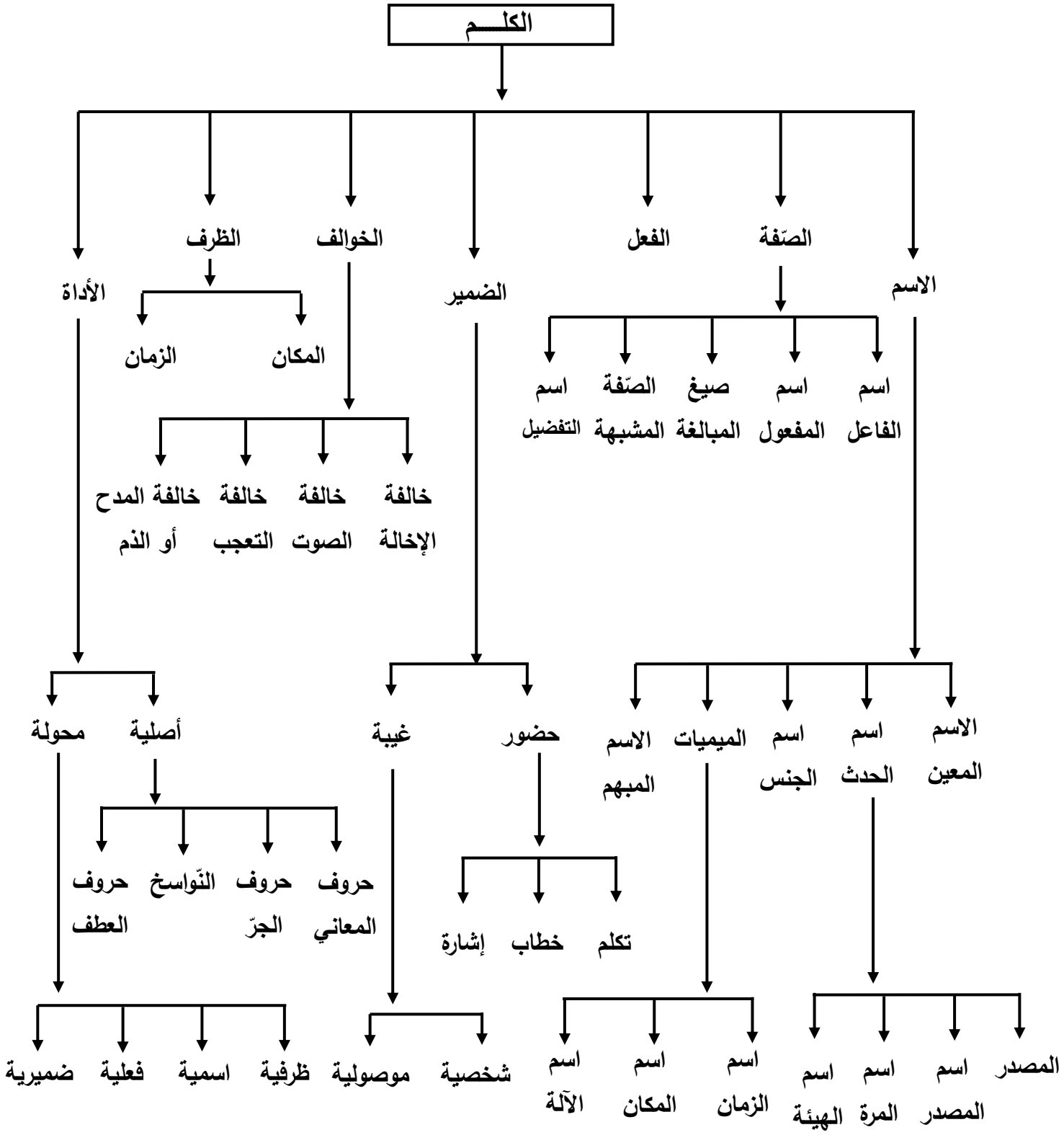
الكلـــم
الاسم
الصّفة
الفعل
الخوالف
الضمير
الظرف
الأداة
اسم الفاعل
اسم المفعول
صيغ المبالغة
الصّفة المشبهة
اسم التفضيل
المكان
الزمان
خالفة الإخالة
خالفة الصوت
خالفة التعجب
خالفة المدح أو الذم
الاسم المعين
اسم الحدث
اسم الجنس
الميميات
الاسم المبهم
حضور
غيبة
أصلية
محولة
تكلم
خطاب
إشارة
حروف المعاني
حروف الجرّ
النّواسخ
حروف العطف
المصدر
اسم المصدر
اسم المرة
اسم الهيئة
اسم الزمان
اسم المكان
اسم الآلة
شخصية
موصولية
ظرفية
اسمية
فعلية
ضميرية

ولكن إذا نظرنا إلى اجتهاد الأستاذ "تمّام حسّان" من وِجْهَة نظر المُؤيِّدِينَ، فإنّنا نجد أنّ هناك من يُعَارضُ آراءه، ويُخالِفُ الأستاذ أيضًا فيما اقترحه من تقسيم للكلم العربيّ والتحيّز إلى تقسيم "سيبويه"، ويرى أنّ التّقسيم السباعي فرّق بين الاسم والصّفة، والضمير والظرف، وقد كانت جَميعُهَا قسمًا واحدًا هو الاسم عند "سيبويه"، ويُؤكِّد هذا "عبد الرحمان حسن المعارف" بقوله: "وإذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشّكل والوظيفة وجدنا أنّ هذا التّفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرّر أسْتَاذُنَا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائيّة، ووجود تشابه في الشّكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرّر أنّ الأسماء ذات سمات تشتركُ فيها مع الصّفات أحيانًا، ومع الضمائر أحيانًا أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات، ويكفي أنّ هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجرّ، وتقبل الإضافة، وكُلُّهَا من الملامح المُميِّزة للأسماء، ونحن كذلك نرتضي تقسيم "سيبويه" لأنَّنا نرتضي الاتجاه التّحويلي الذي يُؤكّد أنّ القاعدة العلّمية لها خصائص منها ما تكون قوية واقتصادية تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة".[1]

ونخلص من كلِّ ما سبق إلى أنَّه على الرغم من اختلاف هذه الطائفة من الباحثين المحدثين الذين عرضوا لدراسة أقسام الكلم العربيّ، فمنهم من ارتضى التّقسيم الثّلاثي، ومنهم من ارتضى التّقسيم الرباعي. ومنهم من ارتضى التّقسيم السباعي. إلاّ أنّه تبقى هذه الدّراسات أو بالأحرى التّقسيمات قاصرة بأنْ تُحَدِّدَ بدقة أقسام الكلم العربيّ. كما أنّه علينا أنْ نقرَّ من خلال دراستنا هذه أنّ قدماء اللّغويين العرب كانت انطلاقتهم مبنية على أساس متين يركن إليه ،فتقسيمهم الثّلاثي للكلم، يُعَدُّ بمثابة الحجر الأساس لبناء صَرْحٍ شامخٍ اسمه "اللّغة" وما اجتهادات اللّغويين المحدثين إلاّ امتداد لما أتى به النُّحاة القدامى، فهذا التّقسيم السّباعي الجديد ينبغي ألاّ يُعَدَّ انتقاصًا من الجهود التي بذلها اللُّغويون القدامى في تحليل الظّواهر اللّغوية العربيّة، لا سِيمَا ظاهرة أو موضوع تقسيم الكلم.

[1] عبد الرحمن حسن المعارف، تمّام حسّان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002م، ص 255–256.

خاتمـة:

وفي نهاية هذه الدّراسة لابد من عرض أهم النتائج التي خلصتُ إليها، فمن الأمور التي خَلصتْ إليها الدّراسة عن أقسام الكلم العربيّ عند "سيبويه" و"تمَّام حسَّان" نجد:

1/ يُعَدُّ كتاب "سيبويه" "الكتاب" أوَّل كتاب كامل في نحو العربيّة، وقد احتل مكانة مرموقة عند الدّارسين الذين جاؤوا بعده.

2/ من الواضح أنّ "سيبويه" يعي تمامًا أنّ الكلم وأقسامه من أهم المواضيع الأساسية في النَّحو العربيّ على وجه الخصوص، ولهذا استهلّ كتابه "بباب علم ماالكلم من العربيّة".

3/اهتم النّحاة العرب القدماء بموضوع القسمة الثّلاثية للكلم فقد تناولوه تحت عناوين مختلفة منها: الكلام وما يتألف منه، وأقسام الكلمة، والكلمة وأقسامها...

4/ قسَّم "سيبويه" الكلم العربيّ إلى اسم، وفعل، وحرف، واتّبعه في ذلك النّحاة الذين جاؤوا من بعده كالمبرّد، ابن السَّرّاج، ابن جني، ابن مالك... وغيرهم.

5/ اختلف النّحاة القدماء في مقاييس تصنيف الكلم، فمِنهُم من راعى الأسس الشّكلية في التّصنيف، ومنهم من راعى الأسس الوظيفية، أو ما يعبر عنه النّحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك.

6/ اختلف النُّحاة القدماء في مجال تحديد الاسم، فهناك من حدّه بحدّ واضح، وهناك من لم يحدّه واكتفى بالتّمثيل له، وهناك من ذكر إحدى علاماته.

7/ يكاد يُجمِع النّحاة القدماء على أنّ كلَّ كلمة دلّت على معنى مستقل بالفهم، وليس الزمن جزءًا منه فهي اسم، وأنّ كلّ كلمة دلّت على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منها فهي فعل. واللّفظ الدّالُّ على معنى غير مستقل بالفهم أو ما دلّ على معنى في غيره فهو حرف.

8/ جَرتْ عادة القدماء بعد ذكر الأقسام أن يُبَيِّنُوا علامات كل قسم، فالاسم له علامات تختلف عن علامات الفعل، وهذا الأخير له علامات تختلف عن الحرف. هذا لا يعني أنّ كل اسم أو فعل يقبل كلّ هذه العلامات. وإنّما يقبل بعضًا منها في أحيان، وقد لا يقبل بعضها في أحيان أخرى.

9/ لقد تنبأ "الفرّاء" بوجود قسم رابع سمّاه الخالفة.

10/ إنَّ التّصنيف الذي قام به "سيبويه" والنّحاة الذين جاؤوا من بعده لم يكن عشوائيًا أو تقليديًا، وإنّما عمل عقليّ توخّوا فيه الدّقة العلميّة والموضوعيّة.

11/ عندما حصر النّحاة القدامى الكلم في الأقسام الثّلاثة (اسم، وفعل، وحرف) كانوا على دراية بالأقسام الأخرى التي أضافها المحدثون، فهي عندهم تنتمي إلى الأقسام الكبرى المذكورة، ولا تحتاج لأن تستقلَّ بذاتها في قسم خاص فمثلاً الاسم عندهم يشمل: الضمير اسم الإشارة، الاسم الموصول، اسم العلم...

12/ لم يَقتنِع النّحاة المحدثون بالتّقسيم الثّلاثي، ودعوا إلى ضرورة إعادة النّظر في التّقسيم القديم، لأنّه لا يَفِي بالغرض، ويتجسّد ذلك بوضوح في المحاولات الجادة التي أتَوا بِهَا، فرأينا منهم من جعل التّقسيم رباعيًا أمثال: الدكتور "إبراهيم أنيس" الذي قسّم الكلم إلى: اسم، وفعل وضمير، وأداة. وكذا "مهدي المخزومي" الذي قسّمه إلى: اسم، وفعل، وأداة، وكناية.

13/ لابُدّ من الإقرار بمحاولة الدكتور "تمّام حسّان" التي كانت علامة مُضِيئة في طريق البحث، حيث ضرب أمثلة للتّصنيف الموضوعي العلمي الذي يتّفق عليه عدد من النّحويين.

14/ لقد اقترح "تمّام حسّان" تقسيمًا جديدًا للكلم العربيّ، بنَاهُ على اعتبارين مجتمعين هما: المعنى والمبنى ، بَدِيلاً عن القسّمة الثّلاثية القديمة، وهو الرّباعي في كتابه "مناهج البحث في اللّغة". كما يعدّ ما توصل إليه نتيجة قيّمة مفادها أنّ الكلم العربيّ ينقسم إلى سبعة أقسام هي: (الاسم، الصّفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة)، وكلّ قسم من هذه الأقسام مختلف عن الآخر بميزات خاصة، وهذا راجع لكونه من أهم الدّارسين العرب الذين كانت آراؤهم تستمد أصالتها من جذور التّراث العربيّ القديم، وتُسَايِرُ الحداثة من خلال النّظريات الحديثة في دراسة اللّغة، فهو يُعدُّ نَمُوذجًا تراثيًا حداثيًا في الوقت نفسه؛ حيث لا يُحِسُ القارئُ للكتاب بالغُربة عن التّراث، ولا بالقطيعة مع الحداثة.

وأخيرًا يمكن القول أنّ كتاب "سيبويه" يُعدّ من أهم الكتب النّحوية التي وصلت إلينا، لذا نرى بتكثيف الدّراسة لهذا الكتاب لأهميته، وكذا كتاب "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" "لتمّام حسّان" فهو يشعّ بمعارف لسانية عديدة، ويحتفظ بثراء معرفي ذي قيمة كبيرة، وأنا

وأرجو أن أكون قد وفقت فيما سعيت إليه وهو إبراز أقسام الكلم العربيّ عند"سيبويه" و"تمّام حسّان" بصورتها الصّحيحة، والله من وراء القصد، والله وحده العليّ العظيم ولي التوفيق.

ملخص البحث:

تناولت هذه الدّراسة "أقسام الكلم العربيّ عند "سيبويه" و"تمّام حسّان"، والتي تهدف إلى تجلية رأيهمَا وفكرهمَا حول هذا الموضوع للمتخصصين وطلبة العلم، وكذا إبراز سرّ الاختلاف بينهما، وهذه الدّراسة تقع في مدخل وفصلين يتقدّمهم مقدّمة، وتعقبهم خاتمة.

أمّا المقدّمة ففيها أهمية موضوع البحث والتّعريف به، والدّوافع الاختيارية له، والمنهج المتّبع، وأمّا المدخل فهو عبارة عن مفاهيم أولية، تناولت فيه مفهومي الكلام والكلم، إضافة إلى أسباب اختيار لفظة الكلم على الكلام، وجعلت الفصل الأوّل للحديث عن أقسام الكلم العربيّ عند القدماء بصفة عامة، وعند "سيبويه" بصفة خاصة، وأمّا الفصل الثّاني فقد عرضت فيه أقسام الكلم العربيّ عند المحدثين بصفة عامة، وعند "تمّام حسّان" بصفة خاصة.

أمّا الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها.

Résumé de recherche:

Cette étude traite « les parties des mots arabes chez Sibawayh et Tammam Hassan, elle vise d'éclairer leurs opinions et leurs pensées sur ce sujet pour les spécialistes et les étudiants, et de montrer les points de convergence entre eux. Cette étude comprend une entrée et deux (02) chapitres y compris une introduction au début de l'étude et une conclusion à la fin.

Dans l'introduction, nous avons parlé de l'importance du sujet de recherche et sa définition, et les motivations de choix du sujet, et la méthodologie suivie dans cette étude. Tandis que, dans l'entrée, nous avons parlé des concepts préliminaires dont nous avons traité les concepts du langage et des mots, et les causes du choix des mots au lieu du langage. Dans le premier chapitre nous avons parlé des parties des mots arabes chez les anciens grammairiens en général, et chez Sibawayh en particulier, et au deuxième chapitre nous avons parlé des parties des mots chez les modernistes en général, et chez Tammam Hassan en particulier.

Concernant la conclusion, elle a comporté les résultats les plus importants obtenus lors de cette étude.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم بالرسم العثماني.

1/ المصادر العربيّة :

1/1/ المعاجم :

1-أحمد بن محمّد بن علي الفيّومي ،المصباح المنير، ساحة رياض الصّلح ، بيروت، لبنان ، دون طبعة ،1987م.

2-أنطوان الدحداح ، معجم الإعراب في النّحو العربيّ، راجعه: جورج متري عبد المسيح ، مكتبة لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1996م.

3-أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، مقاييس اللّغة ، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتّوزيع ، دون طبعة، دون تاريخ.

4-مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 2005 م.

5-مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، ساحة رياض الفتح، بيروت، الطبعة الثانية، 1984م.

6-محمّد مرتضي الحسيني الزّبيدي، تاج العروس، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، الطبعة السادسة عشر،1993 م.

7-محمّد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، دار الثقافة، الجزائر، دون تاريخ.

8-محمّد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحرج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

9-ابن منظور، لسان العرب، ضبط نصّه وعلّق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار الصبح ، إديسوفت، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2006 م.

10-علي بن محمّد السيد الشريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح: محمّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

11-أبو القاسم جار اللّه محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
12-الراغب الأصفهاني، معجم المفردات في غريب القرآن، تح: محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

2/1/ المصادر:

1-ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة،1987 م.
2-بهاء الدين أبو محمّد عبد اللّه بن عبد الرحمن بن عبد اللّه العقيلي، شرح ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،2005 م.
3-أبو بكر محمّد بن سهل بن السراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة،1996 م.
4-أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ، دمشق، دون طبعة، دون تاريخ.
5-أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،1988 م.
6-جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المفصل في اللّغة، تعليق ومراجعة: محمّد عز الدين السعدي ، دار الإحياء العلوم ، بيروت، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
7-جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، دون طبعة ، دون تاريخ .
8-جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 1998م.
9-جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1986م.

10-ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمّد الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى،2000 م.

11-يوسف الشيخ محمّد البقاعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.

12-موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

13-محمّد مصطفى محمّد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، وضع حواشيه: عبد السلام محمّد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،2000 م.

14-أبو محمّد عبد اللّه جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار رحاب، الجزائر، دون تاريخ.

15-أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، 1990م.

16-أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دون طبعة، 1994م.

17-عبد اللّه بن الحسين العكبري، مسائل خلافية في النّحو، تح: محمّد خير الحلواني، دار الشرق العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى،1992 م.

18-عبد اللّه بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، دون طبعة، دون تاريخ.

19-عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمّد أحمد جاد المولى وآخرون، مكتب دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

20-ابن عصفور الاشبيلي، المقرّب، تح: عبد الستار الجواري، مكتب العاني، بغداد، دون طبعة، 1971م.

21-أبو الفتح عثمان بن جني، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م.

22-أبو الفتح عثمان بن جني، شرح المنصف لكتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى،1954 م.

23-أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصرية، دون طبعة، دون تاريخ.

24-أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة،1979 م.

25- أبو القاسم الزّجاجي، الجمل، شرح: ابن أبي شنب، المكتبة العلمية، الجزائر، دون طبعة،1926 م.

26-رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، المكتبة الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية،1996 م.

2/ المراجع العربيّة :

1-إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة، 1978 م .

2-إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، دار النشر للجامعات ، مصر ، دون طبعة ،2007م.

3-أحمد مصطفى المراغي بك، هداية الطالب، قسم الصّرف، دون طبعة ، دون تاريخ.

4-أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصّرف، علّق عليه : محمّد بن عبد المعطي ، دار الكيان ، الرياض ، دون طبعة ، دون تاريخ.

5-أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981 م .

6-بهاء الدين بن عقيل ، شرح التّسهيل لابن مالك ، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات ، دون طبعة ، دون تاريخ.

7-بوعلام بن حمودة، مكشاف الأفعال، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، الطبعة الأولى،2001م.

8-بوعلام بن حمودة، مفاتيح اللّغة العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1993م.

9-جمال الدين أبو عبد اللّه محمّد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النّحو، الطبعة الأولى، 1319هـ.

10- جرجي شاهين عطية، سلّم اللّسان في الصّرف والنّحو والبيان، دار ريحاني، بيروت، الطبعة الرابعة، دون تاريخ.

11- هادي نهر، النّحو التطبيقي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2008 م.

12- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، الصّاحبي في فقه اللّغة، تح: أحمد صقر، مؤسسة المختار القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى، 2005م.

13- حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصّرف، دار الهدى، الجزائر، دون تاريخ.

14- حسن خميس الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربيّ ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2002 م .

15-يوسف الحمادي وآخرون، القواعد الأساسية في النّحو والصّرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دون طبعة،1994 م.

16-يحيى عطية عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى،2002 م.

17-مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،1976 م.

18-محمّد أحمد نحلة، في المصطلح النّحوي، الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدراسات الأوربية، دار المعرفة، الإسكندرية، دون طبعة، دون تاريخ.

19-محمّد أسعد النادري، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية،1997 م.

20-محمّد حماسة عبد اللطيف وآخرون، النّحو الأساسي، دار الفكر العربيّ، دون طبعة،1997 م.

21-محمود حسني مغالسة، النّحو الشافي الشامل، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى،2007 م.

22-محمود مطرجي، في الصّرف وتطبيقاته، دار النهضة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

23-محمود عكاشة، البناء الصّرفي في الخطاب المعاصر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، دون طبعة، 2009م.

24-محمود السعران، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

25-مصطفى خليل كسوان وآخرون، الوجيز في اللّغة العربيّة، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2010 م.

26-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون،1993 م.

27- سليمان فياض، النّحو العصري، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى،1995 م.

28-عاطف مدكور، علم اللّغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1987 م.

29-عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

30-عبده الراجحي، التطبيق الصّرفي، دار النهضة العربيّة، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

31-عبد الحميد السيد، المغني في علم الصّرف، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى،2010 م.

32-عبد اللّه محمّد النقراط، الشامل في اللّغة العربيّة، دار قتيبة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى،2003 م.

33-عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون طبعة، 1980م.

34-عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربيّ، مؤسسة الصّباح، الكويت، دون طبعة، دون تاريخ.

35-عبد الرحمن حسن المعارف، تمّام حسّان رائدا لغويا، عالم الكتب، الطبعة الأولى،2002 م.

36-عز الدين مجذوب، المنوال النّحوي العربيّ قراءة لسانية جديدة، دار محمّد علي الحامي للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، 1998م.

37-عزيز خليل محمود، المفصل في النّحو والصّرف، دار نوميديا، دون طبعة، دون تاريخ.

38-العيني، حاشية الصّبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دون طبعة، دون تاريخ.

39- عثمان محمّد منصور، المقتطف في النّحو والصّرف، شركة الشهاب، الجزائر، دون طبعة، دون تاريخ.

40-فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، مكتبة أنوار دجلة، بغداد، دون طبعة، دون تاريخ.

41-فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الثّانية، 1988م.

42-صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، دار عصمى، القاهرة، دون طبعة، 1996م.

43-تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دون طبعة،1994 م.

44-تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة، 1955م.

45-تمّام حسّان، الخلاصة النّحوية، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.

فهرس الموضوعـــــات

الموضوع الصّفحة

مقدّمة.....[أ- د]

مدخل:مفاهيم أوليّة.....[2-9]

تعريف الكلام.....2

لغة.....2

اصطلاحا.....3

تعريف الكلم.....6

لغة.....6

اصطلاحا.....7

أسباب اختيار لفظة الكلم على الكلام.....8

الفصل الأوّل: أقسام الكلم العربيّ عند القدماء-سيبويه-.....[11-60]

الاسم.....13

تعريفه.....13

علاماته.....15

تقسيماته.....19

من حيث التّنكير والتّعريف.....19

من حيث التّجرّد والزيادة.....24

من حيث الجمود والاشتقاق.....27

من حيث كونه مذكرًا أو مؤنثًا.....31

من حيث كونه منقوصًا أو مقصورًا أو ممدودًا أوصحيحًا.....32

من حيث كونه مفردًا أو مثنى أومجموعًا.....33

الفعل.....36

تعريفه.....36

علاماته.....37

تقسيماته.....39

من حيث الزمن.....39

من حيث الصّحة والاعتلال.....42

من حيث التّجرّد والزيادة.....44

من حيث الجمود والتّصرّف.....48

من حيث التّعدّي واللّزوم.....50

من حيث بناؤه للفاعل والمفعول.....53

الحرف.....56

حدّه.....56

علامته.....57

أنواع الحروف.....58

الفصل الثّاني: أقسام الكلم العربيّ عند المحدثين-"تمّام حسّان"-.....[62-97]

آراء الأستاذ"إبراهيم أنيس" في تقسيم الكلم العربيّ.....64

آراء الأستاذ"مهدي المخزومي" في تقسيم الكلم العربيّ.....66

آراء الأستاذ"تمّام حسّان" في تقسيم الكلم العربيّ.....68

الاسم.....73

الصّفة.....78

الفعل.....82

الضمير.....84

الخالفة.....87

الظرف.....89

الأداة.....91

خاتمة.....99

ملخّص البحث.....103

المصادر والمراجع.....106

فهرس الموضوعات

مقدمة

خاتمة

قائمة المراجع والمصادر

الفصل الأول

أقسام الكلام العربي عند القدماء ـ سيبويه ـ

الفصل الثاني

أقسام الكلم العربي عند المحدثين - تمام حسان -

فهرس الموضوعات

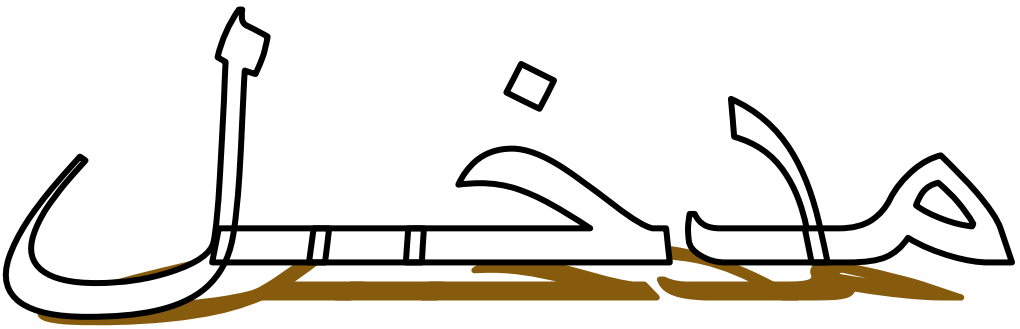
مدخل

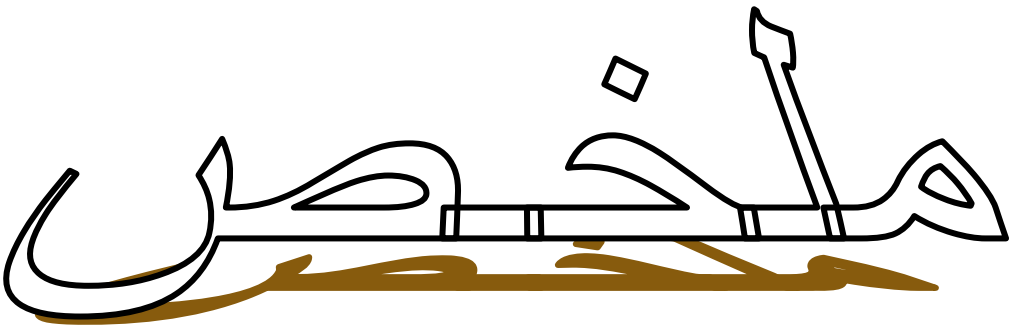
ملخص